مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٨٤ (الاستئناف ١)**

الثلاثاء، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد دلا سابلبير .... (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
إسبانيا	السيد أرياس
ألمانيا	السيد بلوغر
أنغولا	السيد غاسبر مارتنس
باكستان	السيد أكرم
بلغاريا	السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
شيلي	السيد فالديس
الصين	السيد وانغ ينغفان
غينيا	السيد تراوري
الكاميرون	السيد تشونغونغ أيافور
المكسيك	السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الأطفال والصراع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2002/1299)

03-20920 (A)
0320920

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود إبلاغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، وسوف تصدر بوصفها الوثيقة S/2003/45 ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أو يدعو المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن المعقودة هذا اليوم، الثلاثاء، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بشأن الأطفال والصراعات المسلحة".

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى المشاركة في المناقشة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم لفلسطين لشغل المقعد المحجوز له إلى جانب قائمة المجلس.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاسيلاكس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): لما كان هذا أول بيان لي أمام مجلس الأمن في هذا العام فإنني أتقدم اليكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم الرئاسة. كما أتقدم بأحر التهاني إلى ممثلي أعضاء المجلس الجدد وهم أسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، وشيلي.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن الدول المنضمة إلى الاتحاد – وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد وهي بلغاريا ورومانيا فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن من الحقائق المؤلمة أن الصراعات المسلحة تصيب عددا كبيرا من الأطفال في كثير من أرجاء العالم. وكثيرون منهم يقتلعون من ديارهم ويشوهون أو يقتلون. وآخرون ييتمون أو يعتدى عليهم أو يستغلون. والفتيات هن اللائي يتعرضن بوجه خاص للعنف الجنسي إبان الصراعات العنيفة، ويشمل ذلك الاغتصاب والاسترقاق. ويجند الأطفال ويدربون ويجبرون على القتل. ويتزايد سوء التغذية بين الأطفال بصورة سريعة بسبب تناقص إنتاج الأغذية وبسبب التشرد. وترتفع معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال ارتفاعا دراميا. وتفرض قيود شديدة على حصول الأطفال على التعليم في المدارس.

وهذا يعني أن أرواح أجيال الأطفال الذين يشبون في المناطق المتأثرة بالصراعات تتضرر بطرق لا حصر لها ويعاق نموهم الجسماني والاجتماعي والعاطفي. وثمة مخاطر من ضياع الأجيال بسبب الصراعات. وهذه ليست مأساة بشرية ذات أبعاد هائلة فحسب، بل هي أيضا مأساة للبلدان المعنية. فأولئك الأطفال لا زمون لكفالة استمرار التنمية في بلدالهم. وعلينا أن نواجه هذا التعدي وأن نكفل أن يتم عملنا بأسرع ما يمكن.

ومن دواعي ارتياح الاتحاد الأوروبي أن قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١) يجسد بشكل واضح تقرير الأمين العام الدقيق عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2001/852). والقرار مثال قيم لاشتراك المجلس في تعزيز حقوق الطفل.

والاتحاد الأوروبي يطالب جميع الأطراف في الصراعات المسلحة بأن يراعوا القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم. ولا يمكن بغير الجهود الدولية

المتضافرة أن نكفل تحسين حماية حقوق الطفل. كما أننا نطالب الدول الأعضاء بإنهاء مسألة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب وسائر الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضد الأطفال.

وفي شباط/فبراير المنصرم دخل حيز النفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. فالبروتوكول الاختياري يشكل خطوة هامة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة. والاتحاد الأوروبي يحث الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري وتنفذه، على أن تبادر إلى ذلك.

ومن الخطوات الهامة الأخرى إدراج حكم في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يصنف تجنيد الأطفال على أنه جريمة حرب. وهذا يشمل تجنيد وقيد الأطفال دون ١٥ عاما في أي نوع من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة وإشراكهم بنشاط في الأعمال العسكرية. ونحن نحث جميع الدول على أن تنظر في التصديق على النظام الأساسي وتنفيذه بالكامل، إن لم تكن قد فعلت ذلك.

وقد أفادنا أطفال في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن الطفل أنهم يريدون منا تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. فقد نفد صبرهم ومعهم الحق: إذ ثمة ثغرة هائلة بين النوايا الطيبة والمعاهدات الدولية وظروف الفقر في الحياة الواقعية، والإهمال والانخراط في صراعات مسلحة. والاستغلال يطال ملايين الأطفال في العالم. ورغم ما أحرز من تقدم في بعض المناطق يظل الكثير الذي يتعين عمله.

وسوف يسعى الاتحاد الأوروبي في كل المحافل المناسبة إلى تعزيز العمل الدولي لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وسوف نركز على الإنذار المبكر بانتهاكات حقوق الطفل، ولكننا سننظر إلى تحسين أنشطة الأمم المتحدة للرصد والتأهيل على الصعد الإقليمي والثنائي والمحلي. ثم أننا سنصر على توفير حماية خاصة للفتيات في الصراعات المسلحة، وعلى زيادة فعالية مكافحة الإفلات من العقاب.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده لعمل مكتب الممثل الخاص لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة. فقد أدى المكتب عملا مؤثرا في إذكاء الوعي عالميا وفي تعبئة الدعم الرسمي والعام لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

ونحن بدورنا نقر بأهمية العمل الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتقريره المعنون ''المرأة والحرب والسلام''. ومن الضروري أن تلقى مساعي تلك المنظمات دعما وافيا من الدول الأعضاء - بالرغم من أنه ما زال من مسؤولية الدول الأعضاء تنفيذ جميع الالتزامات الناشئة من المعاهدات والصكوك الدولية.

وعند مناقشة قرار السنة الماضية، رحب الاتحاد الأوروبي بالمهام الهامة التي كلفت بها صناديق وبرامج الأمم المتحدة. ونعتقد بأن في وسع الصناديق والبرامج - كجزء من برامجها للمساعدة - أن تسهم بصورة كبيرة في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم، فضلا عن كفالة إعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح.

إن احتياجات الأطفال في حالات الصراع كثيرة. وفي نفس الوقت، ينبغي لنا أن نسلم بالإمكانيات التي لا يمكن تخيلها التي يتمتع بها الشباب حتى في أكثر الظروف صعوبة. وبغض النظر عن كونهم ضحايا، فإن لديهم إمكانية الإسهام في المصالحة وتسوية الصراع.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يرحب بجهود الأمين العام، وجهود المجلس نفسه، لإعادة إدماج حماية الأطفال في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. إن تضمين عمليات حفظ السلام وبناء السلام موظفين لحماية الطفل عنصر جديد واعد. وسنرحب بإجراء تقييم شامل لنطاق وفعالية استجابة الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع توصيات من أجل تعزيز وتنسيق واستمرار الأنشطة المتصلة بحماية الأطفال في الصراع المسلح.

إن تعزيز السلام هو المسؤولية الطاغية لجميع الدول، فضلا عن مجلس الأمن. ولكن ما دامت الصراعات المسلحة واقعا، علينا واجب تعزيز وحماية حقوق أكثر ضحاياها ضعفا – وهم الأطفال، فضلا عن الدفاع عن هذه الحقوق. ولمنظومة الأمم المتحدة بأسرها دور تضطلع به في هذا الصدد، وندين لأطفال العالم بحشد إمكانيتها الكاملة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل البحرين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صالح (البحرين): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم شخصيا بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير. والتهنئة موصولة كذلك لسلفكم المندوب الدائم لكولومبيا الرئيس السابق للمجلس. كما أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الجميع بالعام الميلادي الجديد، آملين أن يكون عام أمن وسلام لجميع الشعوب.

منذ بضعة أعوام ومجلس الأمن يكرس جزءا من أعماله للتداول في موضوعات مثل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وغيرها من الموضوعات التي يحرص أعضاء المجلس على مناقشتها في جلسات مفتوحة. إننا نؤيد ونثني على هذا التوجه من جانب المجلس الذي يتيح لغير الأعضاء فرصة المشاركة في مداولاته حول هذه الموضوعات الهامة. وهذا من شأنه أن يعزز من شفافية المجلس ويزيد فعاليته في التعامل مع القضايا الدولية لا سيما تلك التي من شأنها أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن التركيز على الأطفال والتأكيد على ضرورة حمايتهم في النزاعات المسلحة يرجع إلى سببين رئيسيين. الأول يعود إلى كون الأطفال جزءا من المجتمع المدني. وعليه يجب حمايتهم وفقا لنصوص معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب. أما السبب الثاني فهو كون الأطفال أكثر فئات المجتمع عرضة للخطر. فهم من أشد الفئات المجتمعية حاجة للحماية والاهتمام.

منذ أن بدأت مناقشة موضوع الأطفال والصراع المسلح في مجلس الأمن عام ١٩٩٨وحتى الآن، اعتمد مجلس الأمن عدة قرارات وبيانات رئاسية حول حماية الأطفال في النزاعات المسلحة كالقرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، والقرار ١٣١٤ (٢٠٠٠) وأخيرا القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١). وقد ساهمت الأمم المتحدة بأنشطتها المختلفة عبر أجهزتها في تعزيز احترام بعض الشواغل الدولية بشأن وضع الأطفال في النزاعات المسلحة، لا سيما من خلال جعل هذا المكون أحد الشواغل الرئيسية في عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة. غير أنه بالرغم من كل ذلك فإنه لا يزال يتعين عمل الكثير من أجل ضمان التنفيذ الفعال والالتزام التام بالقرارات والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الأطفال.

وفي هذا الخصوص يود وفد بلادي التأكيد على الشواغل التالية: أولا، حين مناقشة قضايا إنسانية مثل قضية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، يجب التحلي بقدر كبير من الموضوعية والمصداقية في الطرح، والبعد عن ازدواجية

المعايير. ومن الضروري جدا أن يتطرق مجلس الأمن لوضع الأطفال الفلسطينيين المتأثرين بالاحتلال الإسرائيلي لأرضهم.

ثانيا، قد يكون من المناسب، حين مناقشة هذا الموضوع مستقبلا، دعوة بعض الجهات المختصة بهذا الشأن، مثل اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وغيرهما، من أجل المشاركة في مداولات المجلس والاستفادة بالتالي من خبرتها العملية في هذا المجال. وفي هذا الخصوص نرحب بمشاركة السيدة كارول بيلامي في هذا الاجتماع، وببيانها الهام.

ثالثا، يتوجب على المجلس النظر في إمكانية متابعة قراراته الصادرة، خاصة تلك المتعلقة بالموضوع محل النقاش، وذلك بالطرق والوسائل التي يرتضيها أعضاء المجلس.

رابعا، قد يتعين أيضا زيادة التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن من جهة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، حيث أن مثل هذا التنسيق من شأنه أن يزيد من فعالية هذه الأجهزة المختلفة حين نظرها في هذا الموضوع ذي الاهتمام المشترك. كما أن التنسيق بين هذه الأجهزة قد يساهم في تجنب أي ازدواج أو حتى تضارب في العمل.

فقد يلعب مجلس الأمن دورا محوريا في حماية الأطفال أوقات النزاعات المسلحة، لا سيما من خلال بعثات حفظ السلام. أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن دوره الأساسي قد يكون في مرحلة بناء السلام بعد النزاعات. وفيما يتعلق بالجمعية العامة فإن دورها الأساسي قد يكون دورا تشريعيا لا سيما من خلال الاتفاقات الدولية ذات الصلة والتوصيات التي تخرج بها لا سيما في دوراتها الاستثنائية وغيرها.

ختاما، لا يسعنا إلا أن نعرب عن أملنا في أن تتحول مداولات المجلس حول الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة إلى اهتمام عملي ملموس وأن تترجم قرارات المجلس على أرض الواقع بموضوعية وبعيدا عن أي معايير مزدوجة.

تجنيد الأطفال والاستغلال الجنسي لهم وانتهاك حقوقهم وأثر الاحتلال الأجنبي على الأطفال كلها شواغل هامة من الضروري مواجهتها والعمل على معالجتها، ومن ثم القضاء على مثل هذه الظواهر. ولمجلس الأمن دور كبير يمكن أن يؤديه في هذا الخصوص.

الرئيس: (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل سويسرا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستاهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة فرنسا لتوليها مرة أخرى رئاسة مجلس الأمن وأن أتمنى لكم أيضا وللأعضاء الجدد في مجلس الأمن كل نجاح في الاضطلاع بالمهام التي تنتظركم.

وترحب سويسرا بهذه المناقشة التي يجريها مجلس الأمن سنويا بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة باعتبارها تمثل إحدى أولويات بلدي في المسائل المتعلقة بالأمن الإنساني. وتحيط سويسرا علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام (S/2002/1299) وتعتبره وثيقة مرجعية قيمة عن الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة خلال العام الماضي استجابة للتحديات التي تواجه حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة للعرض الذي قدمه كل منهما.

وتعرب سويسرا عن اقتناع، عن تضامنها مع التوصيات التي تولت النمسا صياغتها باسم شبكة الأمن الإنساني وهي مقتنعة بالدور الأساسي الذي يضطلع به مجلس الأمن في تنفيذها.

وتؤكد سويسرا من جديد تأييدها للجهود العديدة التي يبذلها المجتمع الدولي حاليا لتعزيز حماية السكان المدنيين وقت الصراع المسلح. ويعتبر الأطفال عرضة للخطر بوجه خاص ويمكن الإحساس بما للصراعات من تأثير على حقوقهم ورفاههم على مختلف الأصعدة وبشتى الطرق: كالاعتداء على حقوقهم في البقاء والنماء، والاعتداء على سلامتهم البدنية، والاعتداء على حقوقهم في التعليم والصحة، وتقويض هياكل أسرهم تماما وروابطهم الاجتماعية وروابطهم مع مجتمعاتهم المحلية. ويجد العدد الوفير منهم نفسه لاجئا أو مشردا داخل بلده أو ميتما أو مجردا من الصحبة. وفي مواجهة هذه الحالات، تشير سويسرا بشكل خاص إلى أهمية احترام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الاختياريين لعام ١٩٧٧ اللذين أدمجت فيهما أحكام محددة لحماية الأطفال وتقديم المساعدة لهم.

وقد شهد عام ٢٠٠٢، على نحو ما بينه الأمين العام، بدء نفاذ صكين دوليين رئيسيين وهما: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باستخدام الأطفال في المنازعات المسلحة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إن سويسرا، التي صدَّقت على البروتوكول الاختياري في حزيران/يونيه الماضي، تلتزم بمواصلة جهودها بغية كفالة التصديق الشامل عليه في أقرب فرصة ممكنة. وتأمل من جميع الدول التي لم تصدق على البروتوكول أن تحذو حذوها بإيداع إعلان على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة الثالثة، لسن التجنيد الطوعي.

ويمثل بدء نفاذ نظام روما الأساسي خطوة رئيسية في وضع حد للإفلات من العقاب. وترحب سويسرا بالخطوات التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام لكفالة أن تأخذ المحكمة الجنائية الدولية وكذلك المحكمة الخاصة لسيراليون بالاعتبارات الخاصة بعدالة الأحداث في أنظمتها وإجراءاتها.

وتشاطر سويسرا الأمين العام رأيه بأن التحدي الرئيسي يكمن حاليا في تنفيذ هذين الصكين الدوليين اللذين يقترحان، وفقا للمعايير الواردة فيهما، آفاقا جديدة للعمل. وكان من المستصوب في هذا الصدد، أن يتضمن التقرير اقتراحات للعمل الملموس الذي يجب أن يضطلع به مجلس الأمن نفسه، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة ككل، وكل دولة من دولها الأعضاء على انفراد.

وتؤكد سويسرا المساهمة الابتكارية للقرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) وترحب بأنه يمثل بوجه خاص وضع قائمة أطراف الصراعات المسلحة التي تقوم بتجنيد الأطفال أو باستخدامهم في انتهاك للأحكام الدولية التي قصد بها حمايتهم. ولا يمكن إنكار الأهمية السياسة لهذه القائمة وينبغي الاحتفاظ بها بكل تأكيد. بيد أنه لا يمكن أن تتجلى قيمتها الحقيقية إلا عندما يقوم مجلس الأمن بتحديد الإجراءات التي يعتزم اتخاذها في هذا الصدد.

وتدعو سويسرا مجلس الأمن في هذا الصدد، إلى النظر في التوصيات التالية. ونقترح أن تستكمل هذه القائمة بانتظام. وأن تشمل القائمة جميع البلدان وحالات الصراع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، والتي تنطوي على مشكلة تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وأن تدرج في القائمة جميع البلدان وحالات الصراع الأخرى التي يعتبرها مجلس الأمن ضرورية. وإجراء حوار مستمر مع الحكومات التي ترد أسماؤها في القائمة. وتعزيز الصكوك ذات الصلة فيما بين الجهات الفاعلة المعنية غير التابعة للدول؛ وتحديد معايير أخرى بالإضافة إلى تجنيد واستخدام الأطفال من أجل وضع القائمة، على أن يوضع في الاعتبار حجم المسألة وما للصراعات المسلحة من تأثير على الأطفال. وعلى

الصعيد المفاهيمي، يمكن أن يشكل العمل الذي أنجزته المنظمات غير الحكومية بشأن هذه المسألة مساهمة قيمة للغاية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في الوثيقة ”عالم مناسب للأطفال“، التي اعتمدت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (القرار دإ - ٢/٢٧). وتؤيد سويسرا في هذا الصدد، الأنشطة الرامية إلى التوعية بحقوق الأطفال وإدماجها في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ككل وتشجع المنظومة على مواصلتها وتكثيفها على جميع الأصعدة. ويرحب بلدي بتنفيذ مبادئ السلوك التوجيهية لجميع موظفي الأمم المتحدة، التي تعتبر ضرورية لكفالة أن يكون سلوك موظفيها العاملين في الشؤون الإنسانية تجاه المستفيدين فوق الشبهات ولمنع الإيذاء. وإننا ندعو كذلك مجلس الأمن إلى مواصلة إلحاق المستشارين المعنيين بحماية الأطفال بعمليات حفظ السلام. فهم يضطلعون بدور رئيسي في مراعاة حقوق الفتيات والصبيان والاحتياجات التي ينفردون بها واحترامها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سويسرا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لبلدي.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة.

(تكلم بالانكليزية)

بالنظر إلى السياق الدولي الراهن، ونحن مقبلون على ذكرى مرور أول عام على صدور البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، يجول ببالنا أن هذا عمل بالغ الأهمية بالنسبة لمجلس الأمن.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للأمين العام لتقريره الموضوعي. ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن نرى حالات محددة للصراع تُذكر في التقرير فضلا عن المرفق. والواضح أن عمل المجلس أبعد ما يكون عن الاكتمال، رغم إحراز شيء من التقدم. ومما يجعل عمل مجلس الأمن أشد إلحاحا من ذي قبل استمرار خطف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم في الصراع المسلح.

ونحن نعرب عن ترحيبنا بعمل مجلس الأمن قناة تتلقى الدول الأعضاء من خلالها المعلومات عن الأثر الذي يحدثه الصراع على الأطفال، ونحث المجلس في المستقبل على أن يدعو لتقديم توصيات بحلول فعالة لمنع تجنيد الأطفال ووقف استخدام الجنود منهم. ويتعين علينا أن نترك إلقاء البيانات العامة إلى القيام بأعمال محددة وبناء نظام للمساءلة لا يمكن تجاهله. وبعد أن كشف الستار الآن عن الحكومات والجماعات المسلحة التي تستخدم الأطفال في الصراع المسلح، يتمثل التحدي الذي يواجه مجلس الأمن في وضع هذه الأطراف موضع المساءلة. ويقتضي هذا إرادة سياسية حقيقية وموارد. وأهنئ الأمين العام لتسليطه الضوء على هذه الحقيقة في تقريره.

وأود أيضا أن أهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السيد أوتونو، فضلا عن الشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، على الجهود التي تبذلها هذه الجهات في استحداث الآليات اللازمة لدمج حماية الأطفال في خطة السلام والأمن. وأود أن أعرب عن تقدير خاص للعمل الحيوي الذي يضطلع به المجتمع المدني. ويجب علينا أن نواصل التعاون مع تلك المنظمات التي تتصدر الجهود المبذولة لكفالة فعالية الرصد وتلبية احتياجات الأطفال المتضررين ومجتمعاتهم إلى الحماية والمساعدة.

وترحب كندا على وجه الخصوص بتقرير هيئة قائمة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، الذي يموله جزئيا برنامج الأمن الإنساني الكندي. ويصور التقرير المذكور بوضوح مقدار العمل الذي ما زال يلزم القيام به فيما يتعلق بإجراءات الرصد والإبلاغ والمتابعة قبل الصراع المسلح وفي أثنائه وبعده.

وغني عن القول إن كندا تتفق تماما مع البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا نيابة عن شبكة الأمن الإنساني.

وقد قطعت كندا على نفسها التزامات في مؤتمر وينيبيغ، ولدينا العزم الكامل على احترامها. وعلى سبيل المثال، خصصت الوكالة الكندية للتنمية الدولية مبلغ ١٢٢ مليون دولار لبرامج حماية الأطفال ومبلغ مليونين من الدولارات للأبحاث في مجال حماية الأطفال. ونقوم عن طريق برنامجنا للأمن الإنساني برعاية مبادرات لإرشاد الشباب وتثقيفه من خلال منظمة كندا لرعاية أطفال الحروب، وهي منظمة تقدم المساعدة الإنسانية للأطفال المتأثرين بالحروب.

ونرى أن الجهود التي تبذلها كندا وغيرها قد ساعدت على تجاوز منعطف الرصد والإبلاغ. ونود الآن أن نرى إجراءات تتخذ حين تكون الشواهد مقنعة، كما هي في تقرير الأمين العام.

وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو كندا مجلس الأمن إلى الاضطلاع ببعثات ميدانية في حالات الصراع المحددة المذكورة في تقرير الأمين العام وذلك بصفة خاصة لتمحيص الأفعال التي تقوم بها الأطراف الوارد ذكرها في القائمة المرفقة بالتقرير. وينبغي أن تتضمن هذه البعثات الميدانية إجراء مشاورات مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والمنظمات النسائية، ومجموعات الشباب، والأطفال. وينبغي أن يطلب مجلس الأمن تقريرا مؤقتا كل ستة أشهر، لتقييم التقدم المحرز بشأن هذه الحالات، وأن يلتزم بمتابعة الأطراف المسماة في مناقشة هذا العام بعد انقضاء عام. وإذا لم يتحقق تقدم حقيقي فإنه يجب على مجلس الأمن، في نهاية المطاف، أن ينظر في الإجراءات التي يجب اتخاذها لإنفاذ قراراته، بما فيها توقيع الجزاءات المحددة الهدف. وفي الوقت الراهن، لم يرد في تقرير الأمين العام سوى البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وكانت هذه أول خطوة، وهي خطوة ينبغي أن يعقبها إدراج كافة الصراعات في التقارير المقبلة.

ومن أجل الأطفال الذين يقعون ضحايا لهذه الجرائم، ترى كندا أن تصبح هذه المناقشة حدثا سنويا. وينبغي تقييم التوصيات الواردة في التقارير ذات الصلة، وهي بالتحديد ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٢). علاوة على ذلك، يمكن تعزيز المساءلة قِبل المجلس عن اتخاذ إجراءات محددة للنهوض بالحماية والمساعدة للفتيات والأولاد المتضررين من الصراع المسلح ولمجتمعاتهم المحلية.

وترتبط مسألة الأطفال والصراعات المسلحة ببند جدول الأعمال الأوسع نطاقا المتعلق بحماية المدنيين الذي أجرى المجلس مناقشة بشأنه مؤخرا. ويجب على مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة الواسعة بأسرها كفالة بقاء الصلة بين هذين البندين من جدول الأعمال.

ورغم أن أعضاء المجلس وافقوا في تقارير وقرارات متعلقة ببلدان معينة على النظر في توفير الحماية للمدنيين، بما في ذلك حقوق الأطفال واحتياجاتهم، ، يبدو لنا أن هذا لم يتم في جميع الحالات. ونحن ندعو إلى تجديد الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية.

(تكلم بالفرنسية)

وينبغي أن تتصدى المناقشات بشأن الأسلحة الصغيرة وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

مباشرة للآثار التي تنطوي عليها هذه الأمور بالنسبة للأطفال وأن تولي اهتماما خاصا لحالة الإناث من الأطفال. ومن النتائج المبشرة بالخير التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الاعتراف بأثر الأسلحة الصغيرة على الأطفال. ومع أن هذا يمثل شيئا من التقدم، فإن الأطفال ما زالوا يقعون ضحايا للخراب الذي يحدثه انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدامها العشوائي.

ونثني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستحداثها وحدة لحماية الأطفال ضمن أمانتها. وهذه مبادرة بالغة الأهمية نرجو أن تتخذ نموذجا لسائر المنظمات الإقليمية في إدماج حماية الأطفال ضمن أعمالها.

ونشجع وكالات الأمم المتحدة على مواصلة بذل جهودها للنهوض بمستوى تدريب موظفي الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الأطفال ولتقييم الدروس المستفادة من إدماج حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام. ونرى أن تدرج في ولاية جميع عمليات حفظ السلام المبادئ الرئيسية الستة لفرقة العمل المعنية بتوفير الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأزمات الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما فيها حظر القيام بنشاط جنسي مع الأطفال. علاوة على ذلك، ينبغي توفير التثقيف وإجراء الفحوص وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

وما زال الإفلات من العقاب، وإتاحة سبل الحصول على المساعدات الإنسانية، وتوفير الحماية المادية، مع الاهتمام بالاستغلال الجنسي على وجه التحديد، كلها مسائل عاجلة باقية تنتظر الحل، بالرغم من أنها تقع ضمن اختصاص المجلس تماما وتنبغي معالجتها. وكان من دواعي سرور الممثلين الكنديين أن أدرجت في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الجرائم البالغة الخطورة المرتكبة ضد الأطفال، بما فيها استخدام الجنود الأطفال للمشاركة النشطة في الأعمال القتالية. وكان هذا تطورا هاما في القانون الدولي لحماية الأطفال من آثار الصراع المسلح المدمرة.

وتمثل المحكمة الجنائية الدولية آلية دولية إضافية هامة لحماية حقوق الطفل. وندعو الدول إلى التصديق على النظام الأساسي لهذه المحكمة أو الانضمام إليه إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وينبغي لجميع الدول أن ترحب بأن المحكمة سوف تساهم في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال.

وقد جددت الدول في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢، التزامها بتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ولمجلس الأمن دور رئيسي يؤديه في كفالة ترجمة هذا الالتزام إلى عمل.

ولدى كندا اعتقاد جازم بوجوب أن تسترشد جميع إجراءاتنا بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل، التي لا تزال هي الصك المرجعي الرئيسي، بل والركيزة التشريعية الأساسية لإعمال حقوق الطفل.

ويلزم أن تتجلى أسبقية الاتفاقية بشكل قوي في كلماتنا وأفعالنا الرامية إلى النهوض بحياة الأطفال. وقد أجملت قرارات مجلس الأمن الرئيسية عن الأطفال والصراعات المسلحة، ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) الخطوات التي تتخذ والجهات الفاعلة التي يتعين اشتراكها والآليات المطلوبة لزيادة توفير الحماية لحقوق الأطفال المتأثرين بالحروب ومجتمعاتهم.

لقد تم إحراز قدر من التقدم، ولكن هناك الكثير الواجب إنجازه. ومجلس الأمن له دور أساسي يؤديه. والأطفال المتأثرون بالحروب لهم حق توقع أن يؤدي المجلس عمله إلى أقصى مدى ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس وأن أهنئ بلدكم على رئاستكم وقيادتكم المجلس هذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أتكلم بشأن هذا الموضوع المهم، وأن أشكر الأمين العام على تقريره بخصوص هذه المسألة الشديدة الأهمية. ونحن نؤيد وفودا أخرى في التركيز على الحاجة إلى إجراءات متواصلة ومتضافرة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ونشكر الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على البيانات التي أدلوا بها هذا الصباح.

يقدر وجود أطفال جنود عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ طفل في العالم، ربعهم في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. والعديد من هؤلاء الأطفال كانوا قد جندوا قسرا بسبب الضغوط الاجتماعية والثقافية أو ببساطة تم اختطافهم. وما فتئ الفقر أيضا عاملا يؤدي إلى تجنيد الأطفال. وأولئك الذين لم يتم تجنيدهم أو اختطافهم كانوا أيضا ضحايا التشرد نتيجة للصراعات المسلحة.

وبدلا من الذهاب إلى المدارس، يخدم هؤلاء الأطفال في ميادين القتال، إما يقاتلون أو يعملون كسعاة أو حاملي حقائب أو طهاة أو جواسيس أو عبيدا للذّات الجنسية. وتورط هؤلاء الأطفال في الحروب ونشأتهم في بيئة من الدمار يحرم العالم من مستقبل واعد.

ولقد تحددت واحدة من أهم العلامات البارزة المهمة لحماية الأطفال من الاشتراك في الأعمال العدائية في دخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة حيز النفاذ. وقد كانت تلك الخطوة خطوة إيجابية بالفعل، بل خطوة رئيسية نأمل أن تنهي استخدام الأطفال الأقل من ١٨ عاما كجنود وتنهي مشاركتهم بصورة مباشرة في الأعمال العدائية.

وقد صدقت الفلبين على هذا البروتوكول الاختياري في شهر نيسان/أبريل الماضي، وصدقت أيضا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. ونحن نرى أن هذين الصكين الدوليين يضعان معايير صارمة من أجل منع تجنيد الأطفال كجنود أطفال.

إن الإطار القانوني الفلبيني يوفر الحماية أيضا للأطفال الفلبينيين. ودستورنا ينص على أنه يجب على الدولة الدفاع عن حقوق الأطفال وحمايتهم بوجه خاص من جميع أنواع الإهمال وسوء المعاملة والظروف الأخرى التي تضر بتنميتهم. وفي هذا الصدد، يحظر قانون الفلبين تجنيد الأطفال لأغراض القتال وينص على إعطائهم أولوية أثناء عمليات الإخلاء المترتبة على الصراعات المسلحة. وتسليما بوضع الأطفال الخاص، يحق للذين تم القبض عليهم لأسباب تتعلق بالصراعات المسلحة، سواء كانوا مقاتلين أو حاملي حقائب أو مرشدين أو جواسيس، إخلاء سبيلهم بكفالة في غضون ٢٤ ساعة وتسليمهم إلى الحكومة أو إلى أي شخص مسؤول في المجتمع المحلي حسبما يتراءى للمحاكم.

إننا نرحب بكون مجلس الأمن قد اتخذ خطوات للتصدي لموضوع حماية الأطفال ومساعدتهم في حالات

الصراعات المسلحة وخاصة من خلال القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١). ويجب أن يواصل المجلس الإبقاء على هذه القضية قيد نظره وأن يغتنم كل فرصة لإعادة تأكيد التزامه الجماعي بحماية الأطفال ومنع تورطهم في الصراعات المسلحة من خلال إدماج هذا الشاغل في قراراته ذات الصلة.

ويجب تكييف برامج إعادة البناء في مراحل ما بعد الصراع بحيث تساعد الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وفي حالات الفتيات والشابات، اللاتي يكن عادة أهداف إساءة المعاملة الجنسية والاختطاف والتجنيد القسري، تقوم الحاجة إلى خدمات إعادة التأهيل من أجل التعامل مع ما تعرضن له ومساعدتهن في إعادة الاندماج في المجتمعات. وفي حالات الأطفال المشردين، وإضافة إلى الغذاء الأساسي، يجب أن تصبح المشورة والرعاية الطبية وكذلك لم شمل الأسرة من المكونات المهمة لبرامج إعادة إدماجهم.

وفي البلدان التي خرجت من فورها من حالات صراع، من المهم أن تتضمن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تسريح وإعادة إدماج الجنود الأطفال. ويجب أن تفرق هذه البرامج بين احتياجات الفتيات الجنديات وبين احتياجات نظرائهن من الذكور. وسيضمن ذلك أن تكون المؤن المقدمة لتلبية احتياجات التسريح وإعادة الإدماج تتعلق بصورة مباشرة بالسبل المحددة التي تمت بها إساءة معاملة الأطفال أو تعرضهم للأذى أثناء الصراع.

ويجب أن يصبح شفاء الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وإعادة إدماجهم أولوية في أي جهد لإعادة البناء وبذلك يجب أن ندعم هذا الأمر بموارد كافية. ويرجع هذا بوجه خاص إلى ضرورة إيجاد سبل سلمية بديلة لكي يتطور الأطفال ويصير لهم مستقبل مفيد.

الأطفال مستقبلنا. ويجب أن نساعد جميعا على استحداث عالم جدير بهم. وعلى الأقل، يجب أن نحميهم من فظائع الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل موناكو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بواسون (موناكو) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري الكبير أن أراكم، سيدي، تتولون رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأتقدم لكم بالتهنئة. ونأتي مرة أخرى إلى مجلس الأمن لنناقش قضية تؤثر على الإنسان بطبيعته وأيضا على مستقبله. إن تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة انتهاك لحقوق الطفل لا يمكن تحمله وقبوله، وهو انتهاك تدينه الأخلاق العالمية التي تلتزم بها دول منظمتنا.

ومثلما فعل العديد من رؤساء الوفود، أشار رئيس وفد موناكو إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، صاحب السمو الأمير ألبرت ولي عهد موناكو في شهر أيار/مايو الماضي إلى هذه المسألة المؤلمة التي أخذت بطبيعة الحال وبحكمة في الاعتبار في الإعلان الختامي الشديد الأهمية الصادر بتلك المناسبة.

لقد نبَّهنا تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1299) بشأن الصعوبات التي واجهها وكيل الأمين العام السيد أولورا أوتونو في تنفيذ مهمته العظيمة ولكننا مسرورون لرؤية هذا الإنجاز العظيم يتحقق، وهذا مشجع للغاية.

إن هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن في هذا الشهر الأول من عام ٢٠٠٣، وفي ظل الرئاسة الفرنسية، التي نقدر كلا من المبادرة والجودة، تتيح لنا فرصة التعبير دون تحفظ عن دعمنا للأمين العام ولممثله الخاص، وأيضا فرصة

تشجيعهما على المواصلة وتعزيز عملهما لصالح هذه القضية النبيلة.

ونظرا لأن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المسؤول بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، فهو يحثنا بالفعل على البحث في أعماقنا بحيث يقودنا ذلك على اتخاذ قرارات حاسمة بغية إنهاء حالة الجنود الأطفال المؤسفة. هذه حالات مأساوية مثيرة للشفقة بحيث أنها، إضافة للمشاعر التي تثيرها، تقوض مبادئ الإنسانية التي بنينا عليها تعاوننا والتي ترتكز عليها آمالنا وأعمق قناعاتنا. هذه الفكرة تثير لدينا الانزعاج والقلق. فاستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة - الذي يمثل جريمة ضد الأطفال، وجريمة إبادة جماعية وجريمة حرب، وجريمة في حق الإنسانية - يجعل من واجب المجتمع الدولي، ومجلس الأمن وهو الصوت الذي يحق له التكلم باسمه، أن يشرع في بدء مرحلة جديدة من العمل. ومما يشدد على ضرورة العمل وطابعه الملح تقرير الأمين العام ورسالته التي وجهها إلينا اليوم وكذلك الرسالة التي وجهها إلينا قبل قليل ممثله الخاص، بالإضافة إلى الرسالة التي وجهتها السيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لليونيسيف.

وبمبادرة من أعلى سلطات إمارة موناكو السيادية ومن شعبها، ما فتئت تضع باستمرار حماية الطفولة، بدنيا ونفسيا، في مكان الصدارة من اهتماماتها والتزاماتها الوطنية والدولية. وقد كرست سلطاتها الحكومية الكثير من الجهود لهذا الغرض. كما تقوم منظمات غير حكومية عديدة، بدعم من الأسرة الملكية والحكومة، والبرلمان، ببذل جهود لا تكل كمساهمة في حماية الأطفال المعرضين للخطر، وتحسين أحوالهم، خصوصا عندما تكون متأثرة بالفقر والعنف والافتقار الشديد إلى رؤية مستقبلية.

ويجري حاليا في موناكو الإعداد لعقد ندوة عن القانون الدولي يتبعها لقاء عام مع المجتمع المدني بناء على مبادرة من الرابطة العالمية لأصدقاء الطفولة.

ويرأس هذه المبادرة من الناحية الفعلية وليّ العهد الأمير ألبيرت الذي تولى رئاسة وفد موناكو في دورات الجمعية العامة منذ أيار/مايو ١٩٩٣، وصاحبة السمو الملكي كارولين أميرة هانوفر. وينبغي أن تتيح هذه المبادرة إمكانية إدراك مفاهيم الأطر القانونية المتعلقة بحماية الأطفال على نحو أفضل، ومعرفة السبل التي تكفل تيسير الإجراءات القانونية وتشديد الجزاءات التي تطبق وطنيا ودوليا في حالات الانتهاكات الخطيرة والصارخة والمتكررة لأبسط حقوق الأطفال وحرياتهم الأساسية. وينبغي أن تسهم هذه الندوة في زيادة التوعية بهذه القضية الهامة على الصعيد العالمي، وهي توعية تشتد الحاجة إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى إذ أنه، مع دخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل حيز النفاذ، أصبحت لدينا الآن صكوك محددة لا غنى عنها لمكافحة هذا الشكل النهائي للوحشية الذي يؤثر على الأطفال.

إن اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين بشأن الأطفال في الصراع المسلح. وهي صكوك وقعتها الإمارة وصدقت عليها، بالإضافة إلى الخبرة القيمة للغاية التي اكتسبتها المحكمتان الجنائيتان الدوليتان - هذه الأمور كلها ستشكل في الواقع الأساس اللازم لعملية التفكير الممعن في الدور الذي ستقوم به المحكمة الجنائية الدولية التي ننتظرها بأمل كبير.

ودون الدخول في جدل أكاديمي، سيشمل ذلك الدور محاولة تحديد أكفأ السبل والوسائل القانونية والقضائية

التي تسمح بطريقة واقعية بمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم المقترفة ضد الأطفال دون قيود زمانية أو مكانية.

وغني عن القول إن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح سيكون في صميم أعمال الندوة واللقاء مع المجتمع المدني. إن سلطات موناكو التي تسهم في الصندوق الخاص للأطفال المشتركين في الصراع المسلح منذ إنشائه تشيد إشادة بالغة بالأنشطة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام في هذا المجال. وهي ترحب بحرارة بالأحكام التي يدعو إليها، باعتبارها تمثل دونما شك مرحلة حاسمة لحماية الأطفال أثناء الصراعات المسلحة، سواء كانت داخلية أو دولية، وبغض النظر عن الأطراف المتورطة فيها. وننوه بارتياح بشكل خاص بقائمة الأطراف المتورطة في الصراعات الوارد أسماؤها في مرفق التقرير - وهي أطراف ثبت أنها تواصل تجنيد وتسليح القصر واستخدامهم دون قيد أو تردد في حالات القتال الوحشي للغاية.

إن القرار الذي سيتخذه المجلس، بمبادرة من فرنسا، في نهاية هذا التبادل للآراء، ينبغي أن تنص أحكامه على الشرعية والسلطة الضروريتين لمتابعة قرارات مجلس الأمن السابقة على وجه التحديد، وخصوصا القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١).

إن قيام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتعريف عمليات التجنيد القسري للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في القتال، بما في ذلك إشراكهم في الصراعات الداخلية، أو شن هجمات على المستشفيات والمدارس، أو ممارسة أعمال عنف جنسي خطيرة ومتكررة، ضمن جرائم الحرب، أمر سيساعدنا في هذا الخصوص. إن هذا التعريف يتسم بأهمية بالغة لأن اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ تنص صراحة في مادتها الأولى على أن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا تقادم فيها، مثل الإبادة الجماعية، التي تعتبرها اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ جريمة ضد قانون الأمم سواء ارتكبت في زمن السلم أو في زمن الحرب.

وأذكر علاوة على ذلك بأن المادة السادسة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تنص على المحاكمة أمام محكمة جزئية دولية تكون ذات اختصاص إزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد اعترف بولايتها. كما تنص المادة السابعة على أن هذه الجرائم لا تعتبر جرائم سياسية على صعيد تسليم المجرمين. وتتعهد الأطراف المتعاقدة في مثل هذه الحالات بتلبية طلب التسليم وفقا لقوانينها ومعاهداتها النافذة المفعول. كما تعتبر المادة الثانية من نفس الصك - وهذا جدير بالملاحظة - أن الإبادة الجماعية تمتد أيضا لتشمل النقل عنوة لأطفال من جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية إلى جماعة أخرى بقصد تدميرها.

وكما قال الأمين العام في تقريره اليوم، يكمن التحدي الحقيقي في تنفيذ الصكوك والمعايير الدولية الحالية وتطبيقها بشكل فعال. ومع ذلك، فإنه مما لا جدال فيه، كما أنه من المشجع أن نلاحظ للمرة الأولى دونما شك وجود إشارات في هذا التقرير إلى حكومات، ومنظمات شبه عسكرية، وجماعات مسلحة على أنها متهمة باختطاف أطفال وتدريبهم رغم إرادتهم ليصبحوا مجرمي حرب، وقتلة ومعذِّبين ونحن نعرف الآن مقترفي هذه الجرائم، أو على الأقل بعضهم ولدينا الوسائل القانونية لمحاكمتهم وعقابهم. وينبغي لنا دونما شك أن نتأكد من توفر الإرادة السياسية اللازمة للعمل ولإيجاد الموارد المالية الضرورية لإنفاذ القانون وللتدخل بشكل فعال.

ومما لا شك فيه أيضا أنه ينبغي لنا أن نعزز البرامج الخاصة بإعادة إدماج الجنود الأطفال وتطويرهم بشكل إيجابي مع التأكد في نفس الوقت من أن هذه البرامج ستصبح عناصر متممة لأي مشاريع لإعادة الاعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات. إن تعيين مستشارين في بعض البرامج الحالية بدأ يؤتي ثماره فيما يبدو، ومن ثم، فإنه يمثل سبيلا يجب سلوكه وتشجيعه. وكما أشار الأمين العام، فإن إنشاء مناطق محمية يمكن أن توفر المأوى والحماية للنساء والأطفال والمسنين والجرحى والأشخاص العزل يمثل حلا ينبغي فرضه. والواقع أن السلطات العليا في موناكو ظلت دائما تتمنى أن ترى هذا الحل يحظى بالتشجيع والترويج من الأمم المتحدة. ويجب أن تستفيد هذه المناطق المحمية بوجود طرق وصول إليها تكون آمنة وتسمح للعاملين في المجال الإنساني بالتدخل من خلالها.

إن أحمدو كوروما، الذي يقص مغامراته كجندي طفل في رواية جميلة جدا فازت بعده جوائز أدبية، يبين بوضوح أن عملية إعادة الإدماج ممكنة دائما وكثيرا ما تكلل بالنجاح. فهي حسبما كتب عن أمه "بعد ٣٠ سنة من المعاناة والدخان والدموع ما زال يوجد شيء بديع في قسمات وجهها".

إن هذه الملاحظة المؤثرة التي أبداها طفل كان مجرما رغم أنفه ثم وجد لنفسه مرة أخرى مكانا في المجتمع الإنساني ينبغي أن تحفزنا على التفاؤل والأمل والرغبة في العمل التي تنبثق بشكل طبيعي من ذلك الأمل.

وانطلاقا من روح التفاؤل والأمل تلك، يتعين علينا أن نتحلى بالشجاعة من جراء إيماننا الراسخ ونتخذ القرارات الضرورية بغية ضمان متابعة توصيات الأمين العام وتنفيذ توقعاته بفعالية.

وفي هذا الصدد، فإن مبتغى حكومة الإمارة واضح ألا وهو إقرار العدالة، ولا بد من انتصار القانون الدولي، الذي يتناول هذه المسألة باستفاضة وبالتفصيل كي يتسنى معاقبة قتلة الأطفال على جريمتهم التي هي أسوأ جريمة على الإطلاق: وهي جريمة تحويل الأطفال إلى مجرمين وتحويل براءتهم إلى بربرية.

وهنا، نعتقد بأن هناك ثلاثة عناصر حاسمة. أولا، عندما تُستنفد الإجراءات القضائية المحلية، أو في حالات عدم استخدام تلك الإجراءات، ينبغي بطبيعة الحال الاحتكام إلى اختصاصات الهيئات الدولية، وبخاصة المحكمة الجنائية الدولية.

وثانيا، لا ينبغي أن تُستثنى الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد البنات والبنين البالغين من العمر أقل من ١٥ سنة من التعريفات الجنائية المتضمنة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بقدر ما تتعلق بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بموجب المواد ٦ و ٧ و ٨، على التوالي من النظام الأساسي.

وثالثا، ينبغي أن يكون بالمستطاع بدون تحفظات، تطبيق مبادئ الاتفاقية المتعلقة بعدم قابلية قانون التقادم على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، وكلما كان لذلك ما يبرره، تطبيق مبادئ الاتفاقية المعنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى جانب طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موفونياي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): نهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر

كانون الثاني/يناير ونتقدم بالتهاني أيضا إلى ممثلي الأعضاء الجدد في مجلس الأمن اسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي. ويُعرب وفدي أيضا عن تمنياته لجميع أعضاء مجلس الأمن بسنة ملؤها الرخاء في عام ٢٠٠٣.

ويرحب وفد رواندا بهذه المناقشة المفتوحة بشأن قضية حساسية هي قضية الأطفال والصراعات المسلحة. ورواندا بوصفها بلدا خرج من عملية إبادة جماعية تتوفر لديه خبرة طويلة يتقاسمها بشأن هذا الموضوع الهام موضوع الأطفال والصراعات المسلحة. وقام مرتكبو عمليات الإبادة الجماعية في رواندا بقتل الأطفال وأوذي الأطفال الذين ظلوا على قيد الحياة بأعمال العنف، التي خلفت في أعقابها يتامى. وتعتقد رواندا بضرورة ذهاب جميع الأطفال إلى المدارس وعدم إشراكهم مرة أخرى على الإطلاق في صراعات مسلحة. وفي عمليات الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، استخدم القائمون بأعمال الإبادة الجماعية الأطفال الأقل من عشر سنوات من العمر لاصطياد وقتل زملائهم الأطفال، والبالغين واغتصاب ضحايا الإبادة الجماعية. وبعد تلك المأساة تم إلقاء القبض على الأطفال المشتبه في ارتكابهم أعمال إبادة جماعية ووضعوا في سجون خاصة وأعيد تعليمهم.

وأود أن أعلن بأنه في يوم الجمعة المقبل، سيُطلق سراح الأطفال المشتبه فيهم الموجودون في السجون وفقا للبيان الذي أدلى به السيد بول كاغاما رئيس جمهورية رواندا بإطلاق سراح ٤٠ ٠٠٠ من المشتبه في أنهم ارتكبوا أعمال إبادة جماعية.

وتلتزم رواندا التزاما تاما بحماية الأطفال ولا تتسامح إزاء إساءة معاملة الأطفال في ظل أية ظروف.

ويرحب الوفد الرواندي بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، المتضمن في الوثيقة S/2002/1299. وتأمل رواندا في اتخاذ إجراءات. ونوافق تماما على البيان الذي أدلى به الأمين العام في مجلس الأمن في هذا الصباح.

ونعتقد بأنه لا بد من إنفاق أموال كافية على تعليم الأطفال من أجل التنمية، بدلا من تحويل الموارد المالية لتدمير البشر. الأطفال هم أمل المستقبل؛ من أجل هذا ينبغي إيلاء اهتمام خاص بصغار أطفالنا. دعونا نقود أطفالنا إلى المدارس لا إلى صراعات مسلحة. دعونا نأخذهم إلى المدارس ونضمن متابعتهم كي يتسنى لهم أن يحصلوا على المهارات والمعرفة والتعليم والانضباط على نحو ملائم كقادة للعالم في المستقبل. ولا بد من وضع نهاية لتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة مهما كانت التكاليف كأمر يتسم بأهمية عاجلة. ولا بد من تمكين الأطفال من النمو في بيئة يسودها السلام، ولا ينبغي إشراكهم على الإطلاق في أي صراع مسلح. من أجل هذا السبب يدين الوفد الرواندي الجماعات المسلحة التي تجند الأطفال تحت سن ١٨ سنة. ومن الخطورة تلقين الأطفال أيديولوجيات الكراهية والإبادة الجماعية بهدف نهائي يرمي إلى استخدامهم في القتال في حروب لا فائدة منها وبلا هدف.

لماذا نستخدم الأطفال في الصراعات؟ كما نعلم، الأطفال بطبيعة الحال، يطيعون الأوامر، حتى وإن كانت سلبية، مثل الأمر بقتل الأبرياء. وسينفذ الأطفال أي أمر بحسن نية لأنهم لا يفرقون بين الشر والخير. ولا بد أن يفهم أباطرة الحرب غير الراشدين لماذا لا ينبغي غسل أدمغة صغار الأطفال ليصبحوا رهائن للصراعات. ومن غير المقبول بتاتا إساءة معاملة الأطفال، ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا صارما لعكس الحالة الراهنة السائدة في بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونطلب من مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يدين الجماعات المسلحة التابعة لقوات جيش رواندا السابق والانترهاموي، وحزب تحرير شعب الهوتو

وجبهة الدفاع عن الديمقراطية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية والماي ماي والجماعات الأخرى المذكورة في مرفق تقرير الأمين العام لأنها تستخدم في الوقت الراهن الجنود الأطفال في منطقة البحيرات الكبرى.

ولن يكتمل بياني ما لم أشجب مغتصبي الأطفال، فضلا عن مغتصبي البالغين. الاغتصاب هو أحد الأسلحة المستخدمة في الصراعات المسلحة، ويرتكب الأطفال عمليات اغتصاب واغتصب الأطفال خلال الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. ووفقا للقانون الرواندي الذي يشمل أعمال الإبادة الجماعية يندرج البالغون الذين يرتكبون أعمال اغتصاب خلال عمليات الإبادة الجماعية في الفئة الأولى من القائمين بأعمال الإبادة الجماعية، الذين يعاقبون بعقوبة الإعدام. ولا بد من قصاص قتلة الأطفال بعقوبة الإعدام إذا أردنا وقف هذه الأزمة المفروضة على الأطفال.

وأود أن أؤكد بأن صغار الأطفال موارد محتملة يمكن أن تخلص هذا العالم من الفقر والظلم وتحرز التقدم الذي لا رجعة فيه وفقا لهدف الأمم المتحدة المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، لا بد من تحرير الأطفال من الأمراض، والجوع والعبودية والفساد والصراعات بجميع أنواعها. ولا بد للأطفال أن ينموا في بيئة من الحب والسلام والعدالة، وأن ينهلوا من منابع المعرفة الملائمة والمهارات لكي يطوروا أنفسهم. وهكذا يجني العالم بأسره ثمار أطفال يوجهون على هذا النحو. ولا بد من تسريح الأطفال، الذين يشتركون في الوقت الحاضر في صراعات مسلحة، دون إبطاء، ولا بد أن تضع منظمة الأمم المتحدة للطفولة استراتيجيات وتتخذ إجراءات ولا بد من أن توفر السبل من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجيات والإجراءات. وليضم مجلس الأمن جهوده مع جهود اليونيسيف بصفته منقذا للأطفال في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن الاستثمار في تثقيف هذه الأرواح الصغار هو أولوية الأولويات.

وتعرب السلطات في جمهورية رواندا عن امتنانها للسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، على المساعدة التي قدماها للأيتام في رواندا ولأطفال كثيرين غيرهم ممن تحولوا قبل الأوان إلى أرباب لأسرهم بعد جريمة إبادة الجنس. ولدى رواندا رؤية واضحة للاستثمار في هؤلاء الأطفال بغية تحقيق تنمية لا رجعة فيها.

ختاما، تطلب رواندا إلى رئيس مجلس الأمن وتناشده أن يعلن وقفا شاملا لإطلاق النار لصالح الأطفال بغية سحبهم من الصراعات المسلحة. وهذه ليست مجرد خدمة، بل حق أساسي للأطفال المتورطين في الصراعات المسلحة ولمن أُخذوا رهائن في بعض مناطق الصراع. ولا بد أن يُسلَّم أولئك الأطفال إلى اليونيسيف. بل، ويجب أن تنقل حركات التحرير الأطفال إلى المناطق المحررة أو المناطق المنزوعة السلاح. وفي حالة النازحين، لا بد للحكومات والمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا لرعاية الأطفال من خلال توفير التغذية المناسبة لهم وتطعيمهم وتقديم الأدوية والخدمات المدرسية لهم. ولا بد من إعادة الأطفال بعد تسريحهم إلى المدارس الرسمية وأن تقدم لهم اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى كل مساعدة. وإن الفشل في إنقاذ أرواح هؤلاء الأطفال يدين العالم بأسره بالبؤس والإجحاف الاجتماعي على المدى الطويل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن التقدير للطريقة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن، وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بكم ممثلا دائما لفرنسا. وأنا على ثقة بأن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية الممتازة ستسهم بشكل كبير في أنشطة المجلس والأمم المتحدة بأسرها.

وأود أن أتوجه بالشكر لكم، سيدي، ولوفد فرنسا، على عقد هذه الجلسة الهامة. إن أوكرانيا مقتنعة بأن ممارسة عقد مجلس الأمن مناقشات مفتوحة بشأن الأطفال والصراع المسلح دليل واضح على الأهمية الكبرى لهذا الموضوع. وتمثل قرارات مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) دعامة قوية للدعوة لصالح الأطفال المتضررين بالحرب. وثمة إشارات أخرى عديدة إلى هذا الموضوع في عدد كبير من قرارات مجلس الأمن، والبيانات الرئاسية، والإحاطات الإعلامية والمناقشات المفتوحة. ويدلل كل ذلك على مشاركة المجلس في هذه المسألة الهامة وعلى حقيقة أن حماية الأطفال هي أحد الشواغل ذات الأولوية في مجال السلم والأمن.

ويسعدنا التقدم الملموس المحرز مؤخرا في مجال حماية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح. وإن بدء نفاذ صكين دوليين – هما البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بتورط الأطفال في الصراع المسلح ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية – الذي يصنف الجرائم ضد الأطفال باعتبارها جرائم حرب، قد أصبح علامة بارزة في تعزيز المعايير العالمية لحماية الطفل وتطوير تلك المعايير.

وأود أن أعرب عن التقدير للأمين العام على تقريره بشأن هذا الموضوع (S/2002/1299). وللمرة الأولى، يشتمل التقرير على قائمة بالأطراف في الصراعات التي لا تزال تجند الأطفال وتستخدمهم. وهناك نحو ٠٠٠ ٣٠٠ طفل وطفلة يستخدمون حاليا كجنود في شتى أنحاء العالم. وإن نشر هذه القائمة يمثل، في رأينا، خطوة هامة أخرى إلى الأمام في جهودنا لوضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة لأولئك الذين لا يحترمون حقوق الأطفال المتضررين بالحرب.

ولا يكفي أن ندين تجنيد الأطفال أو أن نحظر تجنيدهم. بل علينا أن نسأل أنفسنا: لماذا ينضم الأطفال إلى صفوف الجيوش؟ فلو أردنا أن نحول دون مشاركة الأطفال في القتال، فعلينا أن نفهم على وجه الخصوص الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى أن يصبحوا جنودا.

وتشيد أوكرانيا بجهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو وهيئة مكتبه، والتي تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من أجل إيلاء الاهتمام الواجب والاستجابة المناسبة لحقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم أثناء عملية السلام، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة واليونيسيف.

إن بعثات حفظ السلام تضطلع بدور هام في تقديم الحماية للأطفال. وبغية تنفيذ هذا البُعد الخاص لولاياتها، ينبغي أن يكون مستشار حماية الأطفال مسؤولا عن تنسيق الأنشطة المخصصة لحماية الأطفال ورفاهيتهم. ونقدر بشكل خاص أن يكون أوائل هؤلاء المستشارين قد أرسلوا بالفعل إلى سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤخرا إلى أنغولا.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال أمامنا الكثير لكفالة الحماية الناجعة للأطفال وإعادة تأهيلهم في أوقات الحرب. وينبغي ألا تغيب عن بالنا الحقيقة المروعة المتمثلة في أنه خلال العقد الأخير من القرن الماضي، فقد العالم نحو مليونين من سكانه الصغار كنتيجة مباشرة للصراعات المسلحة. كما أصيب ستة ملايين آخرين، فضلا عن معاناة

أكثر من ١٠ ملايين من الصدمة. وهناك اليوم أكثر من ٢٠ مليون طفل مشردين داخل بلدالهم أو خارجها نتيجة للحرب. وفي كل شهر، يُقتل حوالي ٨٠٠ طفل أو يصابون بعاهات أو إعاقة بفعل الألغام الأرضية.

وليس ثمة شك في أن الرصد الفعال للامتثال لأحكام القانون الدولي وما يترتب عليها من التزامات، فضلا عن التعهدات من جانب الأطراف في الصراع، أمر ضروري لضمان حماية الأطفال وحقوقهم. وفي هذا الصدد، لا بد من مواصلة إدراج الملاحظات فيما يتعلق بحماية الأطفال في التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن حالات صراع بعينها.

ولدى تصميم عمليات حفظ السلام، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل كل جهد ممكن لحماية الأطفال والبيئة التي تتعهدهم بالرعاية، مثل المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والمؤسسات الدينية. وتؤيد أوكرانيا بقوة المفهوم الداعي إلى اعتبار الأطفال ومؤسسات حمايتهم وتنشئتهم مناطق سلام. ومن الأهمية أيضا أن يتم التركيز على الأطفال في برامج المصالحة فيما بعد الصراع. وهناك حاجة عاجلة إلى أن يدعم المجتمع الدولي البرامج - بما فيها برامج الدعوة والخدمات الاجتماعية - المتعلقة بتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع. وينبغي أن تتاح لأولئك الأطفال تجارب جديدة تغير من هويتهم كجنود. ويظل التعليم والتدريب عاملا أساسيا لبلوغ تلك الغاية. ونرى أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لزيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. فذلك، في اعتقادنا، من شأنه أن يعزز قدرات هذه البعثات في مجال حماية الطفلة والتعامل مع الجوانب المتعلقة بالفوارق بين الجنسين.

ختاما، أود أن أؤكد على أن تقرير الأمين العام يتضمن جدول أعمال مهم، ويحدد أساس لعمل المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة في المستقبل. وتتطلع أوكرانيا إلى مزيد من التقدم في هذا الاتجاه، وهي مستعدة للإسهام على وجه التحديد في المرحلة التالية من نظرنا في مسألة الأطفال والصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، أود في بداية كلمتي أن أعرب عن تقدير وفد مصر العميق لكم ولبلدكم الصديق. ونهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن للشهر الحالي. كما أود أن أتقدم بالتحية والشكر للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وممثله الخاص، السيد أولارا أوتونو، على جهودهما المضنية وإسهاماقما الثمينة في تعزيز وحماية حقوق الأطفال أثناء الصراعات المسلحة، وأن أؤكد على التزام بلادي التام بمساندة كافة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

خلال العامين الماضيين، أولى مجلس الأمن اهتماما ملحوظا لمسألة الأطفال في ظل الصراعات المسلحة. كما أولى اهتماما خاصا للأطفال عند اتخاذ قراراته فيما يتعلق بعمليات صنع وبناء وحفظ السلام. واستمر المجلس أيضا في الاضطلاع بدور في مطالبة الأطراف في الصراع المسلح بتنفيذ قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية الأطفال في تلك الظروف. وهو اهتمام يحمد عليه، ودور مكمل لدور الجمعية العامة الأصيل في تعاطي قضايا الطفل. وأود هنا أن أثني على جهود السيد أولارا أوتونو، وأن أؤكد على أهمية الزيارات الميدانية التي يقوم بها ومحاولات الترويج لقضية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، لزيادة الوعي بهذه القضية ودعمها وزيادة الحماية للأطفال وتعزيز حقوقهم، حيث أوضح الأمين العام في تقريره (S/2002/1299) أن تلك الزيارات أتاحت الفرصة لتقييم أحوال الأطفال المتأثرين

بالصراع وإصدار توصيات محددة في هذا المجال، ولفت انتباه قطاعات كبيرة من المجتمع الدولي إلى تلك القضية.

وفي هذا الإطار، نكرر طلبنا بأن يقوم الممثل الخاص للأمين العام بزيارة الأطفال الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعداد تقرير عن الإجراءات الفعالة التي يتعين اتخاذها لحماية الأطفال الفلسطينيين من ذلك الاحتلال، وذلك إعمالا للفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢، وهو نفس المطلب الذي أكدت عليه الجمعية العامة بقرارها ٥٧/١٩٠ الذي اعتمدته في ١٨ كانون الأول/ديسمبر الماضي.

إن معاناة الطفل الفلسطيني قد فاقت كل الحدود. فهو لا يعاني فقط من وطأة العيش في ظل الاحتلال بما يتبع ذلك من آثار نفسية مدمرة نتيجة لحرمانه من حقوقه الأساسية، وحقه في العيش في أمان في كنف أسرة لا تعيش في ظل تهديد مستمر بحرمانها من مسكنها وعملها، بل وربما حياتها، إذا ما طالبت بأبسط حقوقها المشروعة. ولا يعاني الطفل الفلسطيني من هذا فقط، وإنما حجب عنه مستقبله بحرمانه من الأداة الوحيدة التي تمكنه من خلق مستقبل أكثر إشراقا، وذلك بإغلاق سلطة الاحتلال للمدارس الفلسطينية، ومنع الطلبة الفلسطينيين من تلقي تعليمهم كنتيجة للقيود الصارمة المفروضة.

وقد أشار الأمين العام في تقريره – على استحياء – إلى أن تشديد حالات الإغلاق وحظر التجول وإقامة المتاريس ونقاط التفتيش أدت إلى مشاكل إنسانية تؤدي في مجملها إلى انخفاض مستويات التعليم.

لذا، وقد فاقت معاناة الطفل الفلسطيني كل الحدود، ولا توجد بارقة أمل في المستقبل القريب لتحسين وضعه، فإن مصر تناشد جميع دول العالم مد يد العون للطفل الفلسطيني لكفالة الحد الأدنى من العيش في مستوى إنساني مقبول. ونكرر ضرورة قيام الممثل الخاص بإجراء زيارة ميدانية إلى المنطقة، بحيث يتم الاطلاع على الوضع الفعلي على أرض الواقع، لكي يتمكن المجتمع الدولي من اتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بتخفيف المعاناة عن كاهل الأطفال الفلسطينيين وتوفير الحماية لهم.

وتؤكد مصر على دعمها لكافة الأنشطة التي تصب في مجال الحفاظ على الطفل وتنمية قدراته على الصعيدين الدولي والوطني. كما تؤمن مصر إيمانا عميقا بأن نهضة أي مجتمع سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، تتوقف على توافر التنمية الشاملة بأبعادها البدنية والذهنية والروحية والثقافية لأطفال ذلك المجتمع.

وعلى الرغم من تضافر جهود المجتمع الدولي والمكاسب والإنجازات التي تم تحقيقها خلال العقد المنصرم، ومنذ نجاح قمة الطفل عام ١٩٩٠، ووضع عدد من الأهداف الطموحة لخدمة الطفولة والتنمية، فإن العالم ما زال يشهد عددا من العوامل التي أثرت سلبا على الأطفال في كثير من مناطق العالم، مثل الأزمات الاقتصادية وتفاقم الديون وانتشار الأوبئة والأمراض.

ولعل أخطر تلك العوامل على الإطلاق، اتساع رقعة الصراعات المسلحة بما تشهده من تغيرات جذرية طرأت على طبيعتها في السنوات الأخيرة من حيث تجاهل قواعد القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي، وإباحة إيذاء المدنيين بكافة الصور والأشكال، وما نتج عن ذلك من استفحال مشاكل الأطفال في مناطق الصراعات المسلحة، بالرغم من الجهود الدولية الساعية إلى منع تجنيد الأطفال في هذه الصراعات وتسريح الأطفال الجنود وجمع شمل الأطفال المنفصلين عن أسرهم وحمايتهم من العنف

المنظم، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم نفسيا في مجتمعاتهم وديارهم.

وإن الخطوة الجديدة التي خطاها الأمين العام في تقريره الحالي بتسمية أطراف محددة تنتهك حقوق الطفل، لهي بادرة تستحق الوقوف عندها ودراستها، بحيث يمكن على أساسها اتخاذ التدابير اللازمة لملاحقة منتهكي حقوق الطفل.

وختاما، أعيد التأكيد على التزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل الاستجابة لقضية الأطفال والصراع المسلح، حتى يتسنى لجميع الأطفال أن ينشأوا في بيئة أسرية مؤاتية وفي جو من الاستقرار والأمان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل النمسا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بفانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم النمسا بصفتها الرئيس الحالي لشبكة الأمن الإنساني - وهي مجموعة أقاليمية من البلدان تضم أيضا الأردن وأيرلندا وتايلند وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكندا ومالي والنرويج وهولندا واليونان، وكذلك جنوب أفريقيا بصفة مراقب.

ومنذ إنشاء شبكة الأمن الإنساني في عام ١٩٩٩، ما فتئت مسألة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح تكتسب أهمية حيوية في جدول أعمالنا. وقد شهدت الشبكة وأعضاؤها فرادى، نشأة عدة مبادرات مهمة مثل خطة العمل لصالح الأطفال المتأثرين بالحرب، التي اعتمدها مؤتمر وينيبغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ وعقد حلقات العمل المعنية بمسألة إنهاء استخدام الجنود الأطفال في الأردن؛ وبرامج مركز الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في جنوب شرق أوروبا، في ليوبليانا وسلوفينيا على سبيل المثال لا الحصر.

لقد جعلت النمسا من الأطفال والصراع المسلح إحدى الأولويات المطلقة خلال فترة رئاستها للشبكة. ومن المنتظر في الاجتماع الوزاري المقبل لشبكة الأمن الإنساني في أيار/مايو هذا العام في غراز أن تعتمد الشبكة استراتيجية مشتركة لدعم الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وأن تحدد مجموعة من المبادئ التنفيذية وكذلك منهجا تدريبيا لمراقبي حقوق الطفل والخبراء في إعادة تأهيله. وإحدى النتائج المنتظرة هي أن تسهم الشبكة في إنشاء فريق من خبراء الأطفال لاستخدامهم في نهاية المطاف في مناطق الصراعات.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أيدت شبكة الأمن الإنساني عقد ندوة دولية هنا في نيويورك بشأن الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. ونظم الندوة برنامج هارفارد للسياسة الإنسانية وبحوث الصراع، بالتعاون مع الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود الأطفال، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام. وركزت الندوة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١) وخرجت بمجموعة من التوصيات الملموسة، التي قُدمت إلى أعضاء المجلس.

وأود أن أتطرق إلى تقرير الأمين العام ذي الأهمية السياسية والمعروض علينا. ونؤيد بقوة المنحى العام لهذا التقرير وأود أن القي الضوء على بعض جوانبه.

من المدهش بالفعل في الآونة الأخيرة تعزيز الإطار المعياري لحماية الطفل في الصراعات المسلحة. وبعد أقل من شهر سنحتفل بالذكرى السنوية الأولى لبدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة.

ورغم أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالإطار المعياري لحماية الطفل في الصراعات المسلحة هو بالطبع تقدم لافت للنظر، أود تكرار النداء الذي وجهه الأمين العام وممثله الخاص من أجل التركيز الآن على التطبيق. ولمنظومة الأمم المتحدة دور أساسي في ضمان التنفيذ الأفضل للمعايير ذات الصلة، أولا من خلال الإضفاء المعزز للصبغة العملية على الأنشطة التي تتم في الميدان. وتعمل النمسا حاليا مع مكتب الممثل الخاص على جمع كل المعايير الدولية ذات الصلة، والتي ستُنشر قريبا ويُفترض أن تحسن الفهم والمعرفة لدى المتعاملين مع الأطفال في الصراع المسلح.

وأود الآن التطرق إلى القائمة المنتظرة بلهفة والتي طلبها قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١). وترحب شبكة الأمن الإنساني بالقائمة المرفقة بالتقرير، وكذلك بالوصف الوارد في التقرير للحالات الإضافية التي تبعث على القلق، والتي لم تكن إضافتها إلى القائمة ممكنة لأسباب رسمية. ومما لا شك فيه أن هذه القائمة إسهام رئيسي وذات أهمية سياسية في زيادة الوعي بمحنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في كل أنحاء العالم وفي وضع حد لتجنيد الجنود الأطفال في نهاية الأمر. وهي تثبت بوضوح أن المجتمع الدولي لم يعد مستعدا لغض البصر عن إحدى أكبر المآسي التي نواجهها اليوم.

وبينما تذكر القائمة المرفقة بصراحة أسماء ٢٣ طرفا في صراعات مسلحة تجند أو تستخدم الجنود الأطفال وتنطبق عليها المعايير الأخرى الواردة في القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، لكن من الواضح أنها تقصي أعدادا كبيرة من الأطفال المتضررين بالمثل من الصراعات المسلحة. لذلك نعتقد أن هناك حاجة إلى توسيع القائمة. فينبغي أن تشمل جميع الحالات الأخرى التي يُجند فيها الأطفال أو يستخدمون كجنود أطفال أو التي تتعرض فيها للخطر الشديد احتياجاتهم للحماية بطرق أخرى. وعلى سبيل المثال، أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى حالة تنذر بخطر شديد ألا وهي: الاختطاف المستمر للفتيان والفتيات في شمال أوغندا. ووفقا لتقارير واردة من عدة مصادر، لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يختطف أعدادا كبيرة من الأطفال لاستخدامهم في القتال أو كرقيق جنسي. وتقيّم شبكة الأمن الإنساني حاليا الإجراءات المحتملة لإلقاء المزيد من الضوء على هذه الحالة ووضع حد لهذه الممارسة المقيتة. وفي الوقت ذاته، نشعر بأنه من الضروري أيضا لمجلس الأمن أن يتمكن من تقييم هذه الحالات بشكل أفضل.

ولدى شبكة الأمن الإنساني توصيات ملموسة ستقدمها إلى المجلس والتي نرى أنها ستزيد بدرجة كبيرة قدرة هذا المحفل على معالجة قضية الأطفال والصراع المسلح وستؤثر على حياة الأطفال المتضررين من الحروب. ويمكن إيجاز التوصيات العشر على النحو التالي.

ينبغي أن نواصل النظر في قضية الطفل والصراعات المسلحة بوتيرة منتظمة وأن نتخذ قرارات جديدة تضفي قيمة على النقاش.

وينبغي أن ننشئ آلية فعالة لتقييم قائمة أطراف الصراع التي تجند أو تستخدم الجنود الأطفال والخطوات ذات الصلة التي تتخذها في هذا الشأن. ويمكن أن تقوم الآلية بزيارات ميدانية. وإشراك وكالات دولية ومنظمات غير حكومية في هذه العملية هو أمر حاسم.

وينبغي أن يُطلب من الأمين العام تعديل هذه القائمة بانتظام والنظر أيضا في توسيعها من خلال إضافة حالات صراع غير مدرجة في جدول أعمال المجلس، وكذلك الانتهاكات الأخرى الجسيمة للالتزامات ذات الصلة بحماية الأطفال، مثل عمليات الاختطاف أو استعمال الألغام الأرضية.

وينبغي أن ندخل في حوار مع حكومات البلدان المدرجة في القائمة، ونطلب منها الإبلاغ عن الحالات المحددة ونحثها على وضع حد فوري لتجنيد أو استخدام الجنود الأطفال، وإعادة إدماجهم في المجتمع، ووقف كل الانتهاكات الأخرى الخطيرة للالتزامات بحماية الطفل. ولا بد أيضا أن نزيد الوعي بين كل الأطراف المعنية، بما فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية، بواجباتها ومسؤولياتها في إطار القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقوانين اللاجئين والقانون الجنائي.

وينبغي أن نكفل أيضا تناول قضية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في إطار بنود أخرى على جدول أعمال المجلس، خاصة عندما ينظر في قرارات بشأن حالات صراع معينة أو عندما يخطط لبعثات يقوم بها المجلس. ووفقا لدراسة أجرتها قائمة المراقبة، لم يرد ذكر الأطفال والصراعات المسلحة إلا في تسعة قرارات من مجموع ٧٥ قرارا لمجلس الأمن تخص بلدانا محددة اتُخذت بين آب/أغسطس ٢٠٠٠ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

يجب أن نولي أيضا اهتماما لضرورة أن تكون جميع عمليات السلام؛ وجميع عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وجميع آليات العدل والمصالحة مهتمة بالطفل، وضرورة المشاركة الكاملة لجميع الفتيان والفتيات حتى نتأكد من أن أصواتهم مسموعة.

وينبغي زيادة الخبرة المتخصصة بالطفل في هذه العمليات وتعزيز التدريب لموظفي حفظ السلام والشرطة المدنية والمنظمات الإنسانية في مجال معايير حماية الطفل. وينبغي أن تشمل كل عملية حفظ سلام خبيرا واحدا على الأقل في مجال حماية الطفل. وينبغي تشجيع وضع قوائم بالخبراء المؤهلين المتاحين.

وينبغي أن نعطي أولوية أكبر لقضايا العنف المقترف ضد الأطفال والاتجار بهم واستغلالهم، خاصة الفتيات، وللوقاية من الأمراض المعدية والتي تنتقل عن طريق الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن نطلب تقديم المساعدة الكافية إلى الأطفال المتضررين.

وتقترح شبكة الأمن الإنساني كذلك أن تبذل الجهود لكفالة الوصول المأمون وغير المعاق للمساعدات الإنسانية إلى الأطفال في حالات الطوارئ، مع التشديد على الفئات الضعيفة بوجه خاص، ومنها الأطفال المعوقون والمنفصلون.

وأخيرا، تقترح الشبكة تحسين تبادل المعلومات مع غير الأعضاء ومع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن قضايا الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وإنشاء مراكز اتصال لهذا الغرض.

وختاما، اسمحوا لي أن أطمئن المجلس إلى أن أعضاء شبكة الأمن الإنساني تظل ملتزمة تماما بتعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. فهذه فعلا مسألة عاجلة تتعلق بقيمنا المشتركة وضمائرنا بصفتنا آدميين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود إبلاغ المجلس أن أمامنا ١٧ متكلما في قائمتي. واعتزم، بتعاون المشاركين أن يتكلم جميع المدرجين في القائمة عشية هذا اليوم.

المتكلم التالي ممثل نيبال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإعراب لكم، سيادة الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين عن تمنياتي الحارة لكم، وإن جاءت متأخرة، بعام جديد. واسمحوا لي أن أعرب عن مدى سرور وفدي لرئاستكم المقتدرة للمجلس.

إن الأطفال، وهم أضعف قطاعات السكان، يعانون بأشكال كثيرة من أي حالة صراع مسلح. فهم يفقدون آباءهم وأحباهم الآخرين. ويفقدون ديارهم ومقدرات معيشتهم. ويفقدون الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة. بل إلهم يفقدون حياقم. ومن ينج منهم يضطر في الغالب إلى العيش في المخيمات والمناطق المعزولة بوصفهم لاجئين أو مشردين ويصبحون عرضة للاستغلال والإغراءات.

إن أشنع الجرائم التي يرتكبها المشتركون في صراع مميت هي استخدام الأطفال جنودا. فهذا الأمر يسلب الأطفال معيشتهم وبراءهم ويضعهم في عالم القتل والعاهات المستديمة. ويجد هؤلاء الأطفال المجروحون والموصومون صعوبة في مواكبة الحياة الطبيعية وفي التفتح وفق إمكاناقم الكاملة.

ولدينا ضمانات متفق عليها دوليا لحماية الأطفال، ولكنها تظل عديمة الفعالية في تحقيق النتائج. وتحدد اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري ذو الصلة والبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف والاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، معايير دولية أساسية لحماية الطفل. وقد استكملت بعدد من الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات. ومن المؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية أداة قادرة أخرى لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

ورغم تلك الأحكام، يظل الأطفال نهبا للبؤس والاستغلال والموت في الصراعات. ويواجه المجتمع العالمي تحديا جادا وهو الإنفاذ الصارم لتلك الأحكام. ويعود جزء من المشكلة إلى أن المجتمع العالمي لم يكن متضامنا في الاستجابة للصراعات. فثمة اعتبارات سياسية تعترض استنباط مجموعة إجراءات متلازمة وخالية من الثغرات. وفي أغلب الأحوال يعجز التمويل عن المتطلبات الدولية التي تفقد رؤيتها التركيز على التنفيذ.

وثمة ضرورة ملحة لضمان ألا يفلت مرتكبو العنف ضد الأطفال من العقاب. ولا ينبغي أن تخرج الجرائم ضد الأطفال عن نطاق العفو فحسب بل وأن تفرض عليها عقوبات أشد. وتعد التدابير الخاصة بما فيها العقوبات أمرا ضروريا لحماية الفتيات. فطابع واحتمال الضرر من الصراعات وهما اللذان يحددان أولوية ومدى استجابة المجتمع الدولي.

وينبغي أن تتم إزالة الألغام الأرضية مع الإحساس بضرورقما الملحة وأن يتوافر لها التمويل الكافي. ويجب إبداء الإرادة السياسية الصارمة لكفالة المراقبة الفعالية للأسلحة الصغيرة التي تستهدف وتقتل معظم الأطفال. وينبغي تعزيز الجهود الجماعية لمنع تأجيج الصراعات بالعوائد الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بالمخدرات وسائر الأنشطة الإجرامية.

وينبغي أن يكون قضاء الأحداث جزءا هاما من المحاكم المحلية والمحاكم ودور القضاء الدولية لمحاكمة الأطفال الجنود الذين قد يرتكبون جرائم خطيرة. كما ينبغي تنفيذ برنامج شامل لتسريح الأطفال الجنود وتزويدهم بالمهارات وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في مجتمعاقم.

وإذا كانت الاستجابة المعدة خصيصا ضرورية لحل المنازعات ومنع الصراعات فإن علينا أيضا أن ننظر إلى الصورة الأكبر وأن نزيل أسباب أو عوامل تضخيم الصراعات. وهذا يتطلب استئصال شأفة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، وإقامة العدل والنهوض بحقوق الإنسان في أرجاء العالم.

وفي تسع حالات من كل ١٠ حالات يرتكب فاعلون من غير الدول جرائم شنيعة بتجنيد ونشر الأطفال كمقاتلين، وهم في هذا يفلتون من العقاب. لذا يتطلب تغيير ثقافة الإفلات من العقاب نظرة جديدة وآليات وتدابير

معززة من جانب المجتمع العالمي. ولأضرب لذلك مثلا صارخا من بلدي. فكما قال الأمين العام في التقرير المعروض على المجلس (S/2002/1299) يتعرض الأطفال للتجنيد القسري غير الطوعي على أيدي الحزب الشيوعي في نيبال (الماوية). والواقع أن الماويين الذين يسعون إلى الإطاحة بالملكية الدستورية، والذين يقوضون القيم والمؤسسات الديمقراطية، قد حولوا الأطفال إلى حملان أضحية في سعيهم الوحشي إلى السلطة السياسية. وقيل إن الماويين اختطفوا بالأمس ٨٠ طفلا من المدرسة. وأخذوا ١٥٠ طفلا منذ فترة من المدرسة تحت التهديد بالبندقية. ويجبر هؤلاء الأطفال على التدريب القتالي. وكثيرا ما يستخدمون دروعا بشرية في الهجمات. وهذا أمر دأب المتمردون عليه بشكل منتظم. وأصبح صغار الفتيات هدفا رئيسيا للاختطاف على يد الماويين الذين يقال إنهم يجهدون في حشد المزيد من النساء في قوتهم الفدائية. وتتعرض الأسرة التي لا توافق على تسليم أبنائها إلى أوخم العواقب.

ويعيد هذا الرعب عقارب ساعة التقدم إلى الوراء في نيبال التي هي من أقل البلدان نموا والتي تتخذ خطوات جادة نحو التحديث. فالماويون يدمرون المدارس والمراكز الصحية والجسور وأبراج الاتصالات. كما أنهم يقتلون المعلمين والنشطاء السياسيين. ويترتب على هذا حرمان الأطفال من التعليم والخدمات الصحية. وقد تعطلت حركة الناس والتجارة وتردت السياحة. وفقدت القرى يافعين من الرجال والنساء، إذ فروا من ديارهم هربا من الفظائع التي يرتكبها الماويون ومن التجنيد الإجباري. كما توقفت الأنشطة الإنمائية في المناطق الريفية.

وتحاول نيبال بذل أقصى ما في وسعها لإيجاد تسوية سلمية للمشكلة. بل إن صاحب الجلالة الملك دعا، مؤخرا، جميع القوى السياسية إلى إيجاد حل سلمي لمشاكل البلد السياسية، وإلى استخدام موارد وطاقة البلد في تعزيز التنمية والرفاهية لعامة الشعب. ودعا رئيس الوزراء بدوره الماويين إلى أن يأتوا إلى طاولة المفاوضات كما وعدهم بتهيئة المناخ لبدء المحادثات. وبالنظر إلى ظاهرة الخداع التي يمارسونها، وموقفهم تجاه التفاوض الذي يعتبرونه خطوة تكتيكية لتحطيم العدو بدلا من أن يكون إطارا استراتيجيا لتحقيق تسوية سلمية للصراع - وبياناتهم المضللة والمتناقضة في كثير من الأحيان، لم يبرز الماويون بعد بصفتهم شريكا ذا مصداقية في السلام. ومع ذلك، لدى الحكومة الإرادة وهي تواقة إلى التفاوض لوقف السفك الغاشم للدماء حتى يتسنى للأمة المضي في طريق السلام والتقدم مع كامل الإخلاص والالتزام.

وتلتزم نيبال بحماية الأطفال في الصراع المسلح. وليس لدينا جنود أطفال في قواتنا الأمنية. ولكننا نشعر بحزن عميق لأن الماويين ما زالوا يسيئون معاملة أطفالنا، ويعوقون إنماءهم ويظلمون مستقبلهم. ورغم أن تقديم الماويين إلى العدالة بسبب جرائمهم لا يزال التزامنا، فقد وضعنا برنامجا لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال الذين فروا من المصيدة الماوية. وسنحتاج إلى مساندة المجتمع الدولي المالية والتقنية في مسعانا.

والأمم المتحدة عامل محوري في ذلك، ونحن نشيد بعملها الملحوظ. ونعرب عن تقديرنا لوكالات الخط الأمامي للأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرهما على عملها لحماية الأطفال وتعزيز اهتماماتهم. ونحث مجلس الأمن على أن يبقي الحالات قيد نظره وأن يظل حذرا من الحالات الأخرى حتى لا يتعرض السلام والأمن الدوليان للخطر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وفدي.

المتكلم التالي ممثل إسرائيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): سيدي، أود في البداية أن أعرب عن تهانئي لكم على توليكم الرئاسة في شهر كانون الثاني/يناير. ونظرا لأن هذا أول بيان لي أمام المجلس، أود أن أقول إنني أتطلع إلى علاقة عمل مثمرة معكم ومع جميع أعضاء المجلس الآخرين.

ويسر إسرائيل أن تشارك مرة أخرى في مناقشة هذه المسألة. إن المسائل التي تؤثر على رفاه الأطفال هي من تلك الأكثر مدعاة للحزن ضمن مجموعة كبيرة من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. وترسم الصور الذهنية والتقارير والإحصاءات التي توثق محنة الأطفال في مناطق الصراع المسلح صورة مروعة بالفعل. وذلك الرعب بالتحديد هو الذي يحملنا على اتخاذ إجراءات.

إن آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2002/1288) يتضمن استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ قرارات مجلس الأمن والصكوك الدولية الأخرى، فضلا عن توصيات وملاحظات ترمي إلى تحقيق تطابق أوسع نطاقا مع القواعد الدولية. ونرحب بالتركيز العام للتقرير على الممارسة المروعة لاستخدام الأطفال جنودا. فالأطفال ينبغي أن يبقوا سالمين في المدرسة وليس في مواجهة الخطر في ساحات القتال. بدلا من ذلك، يجري تجنيد العديد من الأطفال للقتال في الحروب التي لم يبدأوها، كما يجري إجبارهم على التخلي عن طفولتهم وفي كثير من الأحيان عن حياقم في تكريس الصراعات المدمرة وهذه الجرائم أقلقت لوقت طويل حساسياتنا الأخلاقية.

وترفض إسرائيل رفضا باتا ممارسة استخدام الأطفال جنودا. ولا نزال ملتزمين بالقضاء على هذه الممارسة المروعة، وبتحسين الحالة بصورة عامة لجميع الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. كذلك تساند إسرائيل الجهود الرامية إلى زيادة التوعية تجاه تأثيرات الصراع المسلح على الأطفال، وإلى إيلاء اعتبار أكبر عند التصدي للمسائل ذات الصلة، بما في ذلك الإرهاب وعمليات حفظ السلام.

وترحب إسرائيل كذلك بالتركيز المحدد للتقرير على أطراف في صراع مسلح أخفقت في الوفاء بالتزاماتها عن طريق تجنيدها واستخدامها جنودا أطفالا. فقدرتنا على إحراز تقدم حقيقي لن تعتمد على التركيز على المجالات التي أحرز فيها تقدم فحسب، وإنما على المجالات التي لم يحرز فيها تقدم.

ومن الواضح أن الممارسة الرسمية للتجنيد الإجباري للأطفال بغيضة ولا بد من حظرها قانونيا وإدانتها. لكن مشاركة الأطفال في الصراع ليست مقتصرة على الخدمة العسكرية الرسمية فالأطفال مجندون كذلك في المليشيات المتجولة والعصابات المسلحة، والجماعات الإرهابية. وفي منطقتنا، تجند المنظمات الإرهابية الأطفال وتستخدمهم دروعا بشرية، ولزرع المتفجرات، وبوصفهم قتلة محترفين بل وبوصفهم مفجرين انتحاريين بالقنابل، ومما يدعو إلى الأسف أن تقرير الأمين العام لم يذكر هذا الأسلوب المستحق للشجب.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري تعليم الأطفال تبجيل ومحاكاة المقاتلين والإرهابيين. وفي منطقتنا، تواجهنا الظاهرة المقلقة لبرامج التلفزيون الموجهة نحو الأطفال والتي تشجع الشباب على ترك دروسهم والتضحية بأرواحهم في أعمال الحرب والإرهاب.

كذلك يجب أن يكون تلقين الأطفال بصورة أكثر خبثا وليس أقل بغضا، الكراهية والعنف، من خلال وسائط الإعلام الرسمية، والمؤسسات التعليمية والدينية والوسائل الأخرى، محور إدانة واسعة. فالكراهية والعنف سلوكان

يجري تعليمهما. ولا يولد طفل وهو يريد أن يكره أو يقتل. وإذا كان لنا أبدا أن نحقق حالة السلام العالمي الذي هو الهدف المحوري للمنظمة، يجب علينا أن نكفل أننا نعلم الجيل القادم قيم التسامح والتعايش وعدم العنف.

وفي منطقتنا، يعاني الأطفال بصورة فظيعة من عقود من الصراع ومن التهديد المستمر للإرهاب. وقد تحمل الشرق الأوسط أكثر من نصيبه إبان الحروب التي خلفت جروحا في جميع الناس في المنطقة، لكن بصفة خاصة في الأطفال.

لذلك، تساند إسرائيل المبادرات الدولية الرامية إلى حماية الأطفال من دمار الصراع المسلح، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل التي تشكل معلما، فضلا عن البروتوكولات الاختيارية للاتفاقية، التي أصبحنا من الموقعين عليها في السنة الماضية. وقد تبع انضمام إسرائيل إلى الاتفاقية اعتماد إسرائيل لقانونها الأساسي: الكرامة الإنسانية والحرية، وهو قانون أكد ضمان الحماية الدستورية لحقوق الطفل. وخلف اعتماد القانون موجة من النشاط القضائي والتشريعي وسّعت ونشرت التزام المجتمع الإسرائيلي بمبادئ الاتفاقية.

ومن سوء الطالع، إن الالتزام الواسع بتلك المبادئ، رغم انعكاسه في كلام وفود كثيرة، لا يطبق من حيث الممارسة في أغلب الأحيان. فهناك وفود تتوحد بسرعة تحت راية حماية الأطفال من الصراع المسلح، لكن أعمالها تفضح دوافعها السياسية الحقيقية. فهذه الوفود ترغب إلى حد بعيد في التضحية بتحقيق تقدم حقيقي بشأن هذه المسائل لصالح مخططاتها السياسية.

وقد اتخذت الجمعية العامة في آخر دورة لها قرارا يتعلق بوجه خاص بالحالة التي تواجه الأطفال الفلسطينيين. وباتخاذ هذا القرار، أتمت الجمعية عدد القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للأطفال ثلاثة: قرار يتعلق بحقوق الطفل، وقرار يتعلق بالفتيات، وقرار يتعلق بالأطفال الفلسطينيين. وهذا القرار الأخير هو القرار الوحيد الذي يتخذ فيما يتعلق بمجموعة محددة من الأطفال. ولم يتخذ على سبيل المثال، أي قرار بشأن المجالات الإشكالية المحددة الخمسة التي أشار إليها الأمين العام في تقريره.

وعلى الرغم من أن الأطفال الفلسطينيين يستحقون الحماية دون أي شك، فقد يتساءل المرء عما إذا كان الأطفال الإسرائيليون الـ ١٠٦ الذين قتلوا والعديد من الأطفال الإسرائيليين الذين أصيبوا بجراح من جراء الإرهاب منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أو الأطفال في أفريقيا، أو في أنحاء العالم العربي، أقل استحقاقا. وعلى الرغم من الحكمة المشكوك فيها لاعتماد قرارات مخصصة بشأن مسائل تشغل الجميع، فإن من العار ألا يتمكن الذين أيدوا هذا القرار المنحاز من أن يرتقوا فوق برنامجهم السياسي الضيق ويدعوا إلى حماية كل من الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وإننا نحث الدول الأعضاء التي تتحلى بالمسؤولية على ألا تشارك في تسييس عمل الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بمسألة بمثل هذه الأهمية والإلحاح كمسألة أطفالنا. وعندما نسمح بأن تستعمل مسألة حقوق الإنسان كسلاح سياسي فإننا نشكك بذلك بالتزامنا بحقوق الإنسان ونضر بمصداقية هذه المؤسسة وبقدرتها على العمل بفعالية بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك.

وتتوق إسرائيل إلى اليوم الذي يسود فيه السلام جميع أنحاء المعمورة، ولا يعود فيه أي ضرورة لمعالجة ما للصراع المسلح من تأثير محدد على الأطفال. لكن إلى أن يأتي ذلك اليوم، فإن على المجتمع الدولي أن يواصل العمل بكل تصميم على تقديم الحماية إلى أكثر الفرقاء ضعفا.

وتعتبر إسرائيل شريكا كاملا في هذا المسعى وسوف تعمل بكل الوسائل لكفالة تمتع جميع أطفال العالم بحقهم الأساسي في أن يكبروا وهم متحررون من الخوف ومن المعاناة ومن أهوال الحرب والإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل إثيوبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم ووفدكم لتوليكم رئاسة المجلس. كما أود أن أهنئ الدول الأعضاء غير الدائمة في المجلس وهي: أسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي.

وتود إثيوبيا أن تعرب عن امتنانها لهذه الفرصة التي أتيحت لها لمخاطبة المجلس بشأن مسألة الأطفال والصراع المسلح. كما يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2002/1299) بالإضافة إلى العرض الموجز والهام الذي قدمه صباح اليوم. كما أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في شكر السيد أولارا أوتونو والسيدة كارول بيلامي على العرض الممتاز الذي قدماه والإشارة إلى المسائل الهامة التي نحتاج إلى متابعتها.

وإني مدرك لأن الوقت ضيق وأن هناك عددا من المتكلمين الآخرين في القائمة. ولذلك سأكتفي بالإشارة إلى بعض النقاط التي كنت سأذكرها، وقد أتيحت نسخ من بياني الكامل.

ومناقشة اليوم هي المناقشة العلنية الخامسة التي يجريها مجلس الأمن في إطار تكريس نفسه لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ويشير هذا إلى أنه جاد للغاية تجاه هذه المسألة وأنه يوليها الاهتمام الذي تستحقه.

ونرحب بمواصلة الجهود التي يبذلها الأمين العام لإدراج حماية الأطفال في الصراعات المسلحة في جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن؛ ونؤيد في هذا الصدد بقوة توصياته المتعلقة بإدماج حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

وهناك العديد من المعنيين بالعمل على جعل حياة الأطفال أكثر ملاءمة من جميع جوانبها. ولكنني سأكتفي بذكر اثنين وهما: مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وإني أثني على ما يقومان به من عمل وما يضطلعان به من أنشطة لمصلحة الأطفال.

وبوسع المرء أن يذكر أمورا كثيرة، وبوسع المرء أن يقول الكثير. لكن الذي تمس الحاجة إلى قوله قاله الأمين العام وجميع الذين تكلموا قبلي. لكنني سأقول أن هناك مجالين ينطوي عليهما عنوان الموضوع الذي نناقشه اليوم وهما: الأطفال والصراعات المسلحة. وفي إطار المجال الأول، علينا أن نتخذ جميع الإجراءات اللازمة لوقف الذين ينتهكون حقوق الأطفال وقدسية حياتهم ونتخذ الإجراءات اللازمة بحقهم. ثانيا، عندما نتحدث عن الصراع المسلح، علينا أن ننظر في أسبابه الكامنة.

وأود أن أختتم كلامي بالقول إنه إذا ما أخذ المجلس والمجتمع الدولي جزءا مما يقضيانه الآن من الوقت والموارد على أحد المجالات المعينة في العالم وقضياه على هذه المسألة التي تتمثل في وقف الذين يهاجمون الأطفال ويختطفونهم ويقومون بتجنيدهم، فإنني على ثقة بأن هذه المشكلة ستحل خلال وقت قصير وحتى قبل نهاية هذه السنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إثيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لوفدي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل كوستاريكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستانيو (كوستاريكا) (تكلم بالأسبانية): ما فتئ مجلس الأمن خلال السنوات الأربع الماضية يعقد مناقشات علنية دورية بشأن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. ومن سوء الحظ، أنه لم يكن لهذه المناقشات إلا قدر ضئيل من التأثير العملي. وقد ذكرنا السيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة اليوم، بأن أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طفل دون سن الثامنة عشرة يشتركون اليوم في أكثر من ٣٠ صراعا مسلحا. ووقع الملايين من الأطفال ضحايا أبرياء للحرب، فقد قضوا نحبهم أو أصبحوا لاجئين أو شُردوا. وتيتم مئات الألوف غيرهم أو أصبحوا دون حماية نتيجة للصراع المسلح.

وتحقق بطبيعة الحال بعض التقدم على الصعيد القانوني. ونحن نرحب ببدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باستخدام الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي يحظر التجنيد الإجباري أو المشاركة في الأعمال الحربية لمن هم دون سن الثامنة عشرة. ومما يؤسف له أن البروتوكول لا يحظر التجنيد الطوعي للقاصرين.

ويسرنا بدء نفاذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يُدخل تجنيد الأطفال دون سن ١٥ عاماً في فئة جرائم الحرب. غير أنه ما زال يلزم عمل الكثير، وينبغي لجميع الدول أن تنضم الآن إلى البروتوكول الاختياري وإلى نظام روما الأساسي.

كما كان من دواعي سرورنا أن يتضمن تقرير الأمين العام قائمة بأطراف الصراعات المسلحة التي تجند الأطفال أو تستخدمهم كمقاتلين، في انتهاك لالتزاماتها الدولية بموجب الفقرة ١٦ من القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١).

وقد حان الوقت لأن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته إزاء مرتكبي هذه الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الطفل الأساسية. ولا بد لمجلس الأمن من أن يتصرف في هذا الشأن. ويجب على المجلس الآن أن يطالب الكيانات والدول المدرجة في القائمة بوقف تجنيد الأطفال وبتسريح المجندين منهم فعلاً. وينبغي للمجلس حيثما تقتضي الضرورة أن ينظر في توقيع جزاءات على الكيانات أو الحكومات التي تستخدم الأطفال أو تقوم بتجنيدهم في قواتها المسلحة.

غير أنه لا يفوتنا الإشارة على أننا لا نتفق مع تفسير الأمين العام المقيّد بعض الشيء للولاية الواردة في الفقرة ١٦ من القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١). ونتساءل عن حكمة قرار الأمانة العامة ألا تتضمن القائمة سوى الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس في الوقت الراهن. ونرى أن الأمانة العامة كانت ستحقق مصالح أطفال العالم على نحو أفضل لو أنها أخذت بنهج أوسع إزاء ولايتها. لذلك فإننا نود أن ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى إمعان النظر في تقرير موازٍ أعده ائتلاف للمنظمات غير الحكومية، هو الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود الأطفال.

ويشمل هذا التقرير الموازي عدداً من الاتهامات المدعمة جيداً بالأسانيد، الموجهة ضد مختلف الكيانات الحكومية وشبه العسكرية والثورية في ٢٥ بلداً، فضلاً عن قائمة بتوصيات محددة للتعامل مع كل منها. وأود أن أشير إلى بعض منها.

فبالنسبة لأفغانستان، على سبيل المثال، يوصي الائتلاف مجلس الأمن بمراقبة الجيش الوطني الجديد والفصائل الموجودة لكفالة عدم تجنيد الأطفال دون سن ١٨ عاماً. وفيما يتعلق بالصومال، يوصي أيضاً جميع الأطراف باعتماد سياسة عدم تجنيد الأطفال دون السن المذكور.

أما بالنسبة لأنغولا وبوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو، فيوصي الائتلاف بتنفيذ برامج محددة لتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم، فضلاً عن إيجاد فرص للتعليم

والعمل في مخيمات اللاجئين كبديل عن الانضمام إلى إحدى قوات المتمردين.

وفيما يتعلق بإندونيسيا والسودان وكولومبيا والهند، يوصي الائتلاف بإدراج كافة الجماعات الثورية وشبه العسكرية في القائمة التي يتم إعدادها عملاً بالفقرة ١٦. وفيما يتعلق بميانمار، يرى الائتلاف أن تدرج قوات كل من الحكومة والمعارضة في القائمة.

ويوصي الائتلاف كلاً من الحكومة وجماعات المعارضة في ليبريا بتسريح الجنود الأطفال. ويرى من الضروري إجراء مزيد من التحقيق بالنسبة لباكستان ومقدونيا ويوغوسلافيا للوقوف على ما إذا كانت جماعات المعارضة شبه العسكرية تقوم في الواقع بتجنيد الأطفال.

وبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال، يقترح الائتلاف في جملة أمور تصنيف تجنيد الأطفال في عداد الجرائم الجنائية. وفيما يتعلق بفلسطين والأراضي المحتلة، يدعو الائتلاف شتى الجماعات إلى عدم تشجيع الأطفال على المشاركة في أعمال العنف.

أما فيما يتعلق بالاتحاد الروسي، فيقترح الائتلاف إدراج جماعات المتمردين الشيشان في قائمة الفقرة ١٦. وفيما يتعلق بأوغندا ورواندا، يوصي الائتلاف باعتماد تدابير لتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك الاضطلاع ببرامج لتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم.

وأخيراً، يوصي الائتلاف الأمين العام بأن يسترعي اهتمام مجلس الأمن إلى الحالة في سري لانكا.

وكما يظهر من قائمة التوصيات المذكورة، فإن مجلس الأمن يواجه مهمة عويصة إذا ما أريد وضع نهاية للاستعانة بالجنود الأطفال. ونرى بالتالي أنه لابد للمجلس من الأخذ بنهج كلي من أجل حماية الناشئين.

فأولاً، ينبغي للمجلس أن يكفل اشتمال أي قرار يتخذ أو تدبير يعتمد لمعالجة حالة محددة من حالات الصراع المسلح على أحكام واضحة ومحددة ترمي إلى حماية أمن الأطفال وحقوقهم الأساسية خلال المواجهة المسلحة.

ثانياً، ينبغي أن ينشئ المجلس آلية مؤسسية تمكّنه من النظر بصفة مستمرة وشاملة في مشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة. وعليه، ينبغي للمجلس أن ينشئ هيئة فرعية لرصد حالة الأطفال في جميع الحالات المدرجة على جدول أعماله. وقد يستعين، تحقيقاً لهذه الغاية، بالمعلومات التي توفرها الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. واقتداء بالنموذج الذي وضعته لجنة مكافحة الإرهاب، ينبغي أن يكون لدى الهيئة الفرعية المنشأة فريق من الخبراء المستقلين يتولون تقييم المعلومات الواردة تقييماً موضوعياً. ويمكنهم أيضاً الاضطلاع ببعثات لتقصي الحقائق حيثما توجه اتهامات بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل، كما يمكنهم توفير الإنذار المبكر إذا ما نشأت حالة قد تهدد أمن الأطفال.

ثالثاً، ينبغي أن يقوم مجلس الأمن، بمساعدة من الأمين العام، بالاحتفاظ بقائمة بالكيانات التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في الصراع، منتهكة بذلك التزاماتها الدولية، واستعراض هذه القائمة واستكمالها بصفة مستمرة. ومن الضروري توسيع نطاق هذه القائمة بحيث لا تقتصر على الحالات المدرجة حالياً في جدول أعمال المجلس، بل تشمل أيضاً الحالات التي ينبغي أن يحيلها الأمين العام إلى المجلس، نظراً لخطورة الانتهاكات المعنية المرتكبة ضد حقوق الأطفال. وينبغي للمجلس في هذا الصدد أن يطلب إلى الأمين العام القيام باستكمال القائمة بصفة منتظمة.

رابعاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل اشتمال خطط تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في أعقاب الصراع على برامج لتيسير إعادة تأهيل الجنود الأطفال.

ويجب أن تراعي عمليات بناء السلام منظور الطفل واحتياجاته.

خامساً، من الضروري اتخاذ خطوات فعالة لتقييد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تسهل استخدام الأطفال كمقاتلين وهي الأسلحة الرئيسية المستخدمة في الدمار المرتكب. وندعو لفرض حظر كامل على نقل الأسلحة والذخيرة والمساعدة العسكرية إلى الحكومات أو الجماعات المسلحة التي تنتهك حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل الأساسية.

سادساً، يجب أن يضم مجلس الأمن إلى أية عملية لحفظ السلام بعض موظفي الرعاية الإنسانية المكرسين لمعالجة مشاكل الأطفال من ضحايا الصراع. ومن شأن هؤلاء الأفراد أن ييسروا توفير المساعدة الإنسانية للأطفال خلال الصراعات. ومن دواعي سرورنا في هذا السياق أن مجلس الأمن قد ضمّن بعض عمليات حفظ السلام مستشارين خبراء بشؤون حماية الأطفال.

سابعاً، ينبغي لمجلس الأمن قبل اعتماد أي نظام للجزاءات أن يجري دراسة متعمقة لأية آثار محتملة يمكن أن تترتب عليه بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما الأطفال. ويجب أن يشمل أي نظام للجزاءات بعض الاستثناءات بغية تقليص الأثر الضار الذي يلحق بالأطفال إلى أدنى حد.

ونرى من الضروري أن يمارس الأمين العام كل ما له من سلطات بموجب المادة ٩٩ من الميثاق وأن يحيل إلى مجلس الأمن أي حالات للصراع المسلح يجري فيها تجنيد الصغار دون سن ١٨ عاماً أو استخدامهم في القتال.

وعلى الأمد البعيد، يبقى السبيل الوحيد لحماية الأطفال من فظائع الحرب القضاء على الحرب. وما دامت الحروب موجودة، لن يمكننا حماية الأطفال من العواقب المدمرة التي يعانونها بسببها. وما دامت هناك حروب سيكون هناك أطفال يتامى ومشردون وجرحى وقتلى، وستكون هناك عشرات المستشفيات التي يتم حرقها وسيتم تدمير الأسر. وسيكون من المستحيل حينئذ كفالة تنشئة الأطفال ليصبحوا بالغين منتجين ومبدعين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في شهر كانون الثاني/يناير وأن يتقدم إليكم بخالص الشكر على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة بشأن واحد من أهم بنود جدول أعمالنا "الأطفال والصراع المسلح". إن هذه الجلسة في نظرنا مؤشر على التزام المجلس المتواصل برفاه الأطفال بوجه عام وعلى تصميمه على حمايتهم.

وفي هذا المنعطف أود أيضا أن أعرب عن امتنان وفدي للأمين العام على تقريره (S/2002/1299) ولممثله الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح على جهودهما بشأن هذه القضية. ومن الجدير بالذكر على وجه خاص في التقرير الحالي التعهدات التي تم الحصول عليها بحماية ورفاه الأطفال في حالات الصراع وما بعد الصراعات.

وتواصل إندونيسيا انشغالها نتيجة لتواصل استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة في سائر أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نلاحظ بوجه خاص القائمة المرفقة بهذا التقرير بناء على طلب المجلس في قراره ١٣٧٩ (٢٠٠١)، التي ترد فيها أسماء الأطراف في الصراعات المسلحة التي تستخدم الأطفال انتهاكا لالتزاماتها القانونية الدولية. وينتابنا القلق من جراء سوء المعاملة التي يعاني منها الأطفال في المخيمات والمعاناة العامة والحرمان اللذين يقاسون منهما بسبب الصراعات.

وفي ذلك الصدد، من المهم أيضا أن نشير إلى المشكلة المزمنة لوصول المساعدة الإنسانية إلى مناطق الصراعات. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة على سبيل المثال، يبلغنا الأمين العام بأن الشروط التي تفرضها إسرائيل، وخاصة أعمال الغلق الصارم وحظر التجول وحواجز المرور ونقاط التفتيش تسببت في مشاكل إنسانية تتضمن الغلق المتكرر للمدارس وانخفاض مستويات التطعيم. ويجب ألا يسمح باستمرار هذا النوع من المعاملة اللاإنسانية للمجتمعات، وخاصة للأطفال، بينما يمكن تجنبها.

وقد قدمنا دعمنا الوطني في الماضي إلى الجهود الدولية الهادفة إلى ضمان حماية الأطفال في هذه الصراعات وتخفيف معاناة أولئك الذين قادهم سوء طالعهم إلى أن يجدوا أنفسهم وسطها. وما فتئ وفدي يرى هذين الجانبين للمشكلة، فمن ناحية يتم استخدام الأطفال أدوات في حالة معينة، ومن ناحية أخرى هم ضحايا مقصودون وغير مقصودين.

إن الأطفال المتورطين في الحروب هم ضحايا سواء أصيبوا بالضرر أم لا وليس لهم مفر متى انطلق الرصاص أو اشتعلت نيران الحرب. وتقع المسؤولية على من يضعون القانون الدولي، في إطار النظام المتعدد الأطراف، لمواصلة وضع تدابير للحد من اشتراك الأطفال في الصراعات وتعرضهم لها. ويجب ألا يستمر تجنيد الأطفال تحت السن القانونية لأغراض الصراعات مع إفلات المسؤولين عن ذلك من العقاب.

ولدى المجتمع الدولي أدوات دولية عديدة للرد على هذه الشواغل، من قبيل اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ التي وقعت عليها إندونيسيا. وتبرز الاتفاقية الحقوق السياسية والاقتصادية الاجتماعية للأطفال. وتؤيد إندونيسيا أيضا البروتوكول الاختياري الذي يدعم الاتفاقية ويدعو إلى تحديد الحد الأدنى للسن القانونية للاشتراك في الأعمال القتالية بـ ١٨ عاما. ومن سوء الطالع، أن الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري تجاهلتهما الأطراف في الصراعات الحديثة بما يلائم مصالحها.

وفي هذا السياق، هناك وثيقة دولية أخرى حاول المجتمع الدولي من خلالها التصدي لهذه المسألة مؤخرا ألا وهي ''عالم صالح للأطفال''، وهي الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل المنعقدة في أيار/مايو ٢٠٠٢ (د-إ ٢/٢٧، المرفق). وهي تنادي المجتمع العالمي أن يجعل العالم أكثر أمنا للأطفال وتبرز المسؤوليات والتدابير المتاحة للدول في هذا الصدد. ومن ضمن أمور أخرى، تحدد مجموعة من الردود من أجل حماية الأطفال من الصراعات المسلحة والإفلات من العقاب. ونحن نرى أنها وثيقة شاملة وقوية وإذا طبقت سيترتب عليها الكثير صوب حل عدة قضايا متعلقة بحماية الأطفال في حالات الصراع.

وفيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع، من المهم أن ننظر بإيجاز إلى الإنجاز الذي استطاعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن تحققه في سيراليون. ففي عام ٢٠٠١، ساعدت اليونيسيف ما يزيد على ٦٠٠ ٣ طفل على ترك الحياة في الجيوش والانضمام مرة أخرى إلى أسرهم. وتلقى الأطفال المشورة والتدريب المهني والتعليم من أجل إعادة اندماجهم في مجتمعاتهم المحلية. والبرامج من هذا الطابع المضطلع بها في حالات الصراع أو حالات ما بعد الصراع، التي يشكل فيها الأطفال عاملا، نستحسنها ونساندها أيضا وليس فقط البرامج التي تنفذها اليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى.

وبالمثل، يشدد وفدي على أهمية تعزيز آلية الرصد المنصوص عليها في القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١). ومنذ اتخاذ ذلك القرار، تسرنا رؤية دخول البروتوكول الاختياري

لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والاتفاقات أو الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة حيز النفاذ. ولا يمكننا تحمل كلفة التقاعس والاكتفاء بالتشدق بالكلام بشأن هذا الأمر الشديد الأهمية، ولذلك يجب أن نجد سبل تنفيذ هذه الصكوك الدولية الحيوية. ولتحقيق هذا الغرض، نهنئ تلك الدول التي بذلت بالفعل جهودا لتكييف تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية المتوافرة لحقوق الأطفال.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، يعتمد مستقبل البشرية على الأطفال، ويجب حمايتهم حيث أن تلك الحماية هي الوحيدة المتوافرة لمستقبل الجنس البشري. ولا يمكننا تعريض أطفالنا للعنف في هذا الوقت المبكر من حياتهم من دون أن نتوقع شعورهم بعدم الأمان وإضمار العنف والبغضاء في صدورهم خاصة وأنهم حرموا من الشباب وفرص الحصول على تعليم جيد في مرحلة مبكرة من حياتهم.

وبينما يجب تجنب الصراعات نفسها، يجب ألا نزج بالأطفال في أتونها إذا نشبت. ويجب ألا يحمل الأطفال مسدسات أو يجدوا أنفسهم يتلقون نيرانها أو أن تلحق الصراعات بهم الأذى. وبدلا عن الاحتفال بانتصارات أخلاقية صغيرة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز انتباهه وتقييمه على الصورة الأكبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. المتكلم التالي على قائمتي ممثل سيراليون. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يود وفدي أن يثني على عبارات الترحيب والتهنئة التي أعرب عنها لكم متكلمون سابقون. ونحن نتطلع إلى العمل معكم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن والممثل الدائم الجديد لفرنسا.

لا يوجد الآن جنود أطفال في سيراليون. ونحن لا نقول ذلك بشعور من الفخر. فليس لدينا سبب لكي نفتخر بعدم إدراج سيراليون في آخر تقرير للأمين العام (S/2002/1299) من ضمن مناطق الصراعات التي لا يزال يتواصل فيها تجنيد الأطفال و/أو استخدامهم كجنود. بل على النقيض، نقول إن سيراليون ليس لديها جنود أطفال بشعور من الارتياح لأن أطفالنا، الذين نجوا من فظائع حرب التمرد، تخلصوا الآن من الممارسة الشنيعة المتمثلة في تجنيد الأطفال كي يَقتلوا ويُقتلوا.

وبوصفنا بلدا خرج لفوره من صراع وحشي مسلح كان فيه الأطفال مجرمين وضحايا في آن واحد، نعلم من تجربتنا العواقب الفورية والطويلة الأمد لاختطاف الأطفال وحقنهم بالمخدرات وتدريبهم وتسخيرهم للمشاركة في القتال بالسلاح. وعلمتنا التجربة أيضا ضرورة اتخاذ عمل فوري لوضع حد لهذه الممارسات ويكون ذلك قبل كل شيء من خلال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وفي عام ١٩٩٩، أصرت حكومة سيراليون على ضرورة تضمين نداء في اتفاق السلام الذي أبرمته مع حركة تمرد الجبهة الثورية المتحدة يخاطب ضمير الأطراف في الصراع من أجل الاعتراف بأن أطفال سيراليون، لا سيما المتأثرين منهم بالصراع، يستحقون بسبب تعرضهم للأذى أن يحظوا برعاية خاصة وحماية تتفق وأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. كما تعهدت الحكومة من جانبها بإيلاء اهتمام خاص لقضية الجنود الأطفال وذلك بتعبئة الموارد اللازمة من خلال مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ومن خلال منظمة الأمم

المتحدة للطفولة والوكالات الأخرى، وذلك لتلبية الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأطفال في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأود أن أشيد بالممثل الخاص السيد أوتونو، وبالسيدة بيلامي المديرة التنفيذية لليونيسيف لجهودهما الدؤوبة لصالح الأطفال في سيراليون. ونود أيضا أن نثني عليهما لبيانيهما المدلى بهما صباح اليوم.

لقد تعلمت سيراليون أيضا من تجربتها أن مشكلة الجنود الأطفال السابقين يمكن معالجتها من خلال إنشاء مؤسسة للإشراف على رعاية الأطفال في حالة ما بعد انتهاء الصراعات. إلا أنه فيما يتجاوز عمليتي نزع السلاح والتسريح، ما فتئنا نسعى إلى التأكد من أن رعاية الأطفال وحماية حقهم في النماء في بيئة سلمية أمر يقع في لب استراتيجيات الحكومة الخاصة بوضع السياسة العامة وتخصيص الموارد.

ونتوجه بالشكر مرة أخرى إلى الممثل الخاص للأمين العام السيد أوتونو. فقد أدت انطلاقته ذات النقاط الـ ١٥ ''برنامج عمل من أجل أطفال سيراليون'' إلى تمهيد السبيل لإنشاء لجنة وطنية محددة قانونا للأطفال المتأثرين بالحرب في كانون الثاني/يناير من العام الماضي. وأصبحت هذه اللجنة الآن الآلية الرئيسية لحماية الأطفال والدعوة لحقوقهم في البلاد. وعلى الرغم من أن نطاق عمل اللجنة واسع نسبيا إذ يغطي فئات مختلفة من الأطفال المتأثرين بالحرب، فإنه من المتوقع أن يتصدى لتلبية الاحتياجات الخاصة للمقاتلين السابقين من الأطفال.

ويحيط وفد بلادي علما بالإشارة التي وردت في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالخطر الذي نواجهه في سيراليون المتمثل في فقدان الآلاف من المقاتلين الأطفال السابقين في الصراع الدائر عبر الحدود في ليبريا. وهذا أمر يؤكد قلقنا إزاء إمكانية قيام أباطرة الحروب باستغلال الوضع الناجم عن عدم وجود موارد كافية لتنفيذ البرنامج الحكومي الخاص بإعادة إدماج المقاتلين السابقين، لا سيما الآلاف منهم من الأطفال الذين تم تسريحهم، في إعادة تجنيدهم مرة أخرى لاستخدامهم في حلبة القتل التي تتسم بها أنشطة حركات التمرد في منطقتنا دون الإقليمية. ولهذا، نؤيد بكل صدق التوصية التي تطلب حث مجلس الأمن والدول الأعضاء على توفير موارد كافية ومستمرة للمنظمات ذات الصلة المشتركة في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاصة بالأطفال.

ويؤمن وفد بلادي إيمانا قويا بأن وضع معايير دولية تحظر إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة والامتثال الصارم لتلك المعايير أمر يعد من الخطوات الهامة في جهودنا الجماعية الرامية إلى تخليص العالم من هذه الممارسة المنافية للضمير الإنساني. ويشاطر وفد بلادي الرأي الذي ذكره الأمين العام في تقريره والذي مؤداه أن تدوين القواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال أثناء الصراعات المسلحة يمثل إسهاما رائعا في تلك الجهود. وقد صدقت سيراليون على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. كما أننا طرف في صك أفريقي إقليمي مناظر لها، وهو ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي المعني بحقوق الطفل ورفاهه. إن تصديقنا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يشهد أيضا على التزامنا ضمن أمور أخرى بالأحكام ذات الصلة المتعلقة بتجنيد واستخدام الجنود الأطفال وبآلية المحاسبة على الجرائم المرتكبة بحق الأطفال.

ونشاطر أيضا رأي الأمين العام القائل بأن التحدي الذي نواجهه اليوم يتمثل في التأكد من أن تلك القواعد والمعايير يجري تنفيذها على أرض الواقع. إن قائمة الأطراف المنتهكة للالتزامات الدولية في هذا الصدد المرفقة بتقريره تشكل في الواقع خطوة هامة إلى الأمام في جهودنا الرامية –

كما يقول الأمين العام – ”إلى جعل أطراف الصراعات تمتثل لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية الأطفال“ (S/2002/1299، الفقرة ٢٨).

ومع ذلك يرى وفد بلادي – ونود التشديد على هذه النقطة هنا – أنه لا بد لنا أيضا من أن نعترف بأن المتمردين ومجموعات التمرد والعصيان غير التابعة للحكومات ليسوا أطرافا في هذه الصكوك الدولية المتعلقة بإشراك الأطفال أو استخدامهم في الصراعات المسلحة. وكما شهدنا في سيراليون، فإنه على الرغم من الالتزامات التي تتعهد بها حركات التمرد في اتفاقات السلام، فإن قواتها – في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على الأقل – هي المسؤولة في رأيي عن معظم الحالات المسجلة لانتهاكات المعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ونذكر هنا بعدد الحالات التي نكثت فيها حركة التمرد للجبهة الثورية المتحدة عن تعهداتها في اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار.

ونلاحظ أن قائمة ”التسمية والتشهير“ المرفقة بتقرير الأمين العام الأخير لا تتضمن سوى أسماء أربع حكومات فقط. وهذا لا يعني بالطبع أنه ينبغي لنا أن نقلل من أهمية الانتهاكات التي ترتكبها الدول. وبقدر ما يعنينا الأمر، تشير القائمة بوضوح إلى ضرورة إيجاد السبل والوسائل اللازمة للتعامل بقدر أكبر من الفعالية مع الأطراف الفاعلة غير الحكومية في تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم.

وهذا هو ما يدعو وفد بلادي إلى مناقشة قضية أخرى ذات صلة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ألا وهي: الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها. لقد تطرق متكلمون كثيرون إلى هذه القضية صباح اليوم، كما تكلم عنها عصر اليوم ببلاغة وفد سويسرا ووفود أخرى.

ويغتنم وفد سيراليون هذه الفرصة ليكرر التأكيد مرة أخرى على النداء الذي وجهه إلى جميع الدول، وخصوصا الدول المصنعة لتلك الأسلحة ووكلاؤها، لأن تكفل من خلال سبل تشمل التشريعات المناسبة عدم وصول تلك الأسلحة إلى أيدي حركات المتمردين والأطراف الأخرى من غير الدول. وندرك أن قرارات الحظر التي فرضها مجلس الأمن والقيود التي وضعها على سفر المتمردين هي تدابير هامة جدا، ولكنها ليست كافية بالتأكيد، لا سيما وأنه لا توجد آليات لفرض الجزاءات، وإن وجدت فإنها تكون غير فعالة مع الأسف.

وأخيرا، يرى وفد بلادي، استنادا إلى تجربة سيراليون، أن من الضروري تضمين إشارة إلى قضية الإفلات من العقاب في مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن في أعقاب مناقشته لتقرير الأمين العام. ويجب اعتبار المحكمة الخاصة بسيراليون مثالا يُحتذى لنوع الآلية التي تتاح للمجتمع الدولي من أجل معالجة قضية الإفلات من العقاب، لا سيما فيما يتصل بتجنيد الأطفال لارتكاب فظائع مشينة في حالات الصراع.

ونرى أن هذه المحكمة الخاصة يمكن النظر إليها على أنها محكمة أُنشئت لصالح أطفالنا. وحسبما قال مؤخرا المدعي العام للمحكمة دافيد كرين: لقد عانى أطفال سيراليون بما فيه الكفاية كضحايا وكمرتكبي جرائم. والهدف الذي تتوخاه المحكمة ليس محاكمة الأطفال وإنما محاكمة الأشخاص، بما في ذلك أمراء الحرب أولئك، الذين أجبروا الآلاف من الأطفال على ارتكاب جرائم يعجز عنها الوصف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

المتكلم التالي هو ممثل سلوفينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أعلنت سلوفينيا من قبل عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل اليونان باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل النمسا، التي تترأس شبكة الأمن الإنساني. ونحن نؤيد هذين البيانين تمام التأييد. بما أن سلوفينيا تعلّق أهمية خاصة على قضية الأطفال والصراع المسلح، أود أن أؤكد على بعض النقاط بصفتي الوطنية.

أود أولا أن أعرب عن تقديرنا لكم السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونعتبرها في المقام الأول فرصة لاستعراض التقدم المحرز وتحديد المزيد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها. ومنذ اعتماد القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، اندرجت قضية الأطفال والصراع المسلح على نحو أكيد في جدول أعمال مجلس الأمن، بفضل التسليم بأهميتها فيما يتصل بالسلام والأمن وبذلك أضيف بُعد جديد إلى المناقشات في هذا الجهاز، الذي تؤيده سلوفينيا تأييدا ثابتا.

ونعرب عن سرورنا لرؤية عدد من التطورات الهامة التي تحققت في السنة الماضية، لا سيما في مجال وضع المعايير، مثل دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيِّز النفاذ. ولقد صادقت سلوفينيا على نظام روما الأساسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ونتطلع إلى دستور المحكمة الجديدة في آذار/مارس من هذه السنة. قبل سنة تقريبا دخل البروتوكول الاختياري المعني بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة حيِّز النفاذ، ومن دواعي التشجيع ملاحظة القبول المتزايد لهذا الصك الجديد، وستصادق سلوفينيا عليه في المستقبل القريب جدا.

إن انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال في أيار/مايو الماضي، واعتمادها الوثيقة الختامية ''عالم ملائم للأطفال''، أكد من جديد التزامنا المشترك بحماية الأطفال خلال الصراعات المسلحة، وفقا للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وهذا يوفِّر الأطر السياسية والقانونية الضرورية لمكافحة إساءة معاملة الأطفال في الصراعات المسلحة. وندعو جميع الدول الأعضاء والأطراف الأخرى في الصراعات إلى أن تنفِّذ أو أن تحترم على النحو الأوفى، أحكامهما وندعوها بخاصة إلى العمل لمكافحة الإفلات من العقوبة على جميع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

وترحب سلوفينيا بآخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح. ونعرب عن خالص تقديرنا ودعمنا للسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، ومكتبه على الأعمال المنجزة في هذا الصدد. وهذه هي المرة الأولى التي تمت فيها تسمية الأطراف التي تجند وتستخدم الجنود الأطفال، على وجه التحديد، ورسم صورة واضحة للمرتكبين الحقيقيين للجرائم ضد الأطفال. ويمثل التقرير والقائمة المرفقة به علامة جد واضحة مفادها أن المجتمع الدولي غير مستعد بعد الآن للتسامح بشأن إساءة معاملة الأطفال في حالات الصراعات. ويمثل التقرير والقائمة أيضا مساهمة ملموسة في زيادة الوعي بهذه القضية في العالم. وتوافق سلوفينيا على الآراء التي تفيد بأن التقرير ينبغي أن يعد الخطوة الأولى لوضع قائمة متكاملة تضم الأطراف التي تستخدم الأطفال، ليس فحسب الأطراف الضالعة في الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وقدمت النمسا، بالنيابة عن شبكة الأمن الإنساني، مجموعة توصيات محددة إلى المجلس بشأن طريقة زيادة معالجة هذه القضية، وتؤيد سلوفينيا هذه التوصيات تأييدا تاما. وأود فقط أن أشير إلى ضرورة استكمال هذه القائمة على أساس منتظم، وتوسيعها لتشمل الحالات غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن ولضمان أخذ قضية الأطفال

المتأثرين بالحروب في الحسبان على النحو الأوفى في جميع القرارات المتعلقة بعمليات صنع وحفظ وبناء السلام.

وثمة تطور إيجابي آخر حدث في هذه السنة هو بداية إيفاد مستشاري حماية الأطفال مع بعض عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونوافق على ما ذكره الأمين العام وممثله الخاص ومفاده أن إيفاد هؤلاء المستشارين مع عملية من عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أمر مستصوب إلى حد كبير.

وإضافة إلى الجهود المبذولة على الصعيد العالمي، تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. ونعرب عن بالغ تقديرنا للفرصة التي أتيحت لنا كي نتبادل آراءنا مع البلدان التي تشاطرنا التفكير والأعضاء في شبكة الأمن الإنساني. وحسبما أشارت النمسا، ترى الشبكة أن بمستطاعها أن تسهم مساهمة لها شأنها في المناقشة العالمية بشأن هذه القضية، وتحسين الحالة في منطقة كل منا من خلال القيام بأنشطة ملموسة شتى.

منذ عدة سنوات قررت سلوفينيا، إدراكا منها لأهمية الأطفال من أجل المستقبل ومن أجل رخاء مجتمعاتنا، أن تسهم في انتعاش جنوب شرقي أوروبا بإنشاء معهد لمساعدة الأطفال المتأثرين بالحروب وهو - المركز الإقليمي للرفاهية النفسية للأطفال، المسمى أيضا ''معا''. ويرمي الهدف الرئيسي للمركز إلى تعزيز الهياكل المحلية في ميدان رعاية الأطفال، وتطوير آليات من أجل حمايتهم النفسية - الاجتماعية، وتمكين الأطفال المتأثرين بالحروب، المتبقين في المنطقة حتى بعد انسحاب المساعدة الدولية. ونعرب عن الشكر لجميع المانحين وندعو جميع البلدان والمؤسسات الأخرى إلى أن تعمل معنا لتحسين حالة الأطفال المتأثرين بالحروب في جنوب شرقي أوروبا.

ثمة مبادرة أخرى تسهم بها سلوفينيا لتحقيق سلامة الأطفال في منطقة جنوب شرقي أوروبا في مجال الألغام المضادة للأفراد وإزالة الألغام - تتمثل في الأعمال التي يقوم بها الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام، الذي يتخذ من سلوفينيا مقرا له.

وأشار تقرير الأمين العام إلى أنه لم يحرز تقدم ملموس فيما يتصل بالجهود الرامية إلى قطع الصلة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها على نطاق واسع وبين ضحاياها من الأطفال نتيجة لانتشارها واستخدامها. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن من المزمع أن يعقد في سلوفينيا، في آذار/مارس من هذه السنة مؤتمر دون إقليمي للأمم المتحدة معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ستشترك في تنظيمه الأمم المتحدة وسلوفينيا. ونأمل أن يسهم المؤتمر في تقليص الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من أثرها السلبي، بما في ذلك أثرها على الأطفال، في منطقة جنوب شرقي أوروبا.

في الختام اسمحوا لي أن أؤكد دعم سلوفينيا التام لجميع المساعي التي يقوم بها مكتب الممثل الخاص، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في هذا الميدان. ونشجع على استمرار الحوار والتعاون فيما بيننا جميعا بطريقة مجدية، بهدف تخفيف نكبة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل ميانمار. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): بالاقتران بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس أود أيضا أن أشكركم على عقد جلسة عامة عن الأطفال والصراع

المسلح. إن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة تدمي القلوب. وحسبما أشار تقرير الأمين العام، تؤدي الحروب إلى تشريد الأسر، والمجتمعات المحلية، ويتعرض الأطفال لخطر الاستغلال والتجنيد القسري. وهذا يؤكد أهمية السلام والاستقرار، ليس فحسب من أجل تنمية البلد المعني، بل أيضا من أجل رفاهية السكان، ولا سيما النساء والأطفال، وهما الفئتان الأكثر ضعفا في حالات الصراع.

وحسبما يرد في تقرير الأمين العام، فقد تحققت مكاسب تدعو إلى الإعجاب فيما يتصل بتدوين القوانين والمعايير الدولية من أجل حماية ورفاهية الأطفال. ونوافق على الرأي بأن هناك حاجة إلى تعزيز ونشر القوانين والمعايير وزيادة الوعي بشأنها على أرض الواقع.

ونشعر بالارتياح لأن الأمين العام استرشد، لدى إعداد القائمة، بالقرار ١٣٧٩ (٢٠٠١). غير أننا نلاحظ، أن التقرير انحرف عن ولايته حينما أشار، في إطار الحالات المثيرة للقلق غير المدرجة في القائمة، إلى عدد من البلدان، بما فيها ميانمار. ونعرب بخاصة عن الأسف لأنه إضافة إلى الجماعات المسلحة المتمردة في ميانمار، تمت الإشارة أيضا إلى القوات المسلحة الوطنية - حدث ذلك بالرغم من عدم وجود دليل موثوق على استخدام القوات المسلحة في ميانمار للأطفال وتجنيدهم.

وفي هذا الصدد، أشاطر أحد أعضاء المجلس رأيه المعرب عنه صباح اليوم بضرورة التأكد من صلاحية المعلومات والتحقق منها قبل تقديمها إلى مجلس الأمن. كما ينبغي عدم تسييس مسألة حماية الأطفال. والاتهام الموجه ضد بلدي جاء نتيجة مقابلة ٢٠ أو نحو ذلك من المتمردين في بلد مجاور. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع في ميانمار لا يشكل، وفقا لأي شطحة من شطحات الخيال، تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن القوات المسلحة في ميانمار جيش طوعي في مجموعه. ومن ينضمون إليه إنما يفعلون ذلك بمحض إرادتهم. وبموجب قانون الخدمات الدفاعية لسنة ١٩٧٤، والتوجيه رقم ٧٣/١٣ لمكتب المجلس الحربي، لا يجوز أن يلتحق أي شخص بالقوات المسلحة قبل أن يبلغ ١٨ عاما من العمر. ولا يوجد لدى حكومة ميانمار نظام للتجنيد أو التجنيد القسري.

ولقد أعرب المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، الذي زار ميانمار أربع مرات، عن القلق في تقريره إزاء:

> ”حدوث تجاوزات ضد المدنيين واللاجئين من جانب جماعات المعارضة المسلحة، وأبرزها جيش كاريني للتحرير الوطني، الذي اتهم بالتجنيد القسري للقرويين الذكور، بمن فيهم القُصَّر“. (A/57/290، الفقرة ١٩)

هذه هي ممارسة المجموعات المسلحة المتمردة في ميانمار، إذ تجند الأطفال وتستخدمهم جنودا. وقد استرعينا نظر المجتمع الدولي إلى ذلك على نطاق واسع في عام ٢٠٠٠، عندما قام بعض أعضاء مجموعة متمردة منشقة، تطلق على نفسها اسم جيش الرب، بالاستيلاء على مستشفى في رتشابوري، تايلند، واحتجزت ٧٠٠ شخص. وجيش الرب هذا عبارة عن مجموعة متمردة يقودها توأمان عمرهما ١٠ أعوام، يدعيان جوني ولوثر هتو.

وإننا نشاطر الكثير من الوفود رأيها بأن أفضل سبيل لحماية الأطفال في الصراع المسلح يكمن في منع نشوب الصراعات وحسمها. وقد استردت ميانمار استقلالها في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. وفي غضون أشهر، كان عليها أن تواجه تحدي التمرد من جانب مجموعات مسلحة مختلفة. وحتى وقت قريب، كان يوجد ١٨ مجموعة مسلحة متمردة

في البلـد، فضـلا عـن مجموعـة مسـلحة واحـدة لتـهريب المخدرات.

وطوال ما يزيد على ٤٠ عاما، عانت ميانمار من آفة التمرد. و لم يتم احتواء حركات التمرد العرقية التي ظهرت في البلد منذ استقلالها وأعادهتا إلى حظيرة الدولة إلا في السنوات الأخيرة بفضل الجهود الدؤوبة للحكومة. ونتيجة لذلك، شاركت ١٧ مجموعة عرقية متمردة مسلحة في تسليم الأسلحة مقابل برنامج للسلام. وتشارك تلك المجموعات بنشاط الآن في الأنشطة الإنمائية في مناطقها، جنبا إلى جنب مع الحكومة. وباستثناء مجموعة مسلحة منشقة تخصصت في تهريب المخدرات، لا يوجد خارج الحظيرة إلا مجموعة عرقية متمردة واحدة، هي اتحاد كاين الوطني، ولا تزال الحكومة تمد إليها غصن الزيتون.

ولأول مرة منذ نصف قرن تقريبا، فإن الصراع المسلح الذي كان يعصف بميانمار قد توقف في كل أنحاء البلاد، باستثناء مناطق حدودية قليلة. وقد ذكر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان، في معرض إشادته بتوصل الحكومة إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار مع ١٧ مجموعة من المجموعات العرقية المسلحة، في تقريره إلى أنه ”بعد عقود من الخوف وانعدام الأمن والعنف المتفشي ... تتمثل الثمرة الأولى لاتفاقات وقف إطلاق النار في إقرار السلام، والثانية في تحقيق شيء من التنمية“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٢).

وتعمل الحكومة من أجل النهوض بثقافة السلام، وإننا ندرك تماما أن الأطفال هم من بين أكثر الفئات تعرضا للخطر في أي حالة من حالات الصراع. وإننا نشاطر الآخرين العزم على إيلاء الاهتمام الكامل لمسألة حماية الأطفال في الصراع المسلح.

ولقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن التعليم هو أيضا ضحية للحرب. وفي ميانمار، ومنذ التغلب على العصيان المدني فعليا في جميع أنحاء البلد تقريبا، تمكنت الحكومة من تركيز جهودها على تنمية المناطق التي عصف بها القتال طوال أربعة عقود. وفي عام ١٩٩٢، أنشأت الحكومة وزارة منفصلة لذلك الغرض، وتمكنت من إعادة التنمية إلى تلك المناطق. وقامت الحكومة ببناء مستشفيات وطرق وجسور في هذه المناطق الحدودية. وخلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى ١٩٩٨-١٩٩٩، أي في غضون ١٠ سنوات، قامت ببناء أكثر من ٣٥٠ مدرسة في المناطق التي كان يسيطر عليها المتمردون. وقد تمكنت الحكومة الآن من توفير التلقيح لكل الأطفال في كافة أنحاء البلد. ويمكننا تنفيذ برامج مكثفة للتلقيح في المناطق النائية.

وإنه تقليد مستقر منذ زمن بعيد في ميانمار يتمثل في التركيز بشكل خاص على التنمية الشاملة للأطفال لكفالة الحماية لهم، وتنشئتهم ونمائهم. وفي إطار تحقيق السلام والاستقرار، فإننا نسعى إلى توفير عالم آمن ومتقدم للأطفال بحيث نهيئ لهم مناخا آمنا ومؤاتيا لتنمية قدراتهم الفردية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل كولومبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي، يسعدني أن أراكم تمثلون فرنسا، وتترأسون هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن المكرسة لبند يتصل بجانبين هامين من عمل الأمم المتحدة في العالم، وهما صون السلم والأمن الدوليين وحماية الأطفال.

ويعرب وفدي عن الامتنان للبيانات التي استمعنا إليها في مستهل هذه الجلسة، من الأمين العام ومن ممثله الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، ومن المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي. ونقدر التزام هذين المسؤولين

الأخيرين بضمان تركيز عمليات حفظ السلام على الاحتياجات الخاصة للأطفال في حالات الصراع.

إن احتياجات الأطفال تمثل جانبا واحدا من الأعمال الواسعة النطاق المطلوبة لحماية المدنيين في الصراع المسلح. وفي هذا الصدد، يجدر أن نذكر أنه في البيان الذي صدر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح (S/PRST/2002/41)، شجع المجلس وكالات الأمم المتحدة على التعاون مع الدول الأعضاء في التوصل إلى نهج شامل ومترابط يركز على العمل لحماية المدنيين في الصراع المسلح.

ويبرز تقرير الأمين العام (S/2002/1299) الذي نتخذه أساسا لهذه المناقشة، عدة احتياجات خاصة للأطفال في حالات الصراع. وقد أشار، في جملة أمور، إلى ضرورة تحقيق العدالة للأحداث، والتوعية بمخاطر الألغام الأرضية، ورعاية الأطفال المشردين داخليا والفتيات المعرضات للإيذاء الجنسي. ولذلك، نشجع أعضاء المجلس على مراعاة تلك الاحتياجات عند النظر في الصراعات المدرجة في برنامج عملهم.

وتكتسي مشكلة الأطفال الجنود أهمية كبيرة حتى أنها تستقطب اهتمام وكالات، مثل البنك الدولي، لم يكن لها أدنى اهتمام بهذا الموضوع في السابق. ومن شأن القائمة المرفقة بالتقرير عن القوات المسلحة ومجموعات المتمردين التي تجند الأطفال القصر أن تنبهنا إلى ضرورة حسم هذه الصراعات والتصدي للاتجار العالمي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وندعو المجلس إلى النظر في تحديد منشأ الأسلحة التي تستخدمها المجموعات التي تجنِّد القُصَّر، ونطالب البلدان المصدرة للأسلحة، على وجه الخصوص، بوضع مزيد من الضوابط.

إننا نأسف لأن كثيرا من مجموعات المتمردين في كولومبيا لا تزال تجند الأطفال وتختطفهم لشن هجماتها ضد المجتمع. وحكومة كولومبيا، اتساقا مع انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية، وبالذات إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل - لا تجند في قواتها العسكرية مَن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. ونحن نشجع الدول الأخرى على الانضمام إلى البروتوكول، واحترام هذا الحد الأدنى لسن التجنيد الإجباري ولمشاركة القصّر في أعمال القتال.

ولما كانت هذه هي آخر مهمة رسمية لي بصفتي ممثل كولومبيا لدى الأمم المتحدة، فأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة للاشتراك في هذه المناقشة، التي أؤكد لكم أنها ستهديني في عملي الشخصي في هذا المجال في السنوات المقبلة. وفضلا عن ذلك، أشكر زملائي من البلدان الأعضاء في مجلس الأمن على ما حبوني به من صداقة وتعاون أثناء سنتَي عضوية كولومبيا في المجلس، التي انتهت قبل بضعة أيام فقط. كما أود أن أتمنى للأعضاء الجدد كل النجاح في عملهم من أجل خدمة السلام الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم أعضاء مجلس الأمن، عن أسفنا لمغادرة ممثل كولومبيا الدائم ولنشكره على إسهامه الثمين في أعمال المجلس على امتداد العامين الماضيين، ولنتمنى له بإخلاص كل النجاح في مساعيه المقبلة.

المتكلم التالي المسجّل على قائمتي ممثل ملاوى. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد لمبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقول في بداية كلمتي إنني سأدلي بما يمكن أن أسميه ملخصا لبياني، وذلك اختصارا للوقت. أما بياني الكامل فقد أودعت نسخا منه لدى موظفي قاعة المؤتمرات.

وأود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه الهيئة المهمة من هيئات الأمم المتحدة، وأن أشكركم ومجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المهمة لتسليط الضوء على محنة الأطفال في حالات الصراع. ويود وفد بلادي أيضا أن يهنئ الأمين العام على تقريره الواضح والصريح عن الأطفال والصراع المسلح (S/2002/1299)، الذي يشكِّل مضمون هذه المناقشة. كما نعرب عن امتناننا الخاص للعرضين الممتازين اللذين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي. ومما لا شك فيه أن المعلومات التي وفّراها لنا ستقودنا إلى فحص أغوار الذات بحثا عن الاستراتيجيات اللازمة لحماية الأطفال ولا سيما الأطفال في الصراعات المسلحة، ولتزويدهم بالرعاية الواجبة بعد انتهاء الصراعات. ووفد بلادي يشعر بالارتياح إزاء النهج الذي يرمي إلى رصد معاملة الأطفال ورفع تقارير عنها، من خلال تدوين قواعد ومعايير دولية لتأمين أقصى قدر من الحماية لهم.

إن ملاوي لا يمكنها أن تدّعي لنفسها خبرة كبيرة بالصراعات المسلحة، ومشكلة الأطفال التي يجري بحثها الآن قد تعتبر هامشية إلى حد ما في جدول الأعمال الاجتماعي - الاقتصادي في ملاوي. إلا أن رفاه الطفل يجب أن يشكِّل السمة الأساسية في التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي لأية دولة. وقد أيدت ملاوي كل الإجراءات التي تستهدف تهيئة بيئة محسّنة يحقق فيها أطفالنا كل إمكاناتهم البدنية والعاطفية والفكرية. وقد حظيت جميع البروتوكولات الإقليمية والدولية الخاصة بالطفل بتأييد ملاوي.

وترى ملاوي من المحتم تعزيز أي عمل يخفف مما يتعرض له الأطفال من معاناة وحرمان مما يؤثر سلبا على أملهم في مستقبل أفضل. ورغم أن ملاوي قد لا تكون مشتركة في صراع أو حرب، فإنها - على غرار العديد من البلدان الأفريقية الأخرى - تخوض حربا أكثر دهاء ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أوجد ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ من الأيتام، خمسهم على الأقل ولدوا مصابين أصلا بهذا الفيروس، وبالتالي يواجهون مستقبلا حالكا في بيئة منكوبة بفقر مفرط.

وقد وضعت حكومة ملاوي الطفل على قمة جدول أعمالها الإنمائي. وتدخلها القوي في مجال نماء الطفل - وهذا يشمل التغذية والمياه والصرف الصحي والرعاية النفسية والاجتماعية والتعليم والصحة - يدلل على جديتها في معالجة قضية رفاه الطفل. وقد صدّقت ملاوي على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، كما تعمل الحكومة بالتعاون مع لجنة حقوق الطفل، لكي تواظب على رصد تنفيذ الاتفاقية.

وهناك تدابير محددة أخرى اتخذتها الحكومة، منها إنشاء وحدة لحقوق الطفل في عام ١٩٩٩، في إطار لجنة حقوق الإنسان الملاوية، وذلك لحماية الأطفال من الاعتداء والعنف والاستغلال. كما شرعت لجنة القانون في ملاوي في مراجعة التشريعات القائمة حاليا لمواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بالطفل. وستقوم الحاجة هنا إلى المساعدة المالية والتقنية لتعزيز إدارة عدالة الأحداث والتوعية بحقوق الإنسان. كما وقّعت ملاوي على جميع بروتوكولات منظمة العمل الدولية، وسنّت تشريعات وطنية لتنظيم الحد الأدنى لسِن العمل. وبرهنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة على أنها شريك غيور في تحسين حالة الطفل في ملاوي.

ومنجزاتها اليوم يجب أن تسهم في تأمين مستقبل إيجابي ومليء بالأمل لأطفالنا. ولهذا، يشيد وفد بلادي بتقرير الأمين العام الذي كشف عن محنة الأطفال التي خلقها عالم طائش من البالغين، وعزز الوعي بهذه المحنة. وهو يؤيد تماما أية تدابير تقترح وتعتمد من أجل إيجاد عالم مناسب

للأطفال، وجميع الإجراءات التي تتخذ لغرض الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان على مرتكبي الجرائم في حق الأطفال.

ومن ثم، يأمل وفد بلادي في ضمان الامتثال الدولي المنهجي من جانب الدول الأطراف والمجموعات المسلحة المتمردة لاثنين من الصكوك: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويسر ملاوي أن تلاحظ في التقرير أن الأمم المتحدة تعرض تقديم المساعدة التقنية والقانونية في مجال كفالة حقوق الطفل.

وفي مناطق الصراع، لا يمكن أن يكون هناك طفل يعيش في أمان، سواء كان ذلك الطفل في صفوف المقاتلين أو في بيئة منزلية مخرَّبة. والصدمة التي يعانيها الأطفال في الصراع تظل تلازمهم فترة طويلة بعد انتهاء الصراع، وبالتالي، تؤيد ملاوي تعيين مستشارين معنيين بحماية الأطفال في البلدان المتأثرة، مثل أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، للتعاون في هذا الصدد مع المعنيين الآخرين مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والحكومات.

والواقع أن الضرورة تحتم وضع حقوق الطفل في مكان بارز في جدول أعمال الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، مع إدماج حماية الطفل على النحو الوافي في جدول الأعمال هذا. ويحدونا الأمل في أن يسهم مشروع المبادئ التوجيهية الذي صاغته إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية إسهاما فعالا في تعزيز الحماية الفعلية للطفل. والتدريب الشامل المقترح على حماية الأطفال، من أجل مراقبة سلوك الموظفين تجاه الأطفال في مناطق البعثات، يبرز كمبادرة لازمة تستحق الدعم غير المشروط. وعلى نفس القدر من الأهمية الإدراج المقترح لبرامج التوعية بمخاطر الألغام الأرضية، وتأهيل ضحايا الألغام من الأطفال، في هذا المجال.

إن استغلال الأطفال كعمال سُخرة لاستخراج الموارد الطبيعية في بلدان مختلفة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليس من شأنه إلا التأكيد على المأساة غير الإنسانية التي يواجهها الأطفال المشردون. والطفولة التي تقضى في مخيمات اللاجئين تواجه تحديات ضخمة. فالواقع هو أن تجنيد الأطفال مِن قبل القوات المسلحة والجماعات الأخرى، علاوة على تشغيلهم في السخرة، يحرمهم من حقهم في التعليم والرعاية الصحية الواجبة، وحقهم في التنمية، وفي المقام الأول، من حقهم في الاختيار.

ويفضي وجود مخيم للاجئين في أي بلد أجنبي إلى أوضاع أكثر تعقيدا بالنسبة للأطفال. وملاوي تؤيد تماما عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يفتح عملها وتدخلاتها باب الأمل أمام كثير من الأطفال الذين يعانون.

والتجارب المروعة التي تمر بها الفتيات والنساء في الصراعات المسلحة تمثل عدوا رهيبا لأي قواعد للحضارة وتشكل موضوعا يستحق عملا سريعا. فالادعاءات المدعومة بالاستغلال الجنسي الذي يشمل الاغتصاب والتجنيد الإجباري والاختطاف والاتجار، كلها شواهد وبراهين على غيبة الالتزام بالدعم العملي لرعاية الفتيات. وفي مناسبة مختلفة بالأمم المتحدة، أعربت ملاوي عن إدانتها الكاملة للاستغلال الجنسي الفظيع للفتيات في مناطق الصراعات، ليس على أيدي القوات المسلحة فحسب، بل والأسوأ من ذلك على أيدي العاملين في تقديم المساعدات وفي حفظ السلام. وتشير ملاوي بارتياح إلى خطة العمل التي وضعتها فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحماية من الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة في

الأزمات الإنسانية، وهي خطة العمل التي ينبغي أن يُحدث تنفيذها بصرامة نتيجة إيجابية، ويسهم في حماية الفتيات من الاستغلال الجنسي.

ويريد وفدي أن يشيد إشادة خاصة بالأمين العام على إدراجه في تقريره قائمة بالأشخاص والدول الضالعين في انتهاك الحقوق القانونية وحقوق الإنسان للأطفال الذين يجدون أنفسهم معرضين للإهانات والحرمان بصور مختلفة. وينبغي أن تتيح القائمة وقتا للتأمل في أهمية الالتزام الدولي بحماية الطفل عن طريق الامتثال بدون جدال للاتفاقات والبروتوكولات الدولية. ولسوف تؤيد ملاوي أي إجراء من مجلس الأمن يتعلق بالدول والمنظمات الواردة في التقرير. فحقوق الطفل تستأهل الاحترام، والانتهاك الصارخ لها مع الإفلات من العقاب أمر لا يمكن احتماله ولا بد من التصدي له باللجوء إلى التدابير العقابية، ومنها الجزاءات الصارمة.

وأخيرا، فالزيارات الميدانية التي يقوم بها الممثل الخاص تثبت الأهمية البالغة لهذا النهج في التحقق من أوضاع الأطفال المتضررين من الحروب في مناطق الصراعات، وشرح تلك الأوضاع تفصيلا. وهذه الزيارات التي ينبغي تشجيعها تعطي للممثل الخاص صورة واضحة عن أبعاد المشكلة. والبيانات التي تُجمع بجدارة تثري تفهمنا لمحنة الأطفال. وفي الوقت الذي يجري مجلس الأمن مناقشته للمشاكل التي تواجه الأطفال في مناطق الصراعات تتعشم ملاوي بشدة أن يتضمن نهج الممثل الخاص في المستقبل الأزمات الأخرى التي يتعرض لها الأطفال، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى سبيل المثال فإن ملاوي، التي ألحقت الجائحة بأطفالها بؤسا لا مثيل له، سوف تستفيد من أي زيارة تفاعلية يقوم بها الممثل الخاص لتقييم كفاءة التدخلات وتدابير حماية الطفل المتبعة حاليا ثم تستفيد من نصائحه السديدة اللاحقة.

ويود وفدي أن يختتم هذا البيان بتوجيه الشكر مجددا إلى الأمين العام على تقديمه تقريرا معلما عن الأطفال، أصبح يمثل تحديا في مناقشات مجلس الأمن. فإذا أسيء التعامل مع الطفل الذي يحمل المستقبل ولم تعتبر تلك مسألة أمنية، فما الذي يمكن اعتباره كذلك؟ وإن لم نستطع إظهار الاهتمام بالطفل الآن، فمن الذي يستطيع ذلك، ومتى؟ لم يعد هناك وقت للوقوف موقف المتفرج.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل لختنشتاين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فينافيسر (لختنشتاين) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع نوليه أقصى الأهمية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن لختنشتاين ترحب بالإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن قضية الأطفال والصراعات المسلحة، وبوجه خاص بالمناقشة العلنية التي تأتي نتائجها مفيدة في وضع إطار معياري لحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ونعرب عن ارتياحنا كثيرا لعقد الدورة الاستثنائية عن الطفل في العام الماضي حيث شددت بقوة على هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بوضع المعايير، فإن عام ٢٠٠٢ كان عاما طيبا بالنسبة للأطفال. فقد بدأ سريان صكين قانونيين جديدين هما: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، والخاص ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في الصور الإباحية؛ والبروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد وقعت لختنشتاين على هذين البروتوكولين وتستعد للتصديق عليهما. ومن الخطوات الأخرى إلى الأمام - بل هي خطوة تاريخية فعلا - دخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز

النفاذ. فالنظام الأساسي يتيح، في جملة أمور، تحسين حماية الأطفال وخاصة، على سبيل المثال لا الحصر، في أوقات الصراعات المسلحة. وإدراج تجنيد كل الأطراف في الصراع للأطفال دون سن ١٥ عاما في صراعات ذات طابع دولي أو غير دولي، بوصفه جريمة حرب، أمر له أهمية خاصة في هذا الصدد.

ويجب ألا يعطينا النجاح في وضع المعايير سببا للرضا - بل العكس هو الصحيح. ففي حين تعد المعايير القائمة مرتفعة، تظل الصورة بالغة القتامة حين يتعلق الأمر بتطبيقها. فحقوق ملايين الأطفال في أرجاء العالم تظل تنتهك بأساليب شتى وفظيعة. والأطفال المتأثرون بالصراعات المسلحة، بكل ما تنطوي عليه من آثار متشعبة ومدمرة، إنما هم في أسوأ حالاتهم. ولذا فنحن نتفق مع الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على وجوب أن نتحرك بعزم إلى عهد التطبيق، وقد كان هذا أيضا أحد الدروس التي استفدناها من الدورة الاستثنائية بشأن الطفل المعقودة في العام الماضي.

وبوسع مجلس الأمن لدى تنفيذ هذه القواعد الموجودة أن يؤدي دورا مركزيا. فوضع قائمة على جدول أعمال المجلس بالأطراف في الصراعات، وهي أطراف تجند أو تستخدم الأطفال الجنود، إنما هو أحد التدابير التي يحرز بها التقدم في ضمان الامتثال للالتزامات الدولية. وينبغي توسيع القائمة لتضم الأطراف في الصراعات بصورة شاملة وليس في مجرد الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونحن نرحب بهذه الخطوات العملية ونرجو أن يوافق المجلس مجددا على استجابة قوية للتقرير المعروض علينا، وبذا تكفل المتابعة على أساس التوصيات الواردة في التقرير.

ونحن نرحب بالتقرير المعروض على المجلس، وبتشديده على أن تدرج أهداف حماية الطفل بصورة منهجية في ولايات عمليات السلام، بما في ذلك عن طريق انتشار الاستشاريين في حماية الطفل، وتوفير التدريب الخاص لأفراد حفظ السلام. ونظرا لأهمية مشاركة الأطفال وفقا لنص وروح اتفاقية حقوق الطفل فمن الواجب أن يكون للأطفال صوت، وخاصة في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، بدلا من الاقتصار على أن يمثل آخرون مصالح الطفل الفضلى.

وتؤيد لختنشتاين عمل الممثل الخاص، السيد أولارا أوتونو، اعتبارا من بدء ولايته. فدعوته، باسم الأطفال في الصراعات المسلحة، على مدى السنوات الست الماضية وجدت آذانا صاغية وثبتت فعاليتها على نطاق واسع. ويتزايد الوعي العالمي الآن بقضية الأطفال والطرق التي يتأثرون بها بالصراعات المسلحة. وبغية تعزيز تطبيق الصكوك القانونية التي أشرتُ إليها في مستهل بياني يبقى الكثير الذي يتعين عمله لزيادة العلم بهذه المنجزات.

وتساعد الدعوة وإذكاء الوعي في توسيع قاعدة الدعم وإشراك المزيد من أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، فإن عمل ومشاركة المنظمات غير الحكومية وفئات المجتمع المدني يمكن أن يكونا مفيدين، وخاصة في إبراز الجوانب المختلفة لمحنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وقد اطلعنا في هذا السياق بمزيد من الاهتمام على تقريرين: الأول هو "التقرير رقم ١٣٧٩" للتحالف من أجل منع استخدام الجنود الأطفال، والثاني هو الدراسة عن أصوات الفتيات المجندات، التي عرضها مكتب كويكر التابع للأمم المتحدة.

وتشكل حالة الطفلة أحد الجوانب التي تقتضي اهتمامنا بشكل خاص بغية حماية حقوق الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة ورفاههم بصورة فعالة. وتنجم عن هذه الصراعات عواقب معقدة ومتعددة الجوانب على الأطفال،

إلا أن هناك أشكالا محددة من الإيذاء تضاف إلى محنة الفتيات والنساء. فالاغتصاب والاختطاف والاسترقاق الجنسي والاتجار هي بعض الجرائم التي ترتكب ضد الضحايا الإناث بوجه خاص. وما يميز هذه الجرائم هو ما تحدثه من صدمة وآثارا لأجل طويل. وهناك رقم يمكن أن يوضح هذه النقطة: فقد أثبت الاختبار أن كل اثنتين من أصل ثلاث نساء وفتيات تم اغتصابهن أثناء الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا عام ١٩٩٤ مصابتان بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولذلك، فإنه ليس من قبيل المبالغة أن نقول إن الإبادة الجماعية تتواصل بطريقة صامتة. ولا يمكن استعادة الاستقرار والأمن الحقيقيين إلا بعد أن ينحسر الصراع المسلح، وذلك بسبب جرائم معينة ترتكب ضد النساء والفتيات بشكل خاص.

ويعني كل ذلك أن المجتمع الدولي يحسن صنعا بمعالجة المسائل والتفاصيل المحددة بدقة والتي تتعلق بالأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وقد أوضحت منذ البداية أنه لا يكفي أن نعتمد معايير وقواعد مطلقة. فما ينجم عن الصراع المسلح من آثار على الأطفال، ومختلف أشكال عمالة الأطفال، والاستغلال الجنسي، وما يسفر عنه من تعرض الأطفال بوجه خاص لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يبرز بوصفه من المجالات التي يعتبر فيها اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيدين الوطني والدولي شرطا لازما للحلول الناجحة والدائمة. وتشكل كل هذه المسائل أزمات واسعة النطاق لا يمكن معالجتها إلا من خلال قيامنا جميعا باتخاذ إجراءات محددة ومنسقة.

ولا يمكن السماح لأحد بحرمان الأطفال من طفولتهم أو مستقبلهم على السواء. فإذا سمحنا بذلك، ننتهك واجبا أخلاقيا عزيزا علينا جميعا. لكننا علاوة على ذلك، لا نكون قد قمنا بتدمير مستقبل أطفال بعينهم فحسب، بل بتدمير المستقبل الجماعي للبلدان المعنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤية ممثل فرنسا يترأس مجلس الأمن مع بداية العام الجديد. وإن بلدي يتمتع بعلاقات ممتازة مع فرنسا تستند إلى الثقة والاحترام المتبادلين. واسمحوا لي أيضا يا سيدي الرئيس، أن أشيد بسلفكم، ممثل كولومبيا. وإنني أثني عليه لما أبداه من مهارة وقدرة في أداء مهامه الصعبة أثناء رئاسته خلال الشهر الماضي.

وأود أن أهنئ إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي على انضمامها إلى عضوية المجلس. وإننا جد ممتنون لهذه الدول على ما تبذله من جهود، ولا سيما فيما يتعلق بالسعي لإحلال السلام في بلدي.

وأخيرا، أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن امتناني للتقرير الهام الذي قدمه الأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح (S/2002/1299)، والذي قدمه أولارا أوتونو الممثل الخاص صباح اليوم بفصاحته المعهودة. كما أشكر السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، على البيان الهام الذي أدلت به.

وفيما يتعلق بالبند قيد النظر، أود أن أذكّر المجلس بأن المشاكل التي تتعلق بحماية الأطفال تعتبر في صلب اهتمامات حكومتي الأساسية. ويتجلى هذا الاهتمام، على سبيل المثال، في وجود إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الأطفال. فبالرغم من المصاعب المالية والحرب المستمرة، فقد

استجابت حكومتي بصورة إيجابية لجميع التوصيات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بموضوع المرأة والسلام والأمن. علاوة على ذلك، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية طرف في الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحماية حقوق الطفل، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المعني باستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستخدام الأطفال في المواد الإباحية، والميثاق الأفريقي المتعلق بحقوق الأطفال ورفاههم، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالسن الأدنى للعمالة – ورقم ١٨٢ المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وبالطبع في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويتسم تنفيذ نظام روما الأساسي بأهمية كبرى بالنسبة لحكومتي، التي بذلت جهدا كبيرا لتسهيل بدء نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتتضمن هذه المعاهدة حكما هاما لحماية حقوق الأطفال، يجعل تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في القوات المسلحة الوطنية جريمة من جرائم الحرب.

كما يذكر المجلس بأن حكومتي معنية إلى حد كبير بعملية حماية الأطفال، ولا سيما من خلال إصدار المرسوم رقم ٦٦ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الذي يتناول تسريح الجماعات الضعيفة في القوات المسلحة وإعادة إدماجها. وتجلت تلك الإرادة السياسية في إنشاء جهاز مناسب وهو، المكتب الوطني للتسريح وإعادة الإدماج، الذي عهد إليه بمتابعة وتنفيذ المرسوم بالشراكة مع اليونيسيف التي يحظى عملها القيم بتقدير كبير.

ومنذ عام ١٩٩٧، ما فتئت حكومتي تدرك الضرورة الملحة لوضع حد لوجود الجنود الأطفال الذين يعرفون باسم كادوغو في القوات المسلحة الكونغولية. ومنذ ذلك الوقت، قامت حكومتي بوضع العديد من البرامج لتسريح الجنود الأطفال. ويحتاج معظم هذه البرامج إلى دعم متعدد الأطراف، ولا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب حقوق الإنسان الميداني التابع له في كنشاسا. وتحتاج البرامج الأخرى إلى مساعدة ثنائية.

وبينما نرحب اليوم بالتعاون والشراكة المخلصين اللذين تطورا بين حكومتي ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وكذلك بالجهود التي تبذل لوضع حد لهذه الحالة المؤسفة وتنفيذ القواعد والمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل وحمايته على نحو كامل، فإنه يتوجب علينا مع ذلك أن نعترف بأن استجابة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والبلدان المانحة، في ذلك الوقت، لم ترق إلى مستوى توقعاتنا. وقد أسفرت أسباب تتعلق بالأمن وانعدام إمكانية الوصول، وبصراحة، انعدام الثقة فيما يتعلق بقدرة الحكومة ورغبتها في تنفيذ سياساتها لحماية حقوق الأطفال، إلى تأخر الأمم المتحدة كثيرا في تقديم الدعم إلى حكومتي بشأن وضع سياسات مناسبة لحماية الأطفال في الصراع المسلح وتنفيذ المبادرات، ولا سيما المبادرات المتعلقة بالاتصال والتي ترمي إلى زيادة الوعي.

ومع ذلك، فإني أود – عملا بالأحكام ذات الصلة من القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، الذي دعا مجلس الأمن فيه جميع الدول والأجزاء ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها لكفالة وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة – أن أؤكد للمجلس من جديد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أنهت تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الكونغولية. وهذا ما يختلف مع سلوك الجماعات المسلحة التي تعيث فسادا في المقاطعات المحتلة، وتواصل استخدام الجنود الأطفال في مسرح العمليات العسكرية. وتجري حاليا عملية تسريح الجنود الأطفال تحت إشراف المكتب الوطني للتسريح وإعادة الإدماج

واليونيسيف. بيد أن مستقبل الجنود الأطفال لا يزال مدعاة للقلق البالغ ويشكل مشكلة هائلة.

وعندما يضع المرء في اعتباره أن هناك أعمالا خطيرة، تتمثل في قطع الطرق، ولا سيما في كينشاسا، يقوم بها شباب مسلحون، فإنه يتساءل عن الحكمة من المجيء بهؤلاء الشباب إلى الدنيا من دون أي حافز مالي أو إمكانيات جديرة بإدماجهم في المجتمع، خاصة وأننا نتعامل مع شباب في ريعان الصبا ويعرفون كيفية استعمال الأسلحة. وتمثل هذه الظاهرة قنبلة موقوتة بالنسبة إلى المجتمع الكونغولي بأسره، وكذلك مشكلة حقيقية تعالجها الأمم المتحدة بكل خفر، ومشكلة لا يمكن للحكومة أن تعالجها بمفردها بسبب الافتقار إلى الأموال. وليس المهم اتخاذ الخطوات على الفور فقط وإنما أيضاً اتخاذها من خلال تنفيذ الفصل السادس المتعلق بتدريب جيشنا الوطني من الاتفاق الشامل الجامع بشأن المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب علينا جميعاً أن نتخذ إجراءات ملموسة على وجه السرعة. وتذكر الفقرة ٥٥ من تقرير الأمين العام (S/2002/1299) المعروض علينا التزاماً من جانب البنك الدولي والبلدان المانحة بتقديم الدعم لبرنامج إقليمي متعدد البلدان للتسريح وإعادة الإدماج يشمل منطقة البحيرات العظمى بأكملها. ولا يزال هذا الالتزام يبدو لنا بعيد التحقيق.

ويوم الخميس الماضي، وضعت فرنسا تحت تصرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ مليون يورو. ويتاح ٢٠٠ ٠٠٠ يورو من هذا المبلغ على الفور لبرنامج لإعادة المقاتلين السابقين الأجانب الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الحياة المدنية. وإسهام فرنسا، الذي يأتي في أعقاب مساهمة قدرها مليوني يورو لصناديق البنك الدولي، يعطيها مرتبة الصدارة في تقديم الدعم لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أنه سوف يساعد كثيراً على عودة المقاتلين السابقين الأجانب، بما في ذلك الجنود الأطفال من بينهم، إلى بلدانهم الأصلية، وإلى أسرهم وديارهم.

علاوة على ذلك، وتنفيذاً للأحكام ذات الصلة من القرارين ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١)، أنشأت البعثة وحدات لحماية الأطفال. غير أنه بالنظر إلى انتشار الجماعات المسلحة وتفرقها، وبالنظر إلى حجم إقليمنا الوطني، يحق للمرء الشك في فعاليتها والدعوة إلى إحداث زيادة كبيرة في عدد أفراد هذه الوحدات ضمن نطاق البعثة حتى يمكن أن تكون أكثر فعالية.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى مد يد العون لجمهورية الكونغو الديمقراطية في قيام الحكومة والسلطات الانتقالية المقبلة بتنفيذ التوصيات ذات الصلة التي تقدمها الوفود المشتركة في الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية.

و لم تقتصر نتائج الحرب العدوانية المستعرة في بلدي الآن طيلة أربع سنوات في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة على ظاهرة الجنود الأطفال، الذين لا يزال تجنيدهم القسري جارياً في المقاطعات الخاضعة للاحتلال. بل جلبت هذه الحرب على الأطفال سلسلة متتابعة من الشقاء هم أول ضحاياها. ويبقى آلاف الناجين منهم مهمشين في أرجاء البلد، منقطعي الصلات بالمجتمع وبأسرهم، يحيون منفردين في الشوارع أو في جماعات، معرّضين للاستغلال والإساءة الجنسية، مخالفين للقوانين، بلا حماية أو مستقبل.

وقد تسببت هذه الحرب العدوانية أيضاً في تشريد الجماعات السكانية على نحو قسري ووحشي ومأساوي

داخل حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية وأجبرت الكثيرين من أهل الكونغو على الحياة في المنفى في البلدان المجاورة. كما أنها شجعت على اقتراف شتى أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما المرتبطة منها بالسلامة البدنية للمرأة والطفل.

ويرجو وفدي أن يعرب عما يساور حكومتي من القلق إزاء الأحداث التي تجري حالياً في الشرق، في أوفيرا، وإلى الشمال منها في بيني ومامباسا وبونيا وكيلو ومنغوالا وماهاغي. فقد وجدت أزمة إنسانية كبرى، وخاصة بسبب التشريد القسري لآلاف الناس، الأمر الذي أكدته البعثة. وتكمن وراء هذا التصاعد المفاجئ في التوتر أسباب تجارية بحتة، حيث يحاول الجنرالات الأوغنديون ورجال الأعمال الروانديون على حد سواء أن يفوزوا من خلال الفصائل الكونغولية المتصارعة بالسيطرة على مناجم الذهب في كيلو – موتو وفي منطقة مونغوالو.

وتدين حكومتي أساليب التعطيل التي تستخدمها رواندا وأوغندا، ومناوراتهما لإطالة أمد الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ سرعان ما قام هذان البلدان على إثر توقيعهما الاتفاقات مع بلدي بالتحريض على نشوب حركات تمرد جديدة وبخلق أمراء حرب جدد. فأنشأت أوغندا اتحاد الوطنيين الكونغوليين، برئاسة السيد توماس لوبانغا، وهو من مشاهير آخذي الرهائن ومن المجرمين المعروفين، وليس هذا الاتحاد من الموقّعين على اتفاق بريتوريا. أما رواندا فقد منحت من جانبها حاكم كيفو الشمالية الحالي، السيد سيروفولي، المسؤولية عن قيادة ميليشيات تضم ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ رجل، معظمهم من الهوتو الذين أطلق سراحهم من سجون رواندا بواسطة حكومة كيغالي، وكلفته بمهمة بث الرعب، والنهب وارتكاب المجازر بين صفوف السكان المدنيين.

وتعرب حكومتي عما انتابها من الفزع لما جاءت به الأنباء من انتشار حالات النهب واغتصاب النساء والفتيات على نطاق واسع وحالات الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القانون التي ترتكبها حركة تحرير الكونغو وحليفتها جبهة تحرير الكونغو، فضلاً عن اتحاد الوطنيين الكونغوليين.

وقد روّع حكومتي اكتشاف المقابر الجماعية في مامباسا، حيث تتواصل الصدامات العنيفة بين قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير من ناحية، وقوات جبهة تحرير الكونغو في ائتلاف مع حركة تحرير الكونغو من ناحية أخرى.

وقد صدمت حكومتي مزاعم ممثلي الكنيسة الكاثوليكية والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان التي تدعي قيام جنود حركة تحرير الكونغو وجبهة تحرير الكونغو بارتكاب عمليات أكل لحوم البشر، مستهدفة في ذلك بصفة أساسية وعلى وجه التحديد الفئات السكانية من الأقزام وشعب الناندي. وتترقب حكومتي الاستنتاجات التي يخلص إليها التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة وترجو أن تعلن هذه الاستنتاجات حتى يسلط الضوء على أعمال الإرهاب التي لا توصف وعلى تلك الأحداث الرهيبة. وإذا ما تبينت صحة هذه الوحشية البربرية التي تفوق الوصف، فإن حكومتي ستطلب إلى مجلس الأمن أن يتخذ حيال من يُدّعى اقترافهم لها ومدبريها والمسؤولين عنها كافة التدابير المأذون بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل وقف تلك الفظائع والجرائم، التي تقع الآن في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وختاماً، تناشد حكومتي جميع الشركاء على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي أن يمدوا لنا يد العون في الاضطلاع ببرنامجنا لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وثمة

حاجة عاجلة إلى تجديد الالتزامات الدولية بجعل الأطفال إحدى الأولويات حتى لا نهدر أثمن مورد بشري في العالم ويبنى مجتمعاً مستقراً ومنتجاً. ذلك أن مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية يكمن في رفاه أطفالها. وسيكفل الاستثمار في الأطفال اليوم السلام والاستقرار والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الودية التي وجّهها لبلدي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل بوروندي. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نتيتورويا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سرور وفدي بكل صدق يا سيدي توليكم رئاسة مجلس الأمن لأول مرة منذ اضطلاعكم بواجباتكم الجديدة. ونحن نرجو لكم كل التوفيق في مهمتكم. ومن حسن الطالع أن الجلسة العلنية الأولى للمجلس التي تترأسونها مكرسة لحالة الأطفال في الصراعات المسلحة، فهو موضوع يتسم بأهمية قصوى ومن المواضيع التي أولتها فرنسا دائماً اهتماماً خاصاً. كما أهنئ أعضاء مجلس الأمن الجدد وأرجو لهم كل نجاح في مهمتهم السامية.

وأود أن أرحب بيننا بحضور أخينا السيد أولارا أوتونو، الذي بذل جهوداً جبارة لإذكاء الوعي في صفوف المجتمع الدولي وتعبئته لمساعدة الأطفال، الذين تُنتهك براءتهم من قِبل المتحاربين في الصراعات المحتدمة حالياً في كافة أرجاء المعمورة.

وتقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2002/1299) بالغ الوضوح فيما يتعلق بمعاناة الأطفال في الصراعات والنُهج المقترحة للحل، وخاصة من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية القائمة بالفعل أو التي يجري اعتمادها.

ويرد ذكر بوروندي في هذا التقرير، الذي يتهم الأطراف المتحاربة الرئيسية، وهي الحكومة والمتمردون التابعون لجبهة الدفاع عن الديمقراطية وحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، باستخدام الجنود الأطفال في صراعها.

وأود أن أذّكر هنا بأن الحرب الدائرة في بوروندي منذ عام ١٩٩٣ قد أثرت بوجه خاص على السكان الضعفاء، بمن فيهم الأطفال. فهم أكثر من يعانون من الأمراض الناجمة عن سوء الصحة العامة والظروف السيئة الأخرى السائدة في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين. وهم يعانون أيضا من سوء التغذية ونقص الأغذية؛ وتدمير أو إغلاق المدارس والعيادات الصحية والمستشفيات، ومن العديد من فظائع الحرب. وإن ظاهرة أطفال الشوارع في المناطق الحضرية - في بوروندي وفي أماكن أخرى - واقع من وقائع الحرب الأهلية في دولنا يبعث على الشعور بالصدمة.

ولذلك فإن مهمة إعادة تأهيل الأطفال مهمة متعددة الأبعاد، كما توضح معايير حماية الأطفال في حالات الصراع.

ومع ذلك، يوجد في بوروندي بصيص من الأمل لدى السكان أجمعين ولدى الأطفال على وجه الخصوص. وقد أذكى هذا الأمل توقيع اتفاق أروشا للسلام في آب/أغسطس ٢٠٠٠ ومؤخرا توقيع وقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية والفصائل الثلاث المسلحة. ونأمل أن ينضم حزب تحرير شعب الهوتو/القوات الوطنية للتحرير إلى اتفاق السلام في وقت قريب وهو الجماعة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق.

ويشير اتفاق أروشا للسلام إشارة صريحة إلى إعادة تأهيل قطاعي التعليم والصحة لصالح الأطفال، وتوجد خطط لإدخال برامج تعليم السلام والتسامح في المناهج المدرسية.

وفيما يتعلق بالجنود الأطفال، يحدد كل من اتفاق السلام واتفاق وقف إطلاق النار الموقعين في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في أروشا مع الجماعة المسلحة التابعة لجبهة الدفاع عن الديمقراطية وقف إطلاق النار على أنه، ضمن أمور أخرى، إنهاء جميع أعمال العنف ضد السكان، وأيضا إنهاء استخدام الأطفال جنودا ولأغراض جنسية.

وحدد اتفاق وقف إطلاق النار أيضا في المرفق – الذي هو جزء لا يتجزأ من الاتفاق – أن مسألة الجنود الأطفال من ضمن المسائل الفنية التي لم يتم التفاوض بشأنها بعد بين الحكومة و جبهة الدفاع عن الديمقراطية، وأنه يجب أن تتفق الحكومة وجماعات المتمردين على حل بينهما. ويمكن أن يكمن هذا الحل في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو إعادة التوطين أو إعادة التسكين، وهو أهم جزء من أجزاء اتفاق وقف إطلاق النار. ولحسن الطالع خطط المجتمع المدني لتزويد هذا البرنامج بتمويل كبير في إطار احتمال إرسال بعثة لحفظ السلام في بوروندي.

وفيما يتعلق بالحكومة، نسلم بوجود جنود أطفال مجندين على أساس طوعي نتيجة لعدم وجود بدائل أخرى بعد الفشل في إتمام التعليم الابتدائي. ووقّعنا في عام ١٩٨٩ اتفاقية حقوق الطفل، وبعد ذلك، في عام ٢٠٠١، وقّعنا البروتوكول الاختياري لتلك الاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وتجري الآن إجراءات التصديق عليهما. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وضعنا بالفعل برنامجا لتسريح الجنود الأطفال ويجري الآن القيام بتعداد لهؤلاء الأطفال.

ومع ذلك، فالحالة المتعلقة بالجماعات المسلحة مثيرة للانزعاج حيث أنه، بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نفذ متمردو جبهة الدفاع عن الديمقراطية برنامجا قسريا لتجنيد الأطفال وتلاميذ المدارس، واعدين إياهم العالم بأسره بما في ذلك الرتب العسكرية ومبالغ طائلة من الأموال، كانت ستأتي من المجتمع الدولي لو تم تسريحهم يوما ما. وينبغي أن يدين مجلس الأمن وجهة النظر هذه لأنها محزنة وفوضوية وتشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار والهدنة المتفق عليها.

واسمحوا لي أن أذكر بأن الجماعات المسلحة البوروندية معروفة بأعمال القتل المرعب للأطفال في المدارس الداخلية – أفظعها حرق عشرات من تلاميذ مدرسة كيبيما أحياء في عام ١٩٩٣، وذبح شباب من طلاب المدارس اللاهوتية في بوتا عام ١٩٩٦، قتلوا عن سابق تصور وتصميم لرفضهم تجميع أنفسهم طبقا لأصلهم العرقي، حسب أوامر فرقة الإعدام التابعة لثوار الجبهة. وقد تفوق المتمردون في تدمير المدارس والمستشفيات وأيضا في اختطاف أطفال وتلاميذ المدارس الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة بهدف تجنيدهم أو إجبارهم على حمل البضائع المنهوبة. وقد أوضح التقرير أن هذه الأعمال جرائم حرب بالفعل، ونشكر المحكمة الجنائية الدولية على عزمها مقاضاة مرتكبيها.

ويمكن التصدي الآن للتحدي الذي تشكله حالة الأطفال في الصراع البوروندي حيث يبدو أن المقاتلين يرغبون في إنهاء الحرب. وبعد انتهاء الحرب، سيتمكن المجتمع الوطني والمجتمع الدولي من إعادة تأهيل النسيج المادي والاجتماعي والأخلاقي للمجتمع. وسيتمكن الأطفال مرة أخرى من أن يضحكوا ويعيشوا حياة كاملة وسعيدة مع آبائهم – الذين يرحبون أنفسهم بفرصة إعادة بناء حياة في أمة متصالحة مرة أخرى. ونرجو المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص مواصلة تقديم يد العون في بوروندي

بحيث تتمكن من المضي قدما في مسارها صوب تحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثلة اليابان. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة سايغا (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): يقر الجميع هنا مع الأسف، بأن معظم الضحايا والإصابات في الصراعات التي نشبت مؤخرا هم من المدنيين، والأطفال أضعفهم. فالأطفال هم أكثر الفئات المتأثرة سلبا بالصراعات المسلحة، حيث أهم ضحايا الهجمات والألغام الأرضية والعنف من ناحية، ويجري استغلالهم بصفتهم جنودا أطفالا من ناحية أخرى. ونحن جميعا نتحمل مسؤولية حماية حقوق ورفاه الأطفال الذين هم أساس مستقبل التنمية في أي مجتمع. ولذلك فمما يستحق الإشادة أن مجلس الأمن يتناول هذا الموضوع المهم بصورة منتظمة منذ عام ١٩٩٨.

إن وزير الخارجية في اليابان، السيد يوريكو كاواغوتشي، يدعو إلى ما يشار إليه بأنه ''تعزيز السلام''، وهو دعامة جديدة من دعامات سياستنا الخارجية. وهذا التعزيز للسلام يتضمن ميزة بارزة تقدم اليابان بموجبها دعما مبكرا إلى المجتمعات المحلية قبل إبرام أي اتفاق رسمي للسلام. وهذه المبادرة لا تقدم المساعدة للسكان المحليين وقت الحاجة فحسب، ولكن أيضا تعطي زخما حيويا لعملية السلام بتمكين هؤلاء السكان من التمتع بمكاسب السلام. وذلك النهج استباقي بقدر أكبر من نهجنا التقليدي، الذي ركز على إعادة تأهيل وتعمير بلد من البلدان بعد التوقيع على اتفاق للسلام. وبغية ضمان تمتع الأطفال بفوائد السلام، بذلت اليابان، بخاصة، جهودا ملموسة شتى لحماية ومساعدة الأطفال في حالات الصراعات المسلحة. وثمة مثال على ذلك هو حملة ''العودة إلى المدرسة'' التي أطلقت في أفغانستان، بتعزيز من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبدعم مالي من اليابان. وثمة أمثلة أخرى على جهود اليابان في هذا المجال تتمثل في إعادة تعمير المدارس في كوسوفو وإعادة تنشيط التعليم فيها، وفي تيمور - ليشتي، وكوت ديفوار؛ وتقديم المساعدة إلى الأطفال المشردين داخليا في الصومال، والتثقيف لإثارة الوعي بشأن الألغام الأرضية في أفغانستان، وأنغولا، والسودان، وهذه البلدان هي مجرد غيض من فيض.

وأود، بالنيابة عن الحكومة اليابانية، أن أذكر عددا من التعليقات بشأن أعمال الأمم المتحدة في مجال الأطفال والصراعات المسلحة.

أولا، نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، على أنشطته، بما فيها الزيارات الميدانية إلى البلدان التي وقعت في قبضة صراع مسلح أو التي تتعافى من صراع مسلح، لأن بإمكان تلك الزيارات أن تعزز الوعي بأهمية حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح، الذين يحتاجون إلى عناية خاصة من أجل بقائهم. ويشمل المرفق بآخر تقرير للأمين العام قائمة تضم أطرافا معنية في صراعات مسلحة تقوم بتجنيد أو استخدام الجنود الأطفال. فمجرد شجب الأشخاص المسؤولين لا يكفي، ولكن لا بد من بذل قصارى الجهود لوضع نهاية لهذه الممارسات - على سبيل المثال، زيادة الوعي والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب.

وثانيا، دأب عدد من وكالات الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في قضية الأطفال والصراعات المسلحة، بما فيها مكتب الممثل الخاص، ووكالات التنفيذ في الميدان وإدارات شتى في المقر. وحتى يتسنى لهذه الوكالات أن تستخدم الموارد المحدودة المتوفرة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، يتصف التنسيق فيما بين الوكالات وإجراء استعراض دوري لأنشطتها وتوطيد تلك الأنشطة بأهمية

كبيرة. ولذلك، ترحب اليابان باتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩٠/٥٧، المعنون ''حقوق الطفل''، الذي يطالب بإجراء تقييم شامل لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لقضية الأطفال والصراعات المسلحة. والأمل معقود على أن تقدم أفكار عملية وجريئة من أجل إصلاح أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال، استنادا إلى الإنجازات التي تحققت حتى الآن والاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع.

وثالثا، تعرب اليابان عن سرورها لأن مجلس الأمن يتصدى بصورة منتظمة لموضوع الأطفال والصراعات المسلحة، ومواضيع حماية المدنيين في الصراعات المسلحة والنساء، والسلام والأمن، حيث أن قضية حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، تعد جزءا لا يتجزأ من صون السلام والأمن الدوليين. وحسبما أشارت حكومتي إليه مرارا وتكرارا، تتداخل هذه المواضيع الثلاثة فيما بينها على نحو معقد، ولهذا يتعين معالجتها بطريقة متكاملة. وعلى سبيل المثال، من الأفضل معالجة هذه المواضيع الثلاثة في إطار بند منفرد من بنود جدول الأعمال.

وفي الختام، أنا مقتنع بأن القرار الذي سيتخذ تحت قيادتكم يا سيدي الرئيس، سيسهم في تحسين حالة الأطفال الذين يعانون بسبب الصراعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل ناميبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم رئيسا لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة جدا. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعبر عن تهانينا الحارة للأعضاء الجدد في مجلس الأمن وأتعهد بدعم وفدي التام لهم. واسمحوا لي أن أشيد بأعضاء مجلس الأمن الذين انتهت فترة عضويتهم في المجلس، وبالطريقة الممتازة التي شاركوا فيها في أعمال المجلس خلال السنتين الماضيتين.

وأود أن أشكر الأمين العام على بيانه الذي أدلى به هذا الصباح، وعلى تقريره المفعم بالأفكار الذي يستعرض الأنشطة والتقدم المحرز في مجال حماية الأطفال المتأثرين بحالات الصراع المسلح. إن هذا التقرير يخطو خطوة أخرى أكثر من مجرد استعراض الحالة؛ فهو يقدم قائمة تضم الأطراف في الصراعات المسلحة التي تقوم بتجنيد أو باستخدام الجنود الأطفال انتهاكا للالتزامات الدولية ذات الصلة، ويؤكد على نكبة الأطفال في الصراعات غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ونرى أن هذه الخطوة تمثل تطورا إيجابيا في جهودنا لحماية أكثر الفئات ضعفا في مجتمعنا.

وأود أن أثني على الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، والسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على المعلومات التي قدماها لنا اليوم. إن أعمالهما وأفعالهما التي لا تعرف الكلل دليل واضح على التزامهما القوي الذي لا يلين بحماية الأطفال في كل مكان.

ومن دواعي التشجيع ملاحظة ما تضمنه التقرير بشأن المكاسب التي تدعو إلى الإعجاب والتي تحققت فيما يتصل بتدوين القوانين والمعايير الدولية من أجل حماية ورفاهية الأطفال. ويثني وفدي على هذا التقدم، لأنه، حسبما ذكر المجلس في مرات عديدة؛ تترتب على الصراعات آثار خطيرة على الأطفال، ليس فيما يتعلق بالسلام والأمن فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وينبغي أن يستفيد المجتمع الدولي بهذه التطورات

الإيجابية لكي يضمن حماية الأطفال إلى الأبد من آثار الحروب ونتائجها.

وينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان تنفيذ المعايير التي يعامل الأطفال وفقا لها على أرض الواقع، وإنشاء آليات دائمة للرصد وإعداد وتقديم التقارير بغية تحديد واعتماد تدابير لمكافحة الانتهاكات. ويجب علينا، بصفتنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، أن نتحرك على نحو عاجل جدا - ونتجاوز مرحلة مجرد الكلام. ولا بد أن نتخذ إجراءات ملموسة لممارسة ما نبشر به. وعلينا ألا ننسى الأطفال الذين يعانون اليوم من الاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية. وهنا أشير في كلمتي هذه إلى أطفال فلسطين وأطفال الصحراء الغربية. ويتعين علينا أن نستجمع ما يلزم من الشجاعة والإرادة السياسية لكي نضع حدا لمعاناة هؤلاء الأطفال بكفالة حصول بلديهما على حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية في هذا الصدد بموجب الميثاق.

وستواصل ناميبيا من جانبها المساهمة في كل الجهود التي ترمي إلى حماية الأجيال المقبلة من ويلات الصراعات المسلحة. ولهذه الأسباب حرصت ناميبيا على تصدر الجهود التي دفعت بمجلس الأمن إلى التصدي لمحنة الأطفال في الصراعات المسلحة خلال مدة عضويتها في المجلس في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وبالتالي فإننا أيدنا بقوة القرارين ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) اللذين تم اعتمادهما في تلك الفترة. وأدى القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) بشكل خاص إلى زيادة الاهتمام الدولي بهذه القضية مما أفضى إلى تحقيق التقدم الذي نشهده اليوم.

وعلاوة على ذلك، نرى أن بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل ستكون لهما آثار عميقة فيما يتعلق بلوغ تلك الغاية. وسوف تؤدي أحكام البروتوكول الاختياري إلى تناقص شديد في عدد الأطفال الصغار الذين يُجندون للحرب، كما أن نظام روما الأساسي سيكون رادعا قويا لمنع ارتكاب جرائم حرب كالعنف الجنسي ضد الأطفال. وتؤيد ناميبيا بقوة هذين الصكين وستعمل دون كلل لضمان تنفيذ أحكامهما تنفيذا كاملا.

ومن الشواغل المحددة الأخرى التي تقلق وفد بلادي الآثار اللامتناسبة للصراعات على الفتيات والدمار الذي يسببه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي حالات كثيرة، تزداد الصدمة النفسية التي تلحق الفتيات تفاقما عندما يُصبن بأمراض قاتلة بسبب العنف الجنسي الذي يُمارس ضدهن خلال أوقات الحرب والسلام على حد سواء. لذلك، يحث وفد بلادي مجلس الأمن على أن يواصل إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الفتيات وآثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عليهن.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدلي بملاحظة. يذكر التقرير المعروض أمامنا (S/2002/1299) في الفقرة ٥٥ منه اسم ناميبيا إلى جانب عدة بلدان أخرى ويقول إن البنك الدولي التزم، إلى جانب مانحين آخرين بإيلاء الأولوية لتسريح الجنود الأطفال فيها بشكل غير مشروط وعاجل وذلك في إطار برنامج متعدد الأقطار لتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في منطقة البحيرات الكبرى. إن صياغة هذه الفقرة على هذا النحو يمكن أن يساء تفسيرها بأن تعني أن ناميبيا أيضا لديها جنود أطفال يجب تسريحهم، وإن كان ذلك لم يذكر بشكل مباشر. لذا أود أن أوضح بجلاء أن ناميبيا ليس لديها أي جنود أطفال، كما أنها لا تجند الأطفال، لأن ذلك يتناقض مع القانون الأسمى لبلدنا، ألا وهو دستور جمهورية ناميبيا.

أخيرا، يحث وفد بلادي المجلس على أن يتصرف على وجه الاستعجال استنادا إلى المعلومات التي أتيحت له في التقرير قيد المناقشة. إن الاعتبار الرئيسي الذي يجب مراعاته هو أنه لا بد من القيام بالمزيد من العمل لحماية الأطفال من ويلات الحروب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إكوادور. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غايغوس شريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم أمامكم، سيدي، بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن وممثلا للبلد الصديق فرنسا. وأود في نفس الوقت أن أعرب عن تهانئ وفد بلادي لممثل كولومبيا الذي ترأس المجلس في الشهر الماضي واضطلع فيه بعمل ممتاز. وأود كذلك أن أهنئ ممثلي إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي الذين انضموا حديثا إلى المجلس.

وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتنان إكوادور للأمين العام على تقريره الجديد الهام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2002/1299)، الذي قدم فيه سردا للأنشطة المضطلع بها والتقدم المحرز فيما يتصل بتلك القضية الهامة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ونعرب عن تهانئنا للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على مبادراته القيِّمة والالتزامات التي تحققت في عدة بلدان من أجل ضمان الحماية والرفاه للأطفال خلال الصراعات وفيما بعدها فضلا عن الامتثال للالتزامات الناجمة عن القانون الدولي. ونشجع الممثل الخاص على أن يواصل بذل كل الجهود اللازمة بالتنسيق مع الهيئات المختصة من أجل تحقيق نتائج والتزامات هامة على نحو متزايد.

ومن المهم أيضا أن نؤكد، كما فعل الأمين العام في تقريره، على أهمية اعتماد الجمعية العامة للوثيقة ”عالم صالح للأطفال“ المرفقة بالقرار دإ-٢/٢٧ الذي وافقت الجمعية العامة فيه على التزام متجدد بحماية الأطفال أثناء الصراعات المسلحة، وفقا للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وتعد قرارات مجلس الأمن في ذلك المجال والامتثال الفعال لها من الوسائل الهامة للمساهمة في تحقيق ذلك الهدف.

وتم أيضا إحراز تقدم هام في ذلك المجال مع بدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بإشراك الأطفال في الصراع المسلح، فضلا عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يضمن ألا تفلت من العقاب أخطر الجرائم الكبيرة في نظر المجتمع الدولي، لا سيما الجرائم التي تُرتكب ضد الأطفال. ومما لا غنى عنه تعزيز القانون الدولي في هذا المجال، واحترامه، وتطبيقه على نحو فعال من أجل ضمان الحماية اللازمة للأطفال، لا سيما في ضوء استمرار الصراعات من كل الأنواع في شتى مناطق العالم. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في مجال إدماج مسألة حماية الأطفال كمكون أساسي في الأعمال المتصلة بصنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام.

ومن بين الحقائق المأساوية والأكثر إثارة للحزن التي نشهدها اليوم في شتى بقاع العالم المعاناة التي يعجز عنها الوصف والتي يتعرض لها ضحايا أبرياء لا حول لهم ولا قوة في المجتمعات - ألا وهم الأطفال - نتيجة للصراعات المسلحة. ويتحدث تقرير الأمين العام عن هذه الحقائق الواقعة التي لا تطاق، بما في ذلك المخاطر التي يتعرض لها الأطفال بسبب الألغام الأرضية، والذخائر غير المنفجرة، والأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة. كما يناقش الوضع الخطير للأطفال المشردين والاستغلال والاعتداءات من كل الأنواع التي يتعرض لها الأطفال. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي أن يولي أولوية عالية لمعالجة هذا الوضع وذلك من خلال تنفيذ تدابير ملموسة بشكل أفضل من أجل إعمال

الحقوق الأساسية للغاية للأطفال ومن أجل تخفيف أو اتقاء الآثار الضارة التي تسببها لهم الصراعات المسلحة.

ويشدد الأمين العام أيضا في تقريره على المشاكل المتصلة بالجنود الأطفال. والواقع أنه ليس هناك ما هو أكثر لا إنسانية ولا أكثر منافاة للقيم السامية التي يعتنقها أي مجتمع متحضر من أن الطفل بدلا من إعطائه لعبة يفرح بها نراه يُجبر أو يُسمح له بالتعامل مع أدوات الموت؛ ونرى البشر في المراحل البدائية من وجودهم يُزج بهم في العنف والمجاهات والدمار. ولا بد أن يكون إيجاد حل لهذه المشكلة من أولويات الأمم المتحدة.

وتود إكوادور أن تشير إلى القائمة الواردة في تقرير الأمين العام، بناء على طلب من مجلس الأمن، بأطراف الصراعات المسلحة التي تقوم بتجنيد أو استخدام الجنود الأطفال، انتهاكا للالتزامات الدولية السارية. فهذا تطور هام، لم نعد بعده نتكلم بعبارات عامة بشأن الحقائق القاسية القائمة في مناطق مختلفة ومحددة تماما. وبدلا من ذلك، أصبحنا نحدد أطرافا بعينها، الأمر الذي سيسمح لنا بتشجيع الجهات الفاعلة المعنية من الدول ومن غير الدول على تغيير سلوكها والتقيد بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ورغم أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه، فإن التقدم الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره بشأن مسألة حماية الأطفال في الصراع المسلح أمر محمود، وإن كان محدودا. ونأمل أن يستمر هذا التقدم وأن تتضاعف كل الجهود والتدابير الضرورية حتى يصبح العالم مكانا صالحا للأطفال فعلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجّل في قائمتي هو المراقب الدائم عن فلسطين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، أبدا بالإعراب عن سعادتنا الكبيرة لرؤيتكم تترأسون أعمال هذا المجلس الموقّر، وأنتم الدبلوماسي المحنك والمعروف في أروقة الأمم المتحدة، ولرؤية فرنسا، البلد الصديق، في رئاسة هذا المجلس.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة، رغم مغادرة كولومبيا لمجلس الأمن، كي أعبِّر عن شكرنا وتقديرنا لوفد كولومبيا الصديق ولسعادة السفير ألفونسو بالديبسو، على رئاسته لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي، متمنيا له التوفيق. ونشكر أيضا أعضاء المجلس الآخرين الذين غادروا في نهاية العام الماضي، ونهنئ الأعضاء الجدد، مع كل تمنياتنا لهم بالتوفيق.

خلال الأشهر الـ ٢٨ الماضية، تعرّض الأطفال الفلسطينيون لتدمير حياتهم بشكل شامل على يد إسرائيل، قوة الاحتلال، وخلال هذه الفترة، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب، ومارست إرهاب الدولة، وارتكبت انتهاكات منظمة لحقوق الأطفال الفلسطينيين ولحقوق الشعب الفلسطيني بأكمله. فقد قتلت قوات الاحتلال، من خلال القتل المتعمد أو الاستخدام العشوائي أو المفرط للقوة، أكثر من ٦٥٠ طفلا فلسطينيا، وجرحت آلافا آخرين، مئات منهم في حالة إعاقة دائمة. وتسببت قوات الاحتلال أيضا، من خلال استخدام القوة، والتدمير الواسع، وإجراءات العقوبات الجماعية ضد المجتمع الفلسطيني بأسره، في انتشار الإعاقة النفسية، والاضطراب النفسي والاختلال العاطفي والاجتماعي لأعداد هائلة من الأطفال الفلسطينيين. وفوق كل ذلك، تسببت الإجراءات الإسرائيلية في إفقار الطفل الفلسطيني وما يترتب على ذلك من ظواهر، مثل سوء التغذية وسوء العناية الصحية. وقامت بتعطيل، وفي بعض الأحيان بتدمير، النظام التعليمي، بما يؤدي إلى تجهيل جيلنا القادم.

يـأتي مـا سـبق إزاء خلفيـة اسـتمرار الاحتـلال الإسرائيلي لأرضنا لأكثر من ٣٥ عاما، أمعنت خلالها قوة الاحتلال ليس في ارتكاب إجـراءات القمـع والاضطـهاد فحسب، وإنما أمعنت أيضا في الاستعمار الاستيطاني، جريمة الحرب الكبرى. الاستعمار الاستيطاني الذي يعني إنكار حق شعبنا في الوجود والاستقلال الوطـني. وبالنسبة إلى الطفـل الفلسطيني، فإنه يعني إنكار حقه في مستقبل طبيعـي، مثـل غيره من أطفال العالم.

وإذا أضفنا كل ما سبق إلى اقتلاع نصـف شـعبنا، بأطفاله ونسائه، عام ١٩٤٨، من أرضهم وديارهم، ومنعهم من العودة إليها من قِبل إسرائيل، طوال أكثر من ٥٠ عاما، نستطيع أن ندرك حجم المأساة الإنسانية الهائلة التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون على يد قادة إسرائيل وقوادها، مجرمي الحرب ومستعمري القرن العشرين.

إن عمل مجلس الأمن في مجال الأطفال والصراعات المسلحة يأتي مكمِّلا للعمل القـيِّم الـذي قـامت وتقـوم بـه الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنـا لجـهد الجمعية العامة في مجال التعامل مع أوضاع الطفل الفلسطيني. وقبل قليل، قام القائم بالأعمال الإسرائيلي، بنفس العنجهية والغرور المعتادين، بمهاجمة قرار للجمعية العامة بشأن الطفل الفلسطيني أمام مجلسكم الموقّر. لقد صوّت ضد هذا القرار أربعة أعضاء فقط، ولا أريد أن أذكرهم.

عندما يحاول ممثل قوة الاحتلال الدفاع عن السلوك المدان وغير الشـرعي لبلـده، يبقـى الأمـر محتمـلا وفي إطـار العمل المهـني. ولكن، عندمـا يحـاول إفهام الدول الأعضاء مـا الـذي يجـب عليـها عملـه، وعندمـا يحـاول تقـديم قـوة الاحتـلال باعتبارهـا الدولـة المطيعـة للقـانون الـدولي والمحبـة للسلام، فإنه يصبح أمرا لا يطاق ومثيرا للاشمئزاز.

إننا نرحب بالتحسن الذي طرأ على موقف مجلس الأمن فيما يتعلق بموضوع الأطفال في الصراعات المسلحة، وذلك من خلال قبول الأمر الضروري قانونيا، وهو التعاطي مع الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي. ويقود هذا منطقيا إلى التعاطي مع الطفل الفلسطيني تحـت الاحتـلال الإسـرائيلي. ونرحب أيضا بالتحسن الذي طرأ على تقرير الأمين العام في هذا المجـال تحديـدا، وبإشـارة تقريـره إلى الطفـل الفلسـطيني ومعاناته، رغم أن هذه الإشارة لم تستطع تغطية الجوانـب اللازمة لهذا الموضوع. ونستطيع أن نقول نفس الشيء عن مداخلة ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، صباح هذا اليوم، والتي كرر فيها الفقرة الواردة في تقرير الأمين العام، يضاف إليها فقرة أخرى حول التفجيرات الانتحارية في إسرائيل.

إننا، وإن كنـــا لا نختلـف كثيرا من حيث المبدأ، لم نفهم جيدا جزءا من النص الوارد في هذه الفقرة الإضافية. كما نعتقد، وهـو الأهـم، أن الفقرتـين لا تعكسـان الوضـع بخلفيته القانونية الواضحة، ولا الواقع المأساوي الذي يعيشه الأطفال الفلسطينيون منذ سنوات طويلة. وبالرغم من ذلك، فهذه بداية نأمل أن تتطور بالشكل المناسـب، بمـا في ذلـك زيارة الممثل الخاص إلى الأرض الفلسطينية المحتلـة، بمـا فيـها القدس الشرقية. ونحن نرحب به مسبقا هناك.

ونـأمل أن يقـوم مجلـس الأمـن باتخـاذ الإجـراءات اللازمة لتوفير الحماية الضرورية للأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسـرائيلي، ليس فقـط احترامـا لاتفاقيـة حقـوق الطفل والـبروتوكول الاختيـاري، وإنمـا أيضـا انسـجاما مـع الالتزامـات القانونيـة المترتبـة علـى اتفاقيـة جنيــف الرابعـة، وضـرورة احترامـها، وضمـان احترامـها في كـل الظـروف، بالإضافة - بالطبع - إلى احترام البروتوكول الإضـافي الأول للاتفاقيات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ممثل إسرائيل طلب الكلمة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أن أضطر لأخذ الكلمة مرة أخرى في هذه المناقشة. وكنت آمل ألا تتحول هذه المناقشة إلى مساجلات حول خصائص الحالة في الشرق الأوسط. ولكن الحال لم يكن كذلك بكل أسف.

في سياق مناقشة اليوم استغل بعض المتكلمين – وبالذات المراقب الفلسطيني – مسألة الأطفال في الصراع المسلح، لاستفراد إسرائيل بالنقد والإدانة. وهذا النقد الموجه ضد بلد واحد – بلد واحد فقط، ليس الغرض منه تخفيف الحالة التي يواجهها الأطفال الفلسطينيون، أو بالأحرى الحالة التي تواجهها أية فئة من الأطفال تعيش تحت تهديد الصراع المسلح. وإنما الغرض منه هو الترويج لخطة سياسية والتخطيط لعزل بلدي. ولذا، أجد لزاما علي أن أدلي ببيان ثان.

إن الحالة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الأطفال الفلسطينيون، حالة خطيرة بالفعل. وإسرائيل تشارك المجتمع الدولي قلقه إزاء محنتهم. وقد اتخذت خطوات لتحسين الحالة الإنسانية لجميع الفلسطينيين. ومع ذلك، لا بد من التشديد على أن هذه الحالة كانت أولا وأخيرا نتيجة قرار القيادة الفلسطينية الانخراط في العنف، والسعي إلى المواجهة بدلا من التفاوض، وتشجيع وتمويل ودعم حملة إرهاب متعمدة ضد شعب إسرائيل. ومع أنه قد يكون من المريح إلقاء اللوم كله عن محنة الشعب الفلسطيني على كاهل إسرائيل، تظل الحقيقة هي أن القيادة الفلسطينية التي اختارت التخلي عن عملية سياسية ناجعة، وفضلت شن حملة إرهاب دموية، هي المسؤول الأول عن الوضع الصعب الذي نواجهه حاليا.

إن إسرائيل لم ولن تستهدف إطلاقا الأطفال الفلسطينيين أو أي مدني أعزل عن قصد. ونحن نعترف بأن بعض المدنيين قد عانوا أثناء معركتنا مع الإرهابيين الفلسطينيين. وتلك حالات تدعو إلى الأسف العميق؛ ولكن إسرائيل، على عكس الإرهابيين الفلسطينيين الذين يستهدفون عن عمد الحافلات المدرسية ونوادي الديسكو والأماكن الأخرى التي اعتاد الأطفال التجمع فيها، بذلت قصارى جهدها، ومع المخاطرة بأمنها ذاته، لضمان تنفيذ عملياتها المضادة للإرهاب على نحو يقلل قدر الإمكان من خطرها على المدنيين.

وعلى أولئك الذين يشعرون حقا بالقلق على حالة الأطفال الفلسطينيين أن يمحصوا ويدينوا السلوك الإجرامي للإرهابيين الفلسطينيين الذين طمسوا التمييز الجوهري بين المدنيين والمقاتلين، وأقاموا معسكرات في مناطق اللاجئين المدنيين، واستغلوا المدنيين الفلسطينيين بما في ذلك الأطفال، كدروع بشرية، واستخدموا المنازل الخاصة والمدارس كقواعد يشنون منها هجمات ضد إسرائيل، بما يشكل انتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن. وعلى المجتمع الدولي أن يدين بقوة ممارسات القادة الفلسطينيين الذين يشجعون بنشاط مشاركة الأطفال الفلسطينيين في الصراع المسلح، ويرفعون الإرهابيين الانتحاريين إلى مرتبة الأبطال الوطنيين، ويحثون الأطفال على الاقتداء بهم.

وإذا كانت الوفود تهتم حقا بالأطفال الفلسطينيين، فعليها، أولا وقبل كل شيء، أن تتصدى للأعمال المشينة التي يمارسها القادة والإرهابيون الفلسطينيون، والتي حدت بأعداد كبيرة جدا من الأطفال الفلسطينيين إلى الإيمان بأن

القتل والموت هدفان من الأهداف النبيلة. ومع ذلك، فإذا كان الغرض هو مجرد استغلال مناقشة أخرى في الأمم المتحدة لتشويه سمعة إسرائيل، فلتبحث تلك الوفود عن محفل آخر أنسب لذلك الغرض. فبالنسبة لمسألة عاجلة وحيوية مثل حماية الأطفال، لا يمكننا أن نسمح بأن يشوب مناقشاتنا مثل هذا العداء السياسي السافر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ممثل رواندا طلب الكلمة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): قبل قليل، جرت محاولة من قبل الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتضليل أعضاء المجلس. ومن حسن الحظ أن السخافات لم تقتل أحدا. وقد سعى ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تلطيخ وتشويه صورة رواندا، بقوله إن رواندا أرسلت ٢٠ ٠٠٠ سجين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أُعلم المجلس بأن هذه مجرد أكذوبة لا أكثر ولا أقل. وأرجو من جميع الموجودين هنا ألا يأخذوا ما قاله ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية مأخذ الجد. فلا يجوز أن يتحول مجلس الأمن إلى محفل للسباب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المراقب الدائم عن فلسطين طلب الكلمة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين): آسف لأخذ وقتكم الثمين مرة أخرى، ولكنني، كرد فعل على البيان الثاني للممثل الإسرائيلي، أود باختصار شديد أن أتقدم بالنقاط التالية.

أولا، إن أية محاولة من جانب إسرائيل لتصوير أعمالها الإجرامية ضد شعبنا باعتبارها رد فعل على أعمال العنف الفلسطيني، هي محاولة كاذبة تماما. يكفي أن نشير إلى استمرار الاحتلال لأكثر من ٣٥ عاما، وقيام إسرائيل بنقل ٤٠٠ ٠٠٠ مستعمر إلى أرضنا، في انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة وللعديد من قرارات مجلسكم الموقر، بهدف استعمار الأرض، وعدم تمكين شعبنا الفلسطيني من تحقيق حقوقه.

إن الاحتلال وممارساته البشعة والاستعمار الاستيطاني هي الأمور التي قادت إلى رد الفعل العنيف من قبل شعبنا، وليس العكس.

ثانيا، ادعاءات إسرائيل بأنها قامت بالتخفيف من معاناة شعبنا هي فعلا ادعاءات مثيرة للسخرية، ويكفي أن نشير هنا إلى تقارير الأمين العام حول الوضع الإنساني.

ثالثا، إن الادعاء بأن إسرائيل، قوة الاحتلال، لم تستهدف مدنيين، ولم تستهدف أطفالا، هو أيضا للأسف الشديد ادعاء كاذب. فعندما تقوم طائرة حربية إسرائيلية برمي قنبلة وزنها طن على حي سكني في غزة، فإن هذا قتل متعمد للمدنيين. وعندما تقوم طائرة مروحية إسرائيلية قبل يومين بإطلاق صاروخ ضد سيارة معينة في منطقة مزدحمة بالسكان وينتج عن ذلك قتل طفلين عمرهما ١٤ عاما و ١٥ عاما في غزة، فهذا قتل متعمد للمدنيين. نعم، إسرائيل، قوة الاحتلال، قامت بقتل متعمد للمدنيين، وبقتل للمدنيين من خلال الاستخدام المفرط وبدون تمييز للقوة.

رابعا، عندما يدعي ممثل إسرائيل أن الجانب الفلسطيني يستخدم أطفاله كدروع بشرية، فالأمر يبلغ درجة كبيرة من العنصرية، درجة عالية من العنصرية غير المقبولة، والتي تشير إلى تفكير مريض. نأمل أن يتغلب ممثلو إسرائيل وقادتها على مثل هذا التفكير، في المستقبل.

خامسا، وأخيرا، نحن مرة أخرى نأمل أن يقوم المجتمع الدولي، حقيقة، بمواجهة ثقافة الحصانة غير المشروعة، من خلال مواجهة حقيقية لجرائم الحرب وكل الجرائم

الأخرى التي ارتكبها قادة إسرائيل بشكل رسمي، كجزء من السياسة الرسمية للدولة ولحكومات إسرائيل المتعاقبة؛ خصوصا في الثمانية والعشرين شهرا الأخيرة. نأمل أن نرى ذلك، لأن هذا هو الشيء الوحيد الذي سيقود إلى مصداقية حقيقية لما يقوله المجتمع الدولي في هذا المجال.

وبالرغم من كل ذلك، نحن لم نفقد الأمل بعد في تغيير هذا الوضع وتغيير السياسة الإسرائيلية، وبالتالي التوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، يقوم على أساس دولتين: فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، للرد على التعليقات في كلمة موجزة نظرا لتأخر الوقت.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): لقد أحطت تمام العلم بالتعليقات البالغة الأهمية والانتقادات من مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين، وسوف أدخل معهم في حوار مستمر، وسأفعل كل ما يمكن للتصرف وفق ما قدم من اقتراحات ومقترحات. ولا أزمع في هذه الساعة المتأخرة أن أرد أو أقدم اقتراحات أو مقترحات معينة. وأشكركم، سيدي، شكرا جزيلا على اهتمامكم واشتراككم والتزام مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ السيد كول غوتام، للرد على التعليقات في بيان قصير نظرا لتأخر الوقت.

السيد غوتام (تكلم بالانكليزية): نحن في وقت متأخر من اليوم كما أشرتم سيدي، ولذا سأتكلم بإيجاز. إن هذه المناقشة العلنية لمجلس الأمن تأتي مشجعة للغاية لنا في اليونيسيف. فباسم كارول بيلامي، مديرتنا التنفيذية، أتوجه بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء التي أعطت بسخاء اعترافا بعمل اليونيسيف في تسريح وإدماج الأطفال في حالات الصراع المسلح في كثير من البلدان. وسوف ننقل عباراتكم التي تنم عن التشجيع والتقدير ومشاعر التضامن إلى موظفينا الميدانيين الذين يعملون ليل نهار سعيا إلى مساعدة الأطفال في الظروف الصعبة. فأنا أعلم أنها ستكون مصدر إلهام هائل لهم.

كذلك أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الامتنان وللإشادة الخاصة بشركائنا من المنظمات غير الحكومية. فقليل منهم من غادرنا. ولكني أعلم أن عددا كبيرا منهم موجودون الآن في الخارج يشاهدون إجراءات المجلس. فلعملهم وتعاونهم قيمة هائلة في عمل الأمم المتحدة. ونحن لم نكن لنصبح على ما نحن عليه من فعالية بدون تعاطفهم ودعمهم وتضامنهم.

وكما أوضح كثير من الوفود فإن الوقاية خير من العلاج. والإسهام الرئيسي الذي تقدمه اليونيسيف وشركاؤنا من المنظمات لكفالة مساعدة جميع الأطفال على التمتع بطفولتهم بأقصى إمكاناتهم، إنما يتطلب استثمارا في الخدمات الأساسية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فهي بالغة الأهمية لتنشئة الأطفال.

ولقد سعدنا بوجه خاص حين سمعنا وفودا كثيرة تشير إلى الالتزام الذي قطعه قادتنا بإقامة "عالم لائق بالأطفال". والواقع أننا لو استطعنا تنفيذ بعض الأهداف والغايات والمقاصد من إقامة "عالم لائق بالأطفال" فإننا نكون قد أحسنّا للأطفال في الظروف الصعبة، في الصراعات المسلحة وفي غيرها.

اسمحوا لي أن أذكر بضعة أمور محددة نهتم بها كثيرا. فلقد ذكرتنا عدة وفود بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يسهم كثيرا في العنف. ونحن نشاطرها شواغلها، ونرجو أن يأتي رد أقوى في ذلك المجال. وتشجعنا تعليقات

كثير من الوفود على ضرورة كفالة تطوير القائمة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام وتعزيزها وتوسيعها وإعادة النظر فيها لتصبح أداة أكثر فاعلية. ونرجو أن تنعكس هذه البيانات في قرار المجلس عند اتخاذه في الأيام القليلة المقبلة. ولقد قدم كثير من الوفود اقتراحات وتوصيات محددة لمتابعة تقرير الأمين العام. وقدمت النمسا، باسم شبكة أمن الإنسان ١٠ مقترحات محددة وهامة جدا.

ونثق بأن بعضا من تلك النقاط المحددة جدا والوثيقة الصلة بالموضوع سوف تتجسد في مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس في غضون الأيام القليلة المقبلة.

إن مناقشة المجلس اليوم ومشروع القرار الذي سيُعتمد قريبا سوف توفر تشجيعا ودعما كبيرين لنا جميعا لمضاعفة جهودنا لحماية الأطفال من بربرية الصراع المسلح ومساعدتهم على البناء والعيش في عالم ينعم بقدر أكبر من السلم، عالم مناسب للأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥.